جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

أثر القاعدة النحوية في تطويع الشواهد اللغوية لدى المبرّد

إعداد الطالب

ياسين أبو الهيجاء

بإشراف الأستاذ الدكتور

فوزي الشايب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٩٧م

جامع اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

أثر القاعدة النحوية في تطويع الشواهد اللغوية لدى المبرّد

إعـــداد

ياسين أبو الهيجاء

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص / لغة ونحو

١٩٩٧م

لجنة المناقشة :

١- الأستاذ الدكتور فوزي الشايب ..... مشرفاً ورئيساً

٢- الدكتور سلمان القضاة ..... عضواً

٣- الدكتور عبد الحميد الأقطش ..... عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور فوزي الشايب، لا لأنه تحمل عبء تقويم هذه الرسالة وتصحيح منآدها فحسب، بل لأنه شرفني بأن أكون أول طالب يقبل الإشراف عليه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور سلمان القضاة على تفضّله بقَبول مناقشتي في هذه الرسالة، وإلى أستاذي الدكتور عبد الحميد الأقطش على ما أبداه من النصح والرعاية، فضلاً عن تفضله بقَبول مناقشتي.

أمّا أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن ففضله وكرمه لا يفضي إليه شكر.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى صديقي حسن الحمد على ما وفّر لي من المراجع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص

تعالج هذه الرسالة موضوعاً مهماً من موضوعات العربية ، ألا وهو تطويع الشواهد اللغوية وأعني باللغوية : اللغة بمعناها العام أي النحو والصرف والأصوات واللغة بمعناها الخاص ؛ لتوافق القاعدة العامة ، وقد تقصّيت هذه الظاهرة عند علم من أعلام العربية وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وقد عرضت للشواهد التي طوّعها سواء أكانت قراءة قرآنية ، أو شاهداً من الشعر ، وتتبعت هذه الشواهد في مظانها؛ لإثبات صحتها بالدرجة الأولى من حيث السند ، ثم تقصي الظاهرة التي يمثلها الشاهد واستخدامها قلّ ذلك أو كثر.

وقد قسمت الرسالة إلى فصلين:الأبواب النحوية وهي جل الرسالة ، والأبواب الصرفية والصوتية واللغوية بمعناها الخاص ، وألحقت بها بعض الفهارس الفنية. مستخدما في كل ذلك منهجاً وصفياً قائماً على الحكم على اللغة باللغة ، بعيدا عن جدل النحويين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

تؤلف هذه الرسالة مجموعة من الموضوعات اللغوية المختلفة ، ينتظمها عنصران؛ شخص وظاهرة. أما الشخص فهو النحوي اللغوي الأديب أبو العباس محمد ابن يزيد المبرّد ، وأما الظاهرة فتطويعه الشواهد اللغوية التي نقلها الائمة الثقات ؛ لإثبات مذهب لغوي محدد يستند إلى قاعدة معيارية . وإطلاق الصفة اللغوية ، على هذه الشواهد هو من باب التعميم ، فَجُلّ الشواهد نحوية، تليها موضوعات متفرقة في الصرف والأصوات واللغة بمعناها الخاص .

أما عن طبيعة الموضوع فقد شد انتباهي - عند قراءة كتابيّ المقتضب والكامل - تميّز المبرد بمنهج يقوم على تطويع ما يعترضه من الشواهد التي تخالف القاعدة ، سواء أكانت نحوية أم غيرها . فقد يردّ الشاهد ، وقد يتهم راويه بالوضع والنَحْل ، ولم يسلم من ذلك حتى سيبويه ، وقد يعمد إلى رواية مغمورة - تغير حركة أو تسقط كلمة تخرج ذلك الشاهد من دائرة الشذوذ كما يراه . ولم يتورع حفاظاً منه على القاعدة عن ردّ قراءات متواترة اجتمع عليها السبعة ، فقد حمل على القراءات المخالفة حملة شعواء ، فتارة يلحن القارئ، وطورا يَسِمُهُ بالضعف في العربية. ويشيع على لسانه في كل ذلك عبارات حادة تصور موقفه المتزمت أصدق تصوير نحو : هذا لحن فاحش ، وغلط فاحش ، وإن جاز هذا فليس بين الحق والباطل فرق ... وما إلى ذلك من العبارات . ولتشجيع أستاذي الدكتور فوزي الشايب لي في هذا الموضوع وقبوله الإشراف عليه فضل لا يفضي إليه شكر، فقد أسبغ عليه من علمه وصبره، ولطف إشاراته، ودقيق ملحوظاته، ما يعجز مثلي عن وصفه ، ولقد صنعته على عينه من أول كلمة فيه حتى انتهى إلى ما انتهى إليه .

لقد ظننت أول وهلة أن ما في المقتضب والكامل يكفي لتشكيل رسالة ، وعند

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التقصي والبحث وجدت أن ما فيهما من هذه الظاهرة يقل عن ذلك، وعلى الأخص عندما استبعدت الشواهد التي نص المبرد على قبولها وإن ضعّفها ورأى أن لها وجهاً مفضولاً ، وشاع على لسانه في ذلك عبارات نحو : فالوجه الرفع ، أو النصب أو الجزم، والأجود ، وليس بالوجه الجيد ، والقراءة الجيّدة ، وهذه القراءة المختارة [1] . والحق أن هذه العبارات وإن حملت بعض سمات التطويع ، إلا أن المبرد لم يردّ الشاهد فيها ، بل حمله على وجه من الوجوه وإن رآه ضعيفاً . أما كتب المبرد الأخرى : كالفاضل والبلاغة والمذكر والمؤنث والتعازي والمراثي ونسب عدنان وقحطان والقوافي، فلم أجد فيها شيئاً من هذا ، فجلّها لا يعالج الموضوعات اللغوية. وكنت قد وجدت عدداً من الشواهد التي ينسب إلى المبرد ردها في بعض كتب النحو والتفسير، ومن هنا قررت أن أتتبع هذه الشواهد ، فاطلعت على كل ما وقع تحت يدي من كتب اللغة والنحو والتفسير عند من عاصر المبرد ، ثم عند تلاميذه ومن تلاهم قارئاً للكتب غير المفهرسة نحو : الأصول لابن السراج والحجة لأبي علي الفارسي وشرح المفصل وشرح الكافية والبحر المحيط، مستعيناً بالفهارس في غيرها. وقد استغرق ذلك كله مني وقتاً ليس بالقصير. وقد عثرت في أثناء ذلك أيضاً على الكثير من الشواهد التي تُنسب روايتها إلى المبرد وحده، ولكني أسقطتها؛ لأنها تتعلق بالمعاني لا باللغة. أما فيما يتعلق بكتاب " الانتصار " الذي رد فيه ابن ولاد على المبرد في كتابه " مسائل الغلط " مخطّئاً سيبويه، فقد سعيت حثيثاً للحصول عليه، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية فلم أفلح. ولم أستفد من المسائل التي أثبتها المحقق أي مسألة ؛ لأنها في الغالب تدور حول الحركة الإعرابية القائمة على الأمثلة، أو حول العوامل. وقد سمعت في أثناء كتابتي هذه المقدمة أن الكتاب مطبوع .

---

(١) ينظر على سبيل المثال : المقتضب ٢١٦/١ ، ٢٥٢ ، ١٩/٢، ٢٣ ، ٢٤ ، ٦٧ ، ١٨٥ ، ٨/٣ ، ٦٦ ، ٢٢٩/٤ ، ٢٣٢ ، ٤١٤. والكامل ٢٥٣/١ ، ٦١٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منهجي في البحث :-

لقد قصرت - كما أشرت - الشواهد التي عالجتها على الشواهد التي أنكرها المبرد إنكاراً تاماً،بمعنى أنه رفض ما تمثله من الظواهر اللغوية،سواء أكان هذا الإنكار برد الشاهد كما يحدث في حالة القراءة القرآنية،أو روايته برواية أخرى كما يحدث في جُلّ الشواهد الشعرية .

ولقد حرصت في كل ما جمعته من الشواهد أن أعارضها بما في المقتضب والكامل من آراء المبرد حتى أطمئن إلى أن المبرد لم يقل بخلافها، أو لم يعد عنها فليس من همي جمع الشواهد وإلصاقها بالمبرد على غير وجه. ومما عاد عنه ما ذكره ابن هشام أنه ردّ قول الشاعر: [1]

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُهُ والشرُّ بالشرِ عندَ اللهِ مثلانِ

وزعم أن الرواية " من يفعل الخير فالرحمن يشكره "،وقد رواه المبرد في المقتضب دون اقتران الفاء بلفظ الجلالة، على أنها مقدرة. كذلك ما أورده النحاس من أنه غلّط سيبويه في تقدير الجار [2] في نحو قوله تعالى [3] : "قال فالحقِ والحقَّ أقول " بجر الحق الأولى ومنع " اللهِ لأفعلنّ "، والذي في المقتضب يخالف هذا فقد أجاز الجر ورواه عن العرب ولكنه ضعّفه بقوله : " إن هذا ليس بجيّد " [4]

---

(١) المغني ٢١٨ ، ونقل النحاس في إعراب القرآن ٢٦٤/٢ أن المبرد روى " فالرحمن" عن المازني عن الأصمعي. والبيت في المقتضب ٧٢/٢، وهو منسوب فيه لعبد الرحمن بن حسان، وفي الكتاب ٦٤/٣ لحسان بن ثابت. وهو موجود في ديوانه ٥١٦/١ ، وينسب أيضاً إلى كعب بن مالك وهو في ديوانه أيضاً برواية " سيّانِ" بدل "فلانِ" ٢٨٨ .

(٢) إعراب القرآن ٤٧٤/٣

(٣) سورة (ص) ٨٤

(٤) المقتضب ٣٣٦/٢ ، وينظر الكتاب ٤٩٧/٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولم أقتصر على معارضة الروايات بما جاء في المقتضب والكامل، بل كنت أعود عن إيراد الشاهد إن نسب إليه أنه عاد عن ردّه، من ذلك ما ذكره ابن السراج من أنه ردّ على سيبويه الجر في قول الشاعر : [1]

أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقُبُه وقوعا

إذ جرّ الشاعر " بِشْر" وذكر ابن السراج أنه لم يُجز إلاّ النصب ؛ لأن الجر يكون على البدل والبدل فيه لا يجوز. وذكر البغدادي أن المبرد عاد عن رأيه هذا في كتابه الموسوم بـ " الشرح " [2] . فعدتُ عنه .

كما استثنيت الرواية التي ذكرها المبرد أو أسندها إلى غيره ولم يعلق عليها ، نحو روايته لبيت جرير : [3]

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرامُ

فقد ذكر أبو الحسن الأخفش الأصغر أن المبرد رواه عن عمارة بن عقيل [4] :

مررتم بالديار ولم تعوجوا

ونحو روايته بيت أبي وجزة السعدي : [5]

العاطفون تَحين ما من عاطفٍ والمطعمونَ زَمانَ أين المُطْعِمُ

---

(١) الأصول ١/١٣٥ ، وينظر : تاريخ العلماء النحويين ٦٠ ، وشرح المفصل ٣/٧٣ ، شرح الكافيه ١/٢٨٤ والبيت من شواهد سيبويه ١/١٨٢ ونسبه إلى المرّار الأسدي.

(٢) خزانة الأدب ٤/٢٨٤

(٣) ديوانه ٦٤١ وفيه " أتمضون الرسوم ولا تحيّا " .

(٤) الكامل ١/٥٠ . وهو ضمن تعليق أبي الحسن الأخفش الأصغر على الكامل ، وقد ضمنه المحقق متن الكتاب .

(٥) وهذه الرواية المتداولة عند جميع النحويين ممن اطلعت على كتبهم، وقد تتغير بوصل التاء بـ " العاطفون " . ومن تلك المراجع مجالس ثعلب ٢/٣٤٧ ، رصف المباني ١٦٣ ، الهمع ٢/١٢١ ، الخزانة ٤/١٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد أسند النحاس إليه روايته : [1]

العاطفون ولات ما من عاطف

ولم يعلق عليه . ومن ذلك أيضاً ما أنشده المبرد في الكامل :

وأقسم لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُه وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقُ

برفع " مشرق" . وهذا البيت ثاني بيتين لغيلان النهشلي وهما : [2]

أُحبُّ أبا مروانَ من أجلِ تمره وأعلمُ أنَّ الجارَ بالجار أرفقُ

فأقسم لولا تمره ما حَبَبْتُهُ ولا كان أدْنى من عُبَيْدٍ ومُشرقِ

وهو على هذا فيه إقواء ، وأول من رواه - فيما عثرت عليه- الكسائي . ولم يروه أحد بغير إقواء إلا المبرد [3]، ولم يُشر المبرد إلى شيء من ذلك فأعرضت عنه.

وربما صنع المبرد أغرب من هذا ، فقد أجاز في المقتضب همز الواو إذا ضمت لغير علة [4] ، وجعل من ذلك قوله تعالى [5] « وإذا الرُسُلُ أقَّتَتْ " وذكر ذلك في الكامل

---

(١) إعراب القرآن ٤٥٣/٣

(٢) الكامل ٤٣٨/١

(٣) البيتان لغيلان النهشلي ، وقد نسب ابن منظور الرواية الخالية من الإقواء إلى المبرد ٢٨٩/١ وكذا فعل البغدادي في "شرح شواهد المغني ١١٦/٦ . ولم يروه أحد غير المبرد بهذه الرواية، وأول من روى البيتين الكسائي، كما ذكر البغدادي في " شرح أبيات المغني " ١١٧/٦، وقد روى البيتين : اليزيدي في أماليه ٦٥ ، وابن الأنباري في الزاهر ٤٣٥/١ ، والأزهري، تهذيب اللغة ٨/٤ ، وابن سيدة، المحكم ٣٧٩/٢ والجوهري، الصحاح ١٠٥/١ ، الميداني، مجمع الأمثال ٣٩٧/١ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ١٣٨/٧ .

(٤) المقتضب ٩٣/١

(٥) المرسلات ١١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال : « والأصل وقّتت ولو كان في غير القرآن لجاز إظهار الواو إن شئت »[1]. وهذه التي أنكر قراءتها هي قراءة سبعية[2]. ولم أعرض لكل هذه الشواهد ، كما ذكرت ؛ لأن المبرد لم ينص على ردها .

أما من حيث الشكل فقد قسمت الرسالة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة ، ثم ألحقت بها بعض الفهارس. وقد ذكرت في المقدمة منهجي في البحث والطريقة التي جمعت بها مسائل هذه الرسالة ، وعرضت للحديث عن المبرد وظاهرة رد الشواهد بشكل عام ، كما عرضت لبعض الجوانب من شخصية المبرد ومنهجه ؛ لوضع آرائه في موقعها الحقيقي دون دفاع أو تهجم قائم على العصبيّة. أما الفصلان فقد عالجت في الأول منهما القضايا النحوية وهي جلّ القضايا، وعالجت في الثاني القضايا الصرفية والصوتية واللغوية "بمعناها الخاص" ، ثم ذكرت خاتمة ضمنتها نتائج البحث وخلاصته. ثم ختمت ذلك كله بفهارس للآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والشواهد الشعرية، تُبين موقعها من الرسالة، وتسهل الطريق على من يودّ الانتفاع بهذا العمل .

أما من حيث المسائل المطروحة فقد كنت أصدّر القضايا التي رد فيها المبرد على سيبويه، أو لسيبويه فيها رأي واضح برأي سيبويه ؛ حتى أضع المبرد في موضعه المناسب من القضية المطروحة، وأظهر مدى تطويعه للشاهد بشكل جليّ ، كما كنت أبيّن موقع رأي المبرد من البصريين، وأعرض لرأى الكوفيين إن كانت القضية من مسائل الخلاف. وكنت في كل ذلك عارضا ومحللاً لآراء شيوخ المدرستين وأثرها في المبرد، ثم آراء بعض من تلا المبرد وتأثّره أو ردّ عليه بما يتعلق بالقضية المطروحة . وقد حاولت في كل ذلك تأصيل آراء النحاة من مصادرها الحقيقية، مبيناً خطأ نسبة

---

(١) الكامل ٨١/١

(٢) قرأها أبو عمرو، كتاب السبعة ٦٦٦ ، وعاصم . الجامع ١٠٣/١٩ ، ومن غيرهم أبو الأشهب وعمرو بن عبيد ، وعيسى وحميد ، والحسن ، ونصر ومجاهد ، وأبو جعفر. ينظر شواذ القرآن ١٦٧، والجامع ١٠٣/١٩ ، والبحر المحيط ٣٩٦/٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعض الآراء ، كما حدث في الكثير مما نسب إلى سيبويه والفراء .

وبالنسبة للشواهد التي ردها المبرد فقد كنت أبيّن في حالة القراءة القرآنية حجتها من حيث التواتر، وقراءها من السبعة ومن غيرهم ،موثقاً المراجع والمصادر التي أشارت إلى ذلك . أما الشواهد الشعرية فقد سعيت إلى توثيقها من مصادرها الأصلية مقارناً الروايات معلقاً عليها ، وقد رأيت بعد معالجة كل شاهد كمية لابأس بها من مواطن وجود الشاهد لا غنى للباحث عنها، غير موثقة في معاجم الشواهد الثلاثة معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحوالشعرية لأستاذنا الدكتور حنا حداد، والمعجم المفصل للدكتور إميل يعقوب. فارتأيت – حتى تكون الفائدة أعم وأشمل – أن أوثق الشاهد من المعاجم المذكورة ، ثم أضيف إليها ما فضل من المراجع . وقد ترجمت للأعلام من القراء، والشعراء، وغيرهم من النحويين واللغويين كلما دعت الحاجة الى ذلك.

وقد اتّبعت في كل معالجاتي لهذه القضايا منهجاً وصفياً قائماً على الحكم على اللغة باللغة ، غير ملتفت لما أصّله النحويون من قواعد قوامها المعيارية، وسبيلها الجدل المستند إلى المنطق، لا إلى الاستعمال اللغوي. مجرياً بعض الدراسات الإحصائية لبعض هذه الظواهر لتأكيد وجهة نظري.

وبعد فقد رسخ في نفسي من كل هذا أن العربية لن تسد نقصاً ، ولن ترأب صدعاً ، حتى تبادر إلى صنع معجم لشواهد العربية مكمل للمعاجم المتداولة التي تنص على مواطن وجود الشاهد . وهو فيما أرى أجدى وأكثر غَناءً ذلك هو (معجم شواهد الظاهرة) إذا يُعمد فيه إلى جمع شواهد الظاهرة الواحدة فَيَلَمّ شعثها في باب واحد ؛ تحدد طبيعة شواهده من حيث تاريخها، وجغرافيتها، ونسبتها. وهو يقدم فائدة عظيمة للدارس تريحه من عناء البحث وراء هذه الشواهد ؛ ليتمكن من الحكم على عليها حكماً بعيداً عن الأحكام المعيارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدمة ودراسة لمنهج المبرد :

ليس من السهل ولا من اليسير التحدث عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد ،[1] أو اتخاذه غرضاً للدراسة ، ليس لأنه زعيم مدرسة البصرة لما يقرب من نصف قرن فحسب ؛ بل لأنه لم يتخذ السبل اليسيرة في حياته ، فزجّ بنفسه في معارك ما كان أغناه عنها ، فقد استهلّ حياته العلمية بالطعن على سيبويه وختمها بالطعن على العرب الفصحاء ، والأئمة من القرّاء . تحدوه في ذلك بيئة شاع فيها المنطق، وعلم الكلام ، وتحكيم العقل في شتىّ مناحي الحياة ، وشخصية مولعة بالجدل والمناقشة ، لها فيه من البراعة ما يستميل العقول ويستهوي القلوب .

ولعل من المفارقات أن هذا الذي ملأ القرن الثالث الهجري بعلمه وجدله ، فكان المؤسس الثاني للنحو العربي بعد سيبويه ، وصاحب الفضل الأول في مزج المدرستين البصرية والكوفية، بما سمي فيما بعد بالمدرسة البغدادية- لم ينل ما يستحقه من البحث.

---

(١) وهو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الملقب بالمبرد . وهو في أغلب الروايات ولد سنة ٢١٠هـ وتوفي في سنة ٢٨٥هـ . وتذكر كتب اللغة والأدب غير قصة في سبب تلقيبه بالمبرد ، وفي حركة راء المبرد جدل ومماراة، هل هي مفتوحة أم مكسورة ؟ ولكل حركة منافحوها وأنصارها والكسر أشهر. وهو على الجملة خلاف لا طائل تحته. والمبرد أحد أهم شيوخ المدرسة البصرية وبعد بعد سيبويه. وقد تزعم مدرسة البصرة فترة طويلة بعد أستاذه المازني، وكان له الفضل في مزج المدرستين الكبيرتين البصرية والكوفية. تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ٧٢، طبقات النحويين واللغويين ١٠١، الفهرست ٩٢ ، تاريخ العلماء النحويين ٥٣ ، تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠ ، نزهة الألباء ١٦٤، معجم الأدباء ٢٦٧٨/٦ ، إنباه الرواة ٢٤١/٣ ، وفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، مختصر تاريخ دمشق ٣/ ٣٤٥ ، لسان الميزان ٥/ ٣٤٠ ، غاية النهاية ٢/ ٢٨٠ بغية الوعاة ٦٩/١ ، روضات الجنات ٢٣٨/٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لدى الباحثين ، إذ لا تتجاوز الكتب التي اتخذته موضوعاً للدراسة أصابع اليد الواحدة [1]، ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة الدراسة الببليوغرافية التي أجراها حوله الدكتور رزوق فرج [2] ، ويمكن حصر جُلّ ما كتب حول المبرد -اعتماداً على هذه الدراسة - في اتجاهين فهي إمّا كتب قديمة صدى لكتبه ، وهذه إمّا رداً على كتبه أو تلخيصاً لها، ومعظمها مفقود أو مخطوط ، وإما موضوعات أو أسطر متناثرة في كتب حديثة تشكّل قطعاً فسيفسائية لا تعطي صورة واضحة عنه. ولعل أوفى دراسة كتبت عن المبرد قديماًوحديثاً هي ما كتبه الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في بداية كتابه المقتضب ، وقد عثرت على كتاب له أيضاً بعنوان " ابو العباس المبرد وأثره في علوم العربية " وقد نشره سنة ١٩٤٣ وكان احتفالي به عظيماً ، غير أنني وجدت جلّه قد ضمّنه مقدمة المقتضب المذكورة، وهذا لا يمنع أنني أفدت منه، ومن الدراسة التي في المقتضب إفادات جليلة .

كما أن ثمة دراسة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي رسالة زميلي أحمد عبد الكريم سالم " المبرد والقراءات القرآنية " بإشراف أستاذنا الدكتور علي الحمد، نوقشت سنة ١٩٩٤، وقد عرض فيها لموقف المبرد من القراءات وخصص الفصل الأول

---

(١) الأول : كتاب ضمن سلسلة أعلام العرب ألفه أحمد حسنين القرني، وعبد الحفيظ فرغلي وهو بجمله سرد لوقائع حياته وعرض لبعض كتبه، وهو صادر عن الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧١، والثاني : رسالة ماجستير بعنوان "المبرد دراسة في كتابه الكامل " كتبها أبو الحسن عبدالله الخطيب بإشراف الدكتور محمد مصطفى هدّارة ، صادر عن الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩ ، والثالث :رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "الدرس الصرفي عند المبرد " كتبها زهير أحمد سعيد بإشراف الدكتور عبده الراجحي ١٩٨٠، وهي بجملها دراسة احصائية ، والرابع : رسالة ماجستير بعنوان " المبرد والقراءات القرآنية " كتبها أحمد عبد الكريم سالم بإشراف الدكتور علي الحمد ١٩٩٤ .

(٢) مجلة المورد العراقية المجلد (٣) العدد الأول ١٩٧٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للقراءات التي عارضها المبرد، ذكر منها تسع قراءات وأدخل بعض القراءات المرجوحة عنده في قائمة القراءات التي عارضها .

وإذا عدنا إلى الحديث عن المبرد نجد أنه استهلّ حياته العلمية بالهجوم على سيبويه بكتابه الذي سماه (مسائل الغلط) ، ويبدو أنه رُد رداً عنيفاً، وقد ذكر ابن جني عن أبي علي أنه كان يعتذر منه ويقول : [1] « هذا شيء كنا رأيناه أيام الحداثه فأمّا الآن فلا ». وذكرالمفضل أن في هذا الكتاب أربعمائة مسألة ، ونقل عن الزجاج أنه رجع عن أكثرها [2]. وأغلب الظن أنه لم يعد عما جاء في هذا الكتاب كما ذكر ابن جني، بل عاد عن بعضه فقط ، ولعل إشارات الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في "المقتضب" إلى بعض هذه المسائل في الحاشية تؤكد ثبات المبرد عليها [3] . ولعل وجود المبرد في بغداد ورغبته في استمالة أنصار أحمد بن يحيى ثعلب شيخ المدرسة الكوفية حينئذٍ كان السبب وراء تمسكه بهذه المسائل ، وربما البحث عن غيرها.

لقد تصدى المبرد لإقراء كتاب سيبويه ما يقرب من نصف قرن من الزمان وربما يزيد ، وهذا يعني بطبيعة الحال أنه قد تخرّج عليه خلق كثير ، وهذا يعلل كثرة ما نسب إليه وتضار به أحياناً ، فمن المؤكد أن المبرد لم تكن آراؤه ثابتة في كل لهذه الفترة الطويلة ، ولعل المستعرض لما ينسب إليه من الكتب، يلحظ هذا التغير من خلال أسماء تلك الكتب [4] .

أما بما يخص منهجه العام فقد سعى جاهداً ليجمع في يديه خيوط مدرسة يمكن أن يطلق عليها « مدرسة استبداد القاعدة » التي تنبذ كل ما يصادفها من الشواذ

(١) الخصائص ٢٠٦/١

(٢) تاريخ العلماء النحويين ٦١

(٣) ينظر أيضاً مقدمة المقتضب ٩١

(٤) ينظر الفهرست لابن النديم ٤٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لتخلص القاعدة نقيّة سليمة ، وإذا كانت إرهاصات هذه المدرسة قد بدت مبكرة على أيدي البصريين الأوائل فقد رفع المبرد سمكها، ووطّد بناءها، حتى عُدت على يديه منهجا يكاد يكون ثابتاً. فقد سعى المبرد في سبيل ذلك إلى تطويع الكثير من الشواهد ما استطاع إلى ذلك . فتارة يرد الشاهد وتارة أخرى يأتي برواية مناهضة له ، وطوراً يضعف قائله ؛ لتسلم له القاعدة كما أرادها خالية من الشواذ: ولو قيّض للمبرد – فيما أرى – أن ينهض بما نهض به سيبويه من النحو العربي ما رأينا الكثير من الظواهر اللغوية الشاذة التي سجلها سيبويه عن أساتذته. غير أن اتجاه المبرد هذا على حدته لم يكتب له النجاح، وإن تطاير شرره حتى لا يكاد يسلم منه أحد من النحاة؛ ذلك أنه اتجاه جائر قائم على العنت والإنكار لكثير من الشواهد التي لا يمكن مجاراته في دفعها وإنكارها على رأسها القراءات المتواترة. وقد ذكرابن مالك إقدامه وجرأته في رد مالم يرو من الشواهد [1]. ولم يخف حتى أقطاب مدرسة القياس كأبي علي الفارسي [2]، وابن جني [3] ، امتعاضهم من هذه المغالاة. وقد جنى المبرد نفسه ثمار هذه المغالاة صداً وإعراضاً عن كتابه " المقتضب ". وليس من المنطق العلمي في شيء الجري وراء مقولة الأنباري [4]:« إن سبب ذلك الإعراض رواية ابن الرواندي له، وهو المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد؛ فكان أن عاد عليه شؤمه». فجرأة المبرد وإن كانت مسبوقة من حيث المبدأ إذ ترسّم خطا أستاذه المازني في رد بعض القراءات والشواهد، غير أنها لم تسبق ولم تلحق من حيث الكثرة والاتساع، والتصدي للأساليب العربية الفصيحة فضلاً عن القراءات السبعية المتواترة. ومن الجدير

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٣٠.

(٢) ينظر تاريخ العلماء النحويين ٦١

(٣) ينظر الخصائص ١/ ٧٥ ، ٨٩ ، ٢/ ٣٤١

(٤) نزهة الألباء ١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالذكر ههنا دفاع زميلي أحمد عبد الكريم سالم عن المبرد في ردّه للقراءات إذ قال [1]: « كان المبرد يوجه انتقاداته خاصة وآراءه الأخرى إلى الوجه اللغوي، لا القراءة ذاتها ». وهذا حكم يدعو إلى الاستغراب؛ إذ لم تسمَّ القراءة بهذا الاسم إلا لاستقلالها بوجه لغوي وماذا يبقى منها بعد رد هذا الوجه ؟ ولم نسمع أن المبرد أجاز قراءة ردّها بوجه من الوجوه. ومن الإنصاف القول ههنا أيضاً : أن للكوفيين ممثلين بالفراء نصيباً غير قليل في الحملة ضد القراء [2] كما سيبدو في ثنايا هذا البحث.

ومن مظاهر مغالاة المبرد وتشدده وجرأته في رد الشواهد ممّا لم أذكره في غضون هذه الرسالة اعتراضه على قراءة أبي عمرو [3] : " فاجْمَعوا كَيْدكُم " بوصل الهمزة وفتح الميم . قال النحاس [4] : « حكى محمد بن يزيد أنه قال : يجب على أبي عمرو ومن بحجّته أن يقرأ بخلاف قراءته هذه. وهي القراءة التي عليها أكثر الناس ». ومن مظاهر هذه الجرأة أيضاً اعتراضه على قراءة القُرّاء [5] " ليس البِرَّ أن تولوا

---

(١) مقدمة رسالته : المبرد والقراءات القرآنية "

(٢) فقد كان يلجأ كثيراً إلى اخضاع القراءات للقياس النحوي ، وربما اندفع وراء ذلك القياس فرمى القراء بالتوهم والغفلة. وينظر في ذلك معاني القرآن ١٢٥/١ ، ٢٥٢ ، ٤٤١ ، ٢٩/٢ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٢٨٥ ، ٣٨٤

(٣) طه ٦٤ ينظر معاني الفراء ١٨٥/٢ ، ومعاني الزجاج ٣٦٤/٣ ، الجامع للقرطبي ١٤٧/١١ والبحر المحيط ٢٣٩/٦

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤٧/٣ وينظر ايضاً الجامع ١٤٧/١١

(٥) البقرة ١٧٧ وينظر أيضاً الآيه ١٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكنَّ البرَّ من آمن بالله ...» قال [1] : « لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت ولكن البَرَّ بفتح الباء » وهذه " البَّر " التي يفضلها ليست قراءة مطلقاً حتى ولا شاذة . وقد لقي انتقاد المبرد هذا ترحيباً حاراً لدى مستشرق لا يخفي كيده ، وهو جولد تسيهر إذ قال [2] : « لقي العالم اللغوي الشهير المبرد معاملة غير رفيقة حينما صرح على استحياء عن رأي في تسوية انحراف في التركيب .. وقد وجد الشجاعة التي جعلته يقول : لو كنت ممن يقرأ القرآن ... ».

ولم يقتصر المبرد على رد الشواهد التي خالفت القاعدة بل ربما جنح إلى رد شواهد قائمة على السماع ليس لها من عيب إلا أنه لم يسمعها. فقد نقل المرزباني في الموشح أنه رد قول محمد بن يسير. [3]

ولو قَنِعْتُ أتاني الرِّزْقُ في دَعَةٍ إنَّ القُنوعَ الغنى لاكثرةُ المالِ

لأن القنوع - كما يرى - إنما هو السؤال لا القناعة ، والقانع السائل لا يكون غير ذلك،

---

(١) ينظر الكشاف ٣٣٠/١ ، الجامع ١٦٠/٢ ، البحر المحيط ٥/٢ . ووجه اعتراض المبرد أن البِّر معنى من المعاني فلا يكون خبره الذوات. ولم يعترض أحد من أئمة اللغة على هذا التركيب . قال الفراء : من كلام العرب « البِّر الصادق » معاني القرآن ١٠٤/١. وخُرِّج هذا التركيب تخريجات أخرى ينظر في ذلك معاني الزجاج ٢٤٦/١ والكشاف ٣٣٠/١ ، والبحر المحيط ٤/٢

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ٦٦

(٣) الموشح ٣٦٧ ومحمد بن يسير مولى لبني أسد عاصر أبانواس وعَمَّر بعد حيناً . ترجمته في الشعر والشعراء ٨٧٩/٢ ، والأغاني ١٨/١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

برغم احتجاج أئمة اللغة لاستعمال القنوع بمعنى القناعة.[1]

وقد عرض لقول بعض العرب في المثل[2] " ماء ولا كصّداء " فخطّأهم وأصر على ان ماسمعه من الأصمعي " ماء ولا كصَدْاء " هو الصحيح.

ولا يدل هذا على جرأة على أهل اللغة فحسب، وأنما يدل على عدم معرفة بوظيفة اللغوي الحقيقية ، التى لا تبيح له كل هذا التبسط في تخطئة أهل اللغة ، وتنصيب نفسه حكماً ليجيز ماشاء من التراكيب. قال ديفيد كريستل[3]:« إن عالم اللغة ليس في مجال الاختيار بين استعمالين أحدهما صحيح والآخر خاطئ إذ أنّ ما بينهما مجرد اختلاف ويجب عليه أن يصفهما معاً في دراسته ».

أما عن ثقة المبرد فهي قضية ملحّة تفرض نفسها على كل من يتعرض له بوجه من الوجوه، والحق أن هذا الموضوع غاية في الحساسية. فقد ذكر الكثير ممن ترجموا له أنه موثوق الرواية، ثبتٌ فيما ينقله[4]، غير أن هناك حكايتين تنغصان هذه الثقة فيما

---

(١) وقد ذكر ابن الأنبارى أن القنوع من الأضداد . الأضداد ٦٧ . وذكر الأزهري في تهذيب اللغة ٢٥٩/١ أن القنوع قد يكون بمعنى الرضى، وتبعه الجوهري في الصحاح ١٢٧٣/٣ ، وجاء في المثل " خير الغنى القنوع وشر الفقر الخضوع" ينظر مجمع الأمثال للميداني ٢٤٤/١ ، القاموس المحيط ٧٣/٣ ، واللسان ٢٩٧/٨

(٢) الكامل ٦٧٨/٢ . وقد ذكر صداء أئمة اللغة، ينظر : معجم العين ١٤٣/٧ الأمثال لابن سلام ١١٥ الجمهرة ٧٣/١ العقد الفريد ١١٤/٢ ، ١٠٠/٣ الأمالي للقالي ١٢٤/١ ، الأغاني ١٩٩/٢٢ ، تهذيب اللغة ٢٢٠/١٢، جمهرة الأمثال ١٤١/٢ ، مجمع الأمثال ٢٧٧/٢، المستقصى للزمخشري ٣٣٩/٢ ، ومعجم البلدان ٣٩٦/٣.

(٣) التعريف بعلم اللغة ٦٦

(٤) ينظر على سبيل المثال تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، ومعجم الأدباء ٢٦٧٩/٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يروى عنه . أمّا الأولى فهي ما رواه المفجّع [1] من أنه تمارى مع بعض أصحابه في عروض بيت الشاعر: [2]

أبا منذر أفنَيْتَ فاستبقِ بعضَنا

حنانيك بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ

فقال قوم : هو من البحر الفلاني، وقال آخرون : هو من البحر الفلاني فقطعّوه، وتردّد على أفواههم من تقطيعه « قِ بعضنا »، فتواضعوا على سؤال المبرد عن " القبعض" فقال:

هو القطن ، يصدق ذلك قول الشاعر :

«كأن سنامَها حُشيَ القِبعْضا»

فقال المفجع : ترون الجواب والشاهد، إن كان صحيحاً فهو عَجب، وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب [3]. وأما الحكاية الأخرى [4] فهي ما يروى أن المبرد لّما ورد الدِّينَوَر زار عيسى بن ماهان، فبادره عيسى بالسؤال عن الشاة المَجثّمة التي نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن أكلها ، فقال المبرد : هي الشاة قليلة اللبن مثل اللجْبة ، واستشهد على ذلك بالشعر. فوافق ذلك وجود أبي حنيفة الدِّينوري ، فأعاد عيسى عليه السؤال ، فقال : « هي الشاة التي جُثّمت على ركبها، ثم ذُبحت من خلف قفاها ». فعارضه بقول المبرد. فقال : أيْمان البيْعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا

(١) المفجّع هو محمد بن أحمد بن عبد الله، من كبار النحاة وكان شاعراً مجيداً، توفي سنة ٣٢٦هـ . تنظر ترجمته : معجم الأدباء ٢٣٣٦/٥ ، وبغية الوعاة ٣١/١، وقد ذكر هذه القصة البغدادي في تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ كما ذكرها غيره.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه بشرح الأعلم ١٧٢، وقد نسبه صاحب لسان الميزان ٤٢٧/٥ إلى النابغة، وليس في ديوانه.

(٣) تُنظر هذه الحكاية في : تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ نزهة الألباء ١٦٤ ، مختصر تاريخ دمشق ٣٤٨/٢٣ لسان الميزان ٤٢٤/٥

(٤) ينظر القفطي في إنباه الرواة ٧٨/١ ، لسان الميزان ٤٣١/٥ ، الخزانه ٥٥/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه، وإنْ كان البيتان إلا لساعتهما هذه. فقال المبرد : صدق الشيخ أبو حنيفة فإني أنِفْت أن أردَ عليك من العراق، وذكري ماقد شاع، فأول ما تسألني عنه لا أعرفه. وقد ردّ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان القصة الأولى، وقال [1] : « هذا ورد عن المفجع [2] بإسناد ظالم. والمفجع لا يعتد بجرحه ». وتبعه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قائلاً [3] : ويظهر في سياق القصتين الوضع والانتحال، أضف إلى ذلك أن المفجع من أصحاب ثعلب». ويستظهرعلى ذلك بأقوال المبرد : « إنما الخطأ البيّن الذي يُصرّ فيه صاحبه على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يُعد كذاباً ملعوناً »، وقوله : « لا أتقلّدُ مقالةً متى لزمتني حجة »، وما روي عنه : « ربما روّأت في الحرف سنة لتصح لي حقيقته».

والذي أقوله في هذه القضية الشائكة : إن ردّ ابن حجر العسقلاني لما رواه المفجع لا يمثّل شيئاً، فهو من أعيان القرن التاسع الهجري ولم يطعن أحد -فيما اطلعت عليه - بهاتين القصتين، والاحتجاج بأن المفجّع من تلاميذ ثعلب ليس بشيء أيضاً. فقد امتزجت المدرستان في عهد المبرد في كثير من مظاهر نشاطهما ، ولعل هذا الذي جعل من اليسير على المفجع ان يتجاوز ثعلباً ليسأل المبرد ، بل إن المفجع يمدحه في مستهل قصته بعظم الحفظ وإنْ عَجب من سرعة إجابته. وينبغي الإشارة ههنا إلى أن أبا هلال العسكري خالف الجميع في قصة المفجع [4]، فقد ذكر أن رجلاً سأله عن القبعض فقال المبرد : هو القطن، فطلب الرجل الشاهد، فذكر المبرد البيت ثم أطرق هنيهة، وقال : اين السائل عن قبعض، فقام الرجل، فقال المبرد : هذه كلمة

---

(١) لسان الميزان ٤٢٤/٥

(٢) وهو في لسان الميزان "النخع" وهو خطأ مطبعي ، والكتاب حافل بهذه الأخطاء.

(٣) مقدمة المقتضب ١٨/١ ، وينظر أيضا دفاع أحمد قرني وزميله في كتابهما " المبرد " ١٣٢ ضمن سلسلة أعلام العرب

(٤) جمهرة الأمثال ٦٧/١ - ٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أخذت من كلمتين من بيت طرفة « فاستبق بعضنا » فتعجّب الناس من سرعة جوابه حتى ردّ الخصم وأسكته ، ومن فطنته للموضع الذي أخذت منه. والحقيقة أن هذه القصة بادية الوضع والاختلاق، وهي أجدر بالردّ ويبدو من روايتها أنها من رد أحد المتعصبين للمبرد على الرواية الأولى.ولعل الذي يزيد الاعتقاد من صحة نسبة هاتين القصتين إلى المبرد، غير ما ذكرته من عدم الطعن فيهما ما نُقل عن المبرد من اعتزازه المطلق بنفسه وآرائه، وقد كان إسماعيل القاضي يقول : "مارأى المبرد مثل نفسه [1] ". ولعل العبارات التي يستعملها المبرد في كتبه تظهر ذلك بوضوح نحو : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره [2] ... وهي كثيرة مبثوثة في كتبه. وعلى كل حال فسواء صحت هذه القصص عنه أولا، فعلينا أن لا ننسى ما توحي به من ظلال، دفعت الرواة لنقلها. أمّا دفاع الشيخ المحقق مستنداً إلى الأقوال التي رواها المبرد ، فالحق أن هذه الأقوال وما يماثلها لا يجب أن تصرفنا عما في أيدينا . والمسألة لا تخرج عن أمرين إمّا أن نتهم كل من نقل عن المبرد ردّه للقراءات والشواهد الشعرية بما يصاحب ذلك الرد من العبارات بالتواطؤ على اتهامه وتشويه صورته، وإما أنْ نوافقهم. وهذا ما يقرّه المنطق، ليس استناداً إلى ثقتهم واستحالة تواطئهم فحسب ؛ بل بما نعثر عليه من هذه الظاهرة في كتابيه المقتضب والكامل. فإن أفضينا إلى موافقتهم فأين محل هذه الأقوال ؟ كيف نقتنع أن المبرد لا يتقلد مقالة متى لزمته الحجة وقد رد قراءات اجتمع عليها السبعة ، واختار قراءة لم تذكر حتى في الشواذ ؟! وكيف نقنع أيضاً أنه كان يروئ في الحرف سنة، حتى تصحّ له حقيقته ؟ وقد رد شواهد نص عليها كبار أئمة النحو كسيبويه، ممن يُرتضى دينهم وأمانتهم ولم يطعن بهم أحد . ولو أننا

---

(١) إنباه الرواة ٢٤٢/٣ ، لسان الميزان ٤٢٤/٥ ، بغية الوعاة ٢٦٩/١

(٢) المقتضب ١٥٤/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سلمنا بأن هذه الشواهد المغمورة التي انفرد المبرد بذكرها نقلت عن العرب. أما كان على المبرد أن يجعلها على أقل تقدير على قدم المساواة مع رواية الثقات كسيبويه ؟ ولكن هذا لا يتيح للمبرد ما أراده من تنقية القاعدة، ويترك للشواهد الشاذة حياة هو أبعد ما يكون عن تركها والاعتراف بها. وقد جَهِدتُ في محاولة نسب الشواهد التي رواها المبرد إلى مصدرها الأول، ونجحتُ في بعضها، وبقي قسم لا يُعرف له مصدر سوى رواية المبرد ، بل إن الروايات التي أسندت إلى غير المبرد كان هذا الإسناد في الغالب عن طريقه.

والذي أود قوله بعد كل هذا أننا مهما حاولنا أن ندافع عن المبرد فإنه لا يمكن التسليم بأن كل هذه الروايات المخالفة للشواهد قد سمعها المبرد وحده. والذي يقرّ به المنطق والعقل أن من يجترئ كل هذه الجراه على القراءات المتواترة والتي يصل إنكارها - عند جل العلماء- إلى حد الكفر الصُراح لا يتورع أن يضع بيتاً ، أو شيئاً من بيت؛ ليثبت به مذهبه.

على أنه من الجدير بالذكر أن المبرد على تشدده أجاز مسائل خالفه فيها جمهور البصريين ، فقد أجاز تبعاً لأستاذه المازني تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً مستشهدا بقول الشاعر : [1]

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

---

(١) المقتضب ٣/٣٦-٣٧ . وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها الأنباري ٢/٨٢٨ المسألة (٢١٢٠) وقد رد على المبرد بمذهبه فذكر الزجاجي أن هذا البيت يُنشد "ماكان نفسٌ " بالرفع، الجمل ٢٤٣. وذكر الأنباري أن الرواية الصحيحة " وما كان نفسي .. " الإنصاف ٢/٨٣١ ، وقد ذكر ابن جني قبله هذه الرواية في الخصائص ٢/٣٨٤ . وهو للمخبّل السعدي كما في الخصائص ٢/٣٨٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجمهور البصريين يأبى ذلك . كما جَوّز نصب المضارع بعد كما محتجاً بقول الشاعر : [1]

لا تَظلِموا الناسَ كما لا تُظْلَموا

وجمهور البصريين لا يجيزون ذلك ، وقد ردوا عليه بمذهبه، وقالوا الرواية :

" لا تظلمِ الناسَ كما لا تظلمُ "

وبعد فأرجو أن تُسهم هذه المقدمة حول المبرد ومنهجه في إضاءة بعض جوانب هذه الرسالة ووضع الآراء، والتعليقات فيها في موضعها الصحيح .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) ينظر الانصاف ٤٨٥/٢ وهذه مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري المسأله (٨١) . وينظر الكتاب ١١٦/٣ والخزانة ٥٠٠/٨. وهذا البيت ينسب لرؤبة ولم أجده في ديوانه ، والذي في ديوانه مارواه سيبويه ١١٦/٣ " لاتَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ " ١٨٣.

الفصل الأول

الأبواب النحوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلحاق بعض جموع التكسير بجمع المذكر السالم :

قُرئت " الشياطين " في القرآن الكريم " الشياطون " وذلك في ثلاث آيات وهي : "واتّبعوا ما تتلو الشياطون" [1] قرأ بها الحسن والضحاك ، [2] "و كالذي استهوته الشياطون " [3] قرأ بها الحسن [4] ، و " وما تنزلت به الشياطون" [5] قرأ بها الحسن والأعمش ومحمد بن [6] السميفع . والحسن كما نرى اختص بواحدة ، واشترك في اثنتين . وهي في كل ذلك قراءة شاذة.

قال أبو جعفر النحاس : [7] « وقرأ الحسن الشياطون » وهو غلط عند جميع النحويين » . وأردف قائلاً : [8]« وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول هكذا يكون غلط العلماء إنما يكون بدخول شبهة ، لمّا رأى الحسن رحمه الله في آخره ياء ونوناً وهو في موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط ، وفي الحديث احذروا

---

(١) سورة البقرة (١٠٢)

(٢) البحر المحيط ٤٩٤/١ ، والدر المصون ٢٨/٢ ، والحسن وحده في مختصر ابن خالويه (٨) والكشاف ٣٠١/١

(٣) الأنعام (٧١) .

(٤) مختصر ابن خالويه (٣٨) ، وإعراب القرآن ، النحاس ٧٤/٢ ، البحر المحيط ١٦٢/٤

(٥) الشعراء (٢١٠)

(٦) البحر المحيط ٤٣/٧ ، ومختصر ابن خالويه (١٠٨) الحسن والأعمش ، والجامع ٩٥/١٣ الحسن ومحمد بن السميفع

(٧) إعراب القرآن ١٩٤/٣

(٨) إعراب القران ١٩٤/٣ وقد لحن النحاس الحسن أيضاً في سورة الانعام الآية (٧١) ، ٧٤/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زلة العالم [1]، وقد قرأ هو مع الناس "وإذا خلوا إلى شياطينهم" [2]، ولو كان هذا بالواو في موضع الرفع لوجب حذف نون الإضافة " .

والمبرد لم يكن بدعاً من النحويين في تخطئة هذه القراءة ولكنني أعرض لها ولأمثالها من الشواهد التي تبع المبرد غيره في تخطئتها ؛ لأنها تدخل ضمن المنهج الذي أدرس موقف المبرد من خلاله . كما تُظهر مدى ترسّمه خطا أستاذه المازني في إذكاء تلك الحملة الظالمة على القراء فضلاً عن ردّه لكثير من أساليب العربية الفصيحة .

وقد عرض الفراء لهذه القراءة وخطّأها بقوله : « وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون » [3]. وخاض الجاحظ هذا الغمار ، فقال : « غلط الحسن في حرفين من القرآن »[4] « ص والقرآنُ »[5] والحرف الآخر « وما تنزّلت به الشياطون »[6] «وقد وهّم المازني الحسن في قراءته هذه وحملها على القياس الخاطئ قائلاً : [7] وإنما جوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها ، وإنما يخلدون إلى طبائعهم من أجل ذلك قرأ الحسن البصري رحمه

---

(١) " واتقوا فتنته " عن كثير بن عبد الله خرجه ناصر الدين الألباني في ضعيف الجامع الصحيح وزيادته وقال : (وهو ضعيف جداً) ٨٦/١

(٢) سورة البقرة (١٤) .

(٣) معاني القرآن ٢٨٥/٢ ، ووهّم من قرأ بها كذلك في ٧٧/٢

(٤) قُرئت (ص) خمس قراءات بالتسكين والكسر وتنوين الكسر والفتح والضم ، قرأ منها الحسن الكسر والضم ، مع بعض القراء ولم يُشر الجاحظ ولا المحقق أيها المقصود بالخطأ ولم أر أحداً يخطئ قارئاً في هذه القراءات لا الحسن ولا غيره

(٥) سورة (ص) ١

(٦) البيان التبين ٢١٩/٢

(٧) المنصف ٣١١/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الله " وما تنزلت به الشياطون " لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو « الزيدون » وليس منه » .

وممن خطّأ الحسن أيضاً : أبو حاتم السجستاني [1] والطبري[2] وابن جني إذ قال : «هذا مما يعرض مثله للفصيح ، لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده ... وعلى كل حال فـ " الشياطون " غلط»[3]

وأقول إن نسبة الغلط إلى الحسن لا تجوز بحال ، فالحسن كما ذُكر لم يقرأها وحده ، وقد قرأها في غيرموضع من كتاب الله ، فكيف التبس عليه ذلك كله ؟! قال النضر بن شميل[4] مدافعاً عن قراءة الحسن [5]: « إن جاز ان يحتج بقول العجّاج ورؤبة فهلاّ جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه محمد بن السميفع »،وقد نسب صاحب « الدر المصون » هذا القول إلى الفراء [6]غير أن ما في معاني القرآن يخالفه كما رأينا.

وإذا ما تتبعنا ما روي عن العرب لم نجد قراءة الحسن مستهجنةً ، وقد نُسبَ إلى يونس من غير طريق سيبويه أنه قال [7] : « سمعت أن أعرابياً يقول : دخلنا بساتين من ورائها بساتون ، فقلت ما أشبه هذا بقراءة الحسن » .

---

(١) البحر المحيط ٤٣/٧

(٢) تفسير القرآن العظيم ، ٧٢/١٩

(٣) المحتسب ١٣٣/٢

(٤) هو أبو الحسن النضر بن شُميل كان صدوقاً ثقةً صاحب غريب وفقه وشعر ولد توفي ببرو ٢٠٤هـ . معجم الأباء ٢٧٥٨/٦ إنباه الرواة ٣٤٨/٣ وبغية الوعاة ٣١٦/٢

(٥) الكشاف ١٣١/٣

(٦) الدر المصون ٦٨٤/٤

(٧) عبث الوليد (٥٠٨) والجامع لأحكام القرآن ٩٥/١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أن العرب كانت تعاقب بين الياء والنون والواو والنون في الجموع المنتهية بياء نون ، وقد ذكر صاحب " الدر المصون " أن العرب تقول: له سلاطون [1] وذكر صاحب اللسان أيضا مجانون [2]. ولم يقتصر هذا التعاقب على الجمع بل تجاوزه الى المفرد فقد ذكر سيبويه أن العرب تقول : فلسطون وقِنّسرون [3]

وهذا كله فضلاً عن أن القراءات حجة في اللغة وإن كانت شاذة ، قال السيوطي [4] « وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته ». وقد ذكر أبو حيان أن القراءات القرآنية كلها صحيحها وشاذها إنما جاءت على لغة العرب [5]. وقال ابن جني [6] : «والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه ». وقال الداني [7]: « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنه متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ».

---

(١) الدر المصون ٦٨٤/٤

(٢) اللسان ٢٣٨/١٣

(٣) الكتاب ٢٣٢/٣ . وقنسرين مدينة قرب حمص . معجم البلدان ٤٠٣

(٤) الاقتراح ٣٦

(٥) البحر المحيط ٤١٩/٨

(٦) الخصائص ١٢/٢

(٧) النشر ١٠/١ - ١١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا ما يتعلق بالقراءة أما الحسن فقد قال الجاحظ في فصاحته [1] « زَعَمَ رؤبة بن العجاج وأبو عمرو بن العلاء أنهما لم يريا قرويين أفصح من الحسن والحجاج . قال أبو حيان [2] :« الحسن من أفصح الناس يحتج بكلامه .وتكفيه شهادة الشافعي [3] : « لو أشاء أقول:إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت » وهو بعد ربيب أم سلمة رضع منها الفصاحة رضاعة.

وبهذا كله نرى ان تغليط الحسن ومن قرأ بقراءته إنما هو من قبيل التطويع اللغوي الذي همه تكييف الاستعمال ليتلاءم والقاعدة النحوية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) البيان والتبين ٢/٢١٩

(٢) البحر المحيط ٣/٣٩٥

(٣) غاية النهاية ١/٢٣٥

المجيء بالضمير المتصل مكان المنفصل بعد " إلاّ ":

من المعروف أن « إلاّ » حرف لا يأتي بعده من الضمائر - على حسب ما تنص القاعدة النحوية - إلاّ المنفصل ولكن وردت بعض الشواهد المخالفة ، فقد أنشد أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّكِ ديّار [1]

وقال : « وهذا خطأ عند البصريين لا يقع بعد " إلاّ " ضمير منفصل لا ختلافه ، وأنشد محمد بن يزيد " ألا يجاورنا سِواك ديّار " [2] وقد أورده النحاس في شرح أبيات سيبويه [3] على أنه في الكتاب وليس فيه. وذكرالعيني في المقاصد النحوية أن المبرد أنكر وقوع الضمير المتصل بعد إلاّ مطلقاً ، وأنه أنكر رواية " إلاّك " في البيت. وأنشد "سواك" وذكر أنّ الفراء قد أنشد البيت على هذا النحو [4]، وذكر ذلك أيضاً ابن عصفور [5] غير أنني لم أجد ذلك في معاني القرآن للفراء .

---

(١) البيت مجهول القائل ، وينظر في تأصيله في : معجم شواهد العربيه ١٦٤/١ ، ومعجم شواهد النحو ٩٣٩/٣٨٢ ، والمعجم المفصل ٣٤٧/٢ ويضاف إليها إعراب القرآن /النحاس ٤٠٤/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٨٣/٢، التخمير ، للخوارزمي ١٥١/٢ الأمالي النحويه . لابن الحاجب ٣٨٦/١ ، والضرائر /٢٦٢ ، لباب الإعراب للاسفرييني ٢٩٢ وفاتحة الإعراب ١٦٣ ، شرح الكافية ١٤/٢ ، توضيح المسالك للمرادي ١٣٠/١ ، كاشف الخصاصة / ابن الجزري ٢٤ ، الاقتراح للسيوطي ٧٧ ، شمس العلوم ٤٧/١

(٢) إعراب القرآن ٤٠٤/٤

(٣) شرح أبيات سيبويه ٢٨١

(٤) المقاصد النحوية / حاشية الخزانة ٢٥٥/١

(٥) الضرائر ٢٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبصدد إنكاره وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل قال المبرد في المقتضب : «واعلم أن كل موضعٍ تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه» [1] وقد تكرّر هذا القول في المقتضب غير مرّة [2] غير أنه لم يورد الشاهد المذكور. وهو في منعه وقوع المتصل مكان المنفصل تبع لسيبويه [3] والمدرسة البصرية بعامة. واتصال ما حقه أن ينفصل في البيت المذكور ونحوه إنما هو من باب الضرورات عند جُلّ النحويين [4].

وقد فسّر ابن يعيش سبب عدول الشاعر عن المنفصل إلى المتصل بقوله : « لأن فيه عدولاً إلى الأخف الأوجز » [5] . وقد فصّل ابن مالك في شرح التسهيل حال الضمير بعد " إلاّ "فعدّه شذوذاً إذا اعتبرت" إلا" غير عاملة ؛ لأن حق الضمير الواقع بعد "إلاّ" الانفصال حينئذٍ [6] ، فإن عُدت "إلاّ"عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات بل هو ما يشبه المراجعه لأصل متروك،فنبهوا على ذلك بهذا البيت ونحوه ونفى عن البيت المذكور على هذا الضرورة ، لتمكن الشاعر أن يقول : " ألاّ يكون لنا خلٌ ولا جار "

واستظهر على ذلك أيضاً بأن من المعروف في كلام العرب ايقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار نحو : [7]

---

(١) المقتضب ٢٦١/١

(٢) نفسه ١١٩/٣ ، ٢١٢

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢ وما بعده

(٤) وقد أورده القزاز في "ما يجوز للشاعر" ٣٣٩ ، وابن عصفور في الضرائر ٢٦٢

(٥) شرح المفصل ١٠٣/٣

(٦) شرح التسهيل ١٥٢/١

(٧) البيت للفرزدق في ديوانه ١٩٠ من قصيدة طويلة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك والبيت في الخصائص ٣٠٧/١ ، والأمالي الشجرية ٤٠/١ والانصاف ٦٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٦/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضمنتْ

. . . . . إياهم الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ

إذ أتى الضمير (إياهم) منفصلاً اضطراراً . أما وقوع المتصل موقع المنفصل فغير معروف [1] . وإجازة ابن مالك هذه لا تختلف عن رد المبرد ؛ لأنها بنيت على منطلقات معيارية بحتة، ومفهومه هذا للضرورة تبعٌ لمفهوم سيبويه [2] فهي بمنزلة الجبرية الفنية، إذ لا مندوحة للشاعر عنها. وردّ ابن هشام مفهوم ابن مالك للضرورة قائلاً : «وإذا فتح هذا الباب لم يبقَ في الوجود ضرورة ، إنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر خلاف ما عليه النثر ». [3]

وقد وهمّ الحريري الشعراء وذكر أنهم يوقعون الضمير المتصل بعد " إلا " كما يوقعونه بعد "غير" [4]، وأكد ذلك العيني أيضاً غير أنه لم يوهم الشعراء [5] .

وقد أجاز وقوع الضمير المتصل بعد " إلا " ابن الأنباري [6]، وجماعة من النحويين [7] مطلقاً. والحق أنه ليس ثمة ما يمنع ذلك ، وإن كانت الشواهد التي وصلت إلينا مقتصرة على الشعر . فهذا الاستعمال يبقى من الإمكانات التي يمكن أن تقع في اللغة. غير أنّ الشعر أسرع تقبلاً لها بسبب القيود المفروضة عليه من الوزن والقافية. فعندما يتعارض العروض والتركيب تكون الغلبة دائماً للعروض ويجب على

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٦

(٢) الكتاب ١/٨٥ ينظر السطران الأخيران

(٣) تلخيص الشواهد ٨٢

(٤) درة الغواص ١٤٧

(٥) المقاصد النحوية / حاشية الخزانة ١/٢٥٥

(٦) المقاصد ١/٢٥٥ ، الهمع ١/١٩٦

(٧) الهمع ١/١٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجملة ان تخضع لمقتضياته [1]. والشعر لا يحطم اللغة العادية إلاّ ليعيد بناءها على مستوى آخر يناسب طبيعته ، فيستخدمون هذا الأسلوب بما يحققه من الإيقاع والخفة، وحشر هذه الابداعات في مفاهيم ضيقة كالضرورة ونحوها ليس صحيحاً. فللشاعر أدواته الخاصة في استخدام تراكيب اللغة. وهذه الانزياحات التي يلجأ إليها هي جزء مهم من عمله. وقد تنتقل هذه الأساليب الخاصة إلى النثر،وقد تبقى محصورة في الشعر والاستعمال مناط ذلك .

ولم يعبأ الشعراء المتأخرون بموقف النحويين المناوىء لهذا الاستعمال ، فقد سوّغوه فأوردوه في أشعارهم ، مثل المتنبي في قوله : [2]

لم ترَ مَنْ نادمتُ إلاّكا ... لا لسوى وُدّك لي ذاكا

وقوله : [3]

ليس إلاّك يا عليُّ همامُ ... سيفُه دونَ عِرضه مسلولُ

وهذا يظهر حيوية هذا الاستعمال وامتداده عند الشعراء .

---

(١) بنية اللغة ٥٨

(٢) ديوانه / شرح العكبري ٣٨٣/٢ .

(٣) نفسه ١٥٦/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضمير المتصل بعد " لولا ":

أفرد سيبويه باباً في الكتاب وسمه بـ " باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم " قال فيه : [1] « وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُر وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت ، كما قال سبحانه : [2] " لولا أنتم لكنا مؤمنين " ولكنه جعله مضمراً مجروراً . والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر يزيد بن الحكم : [3]

وكم موطنٍ لولايَ طحت كما هوى بأجرامِهِ من قُلّةِ النّيقِ مُنْهوي

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس ».

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٤

(٢) سبأ ٣١

(٣) ويزيد شاعر اموي مُجيد ولاه الحجاج فارس توفي ١٠٥هـ. وترجمته في الأغاني ١٢/٢٨٨ ، السمط ١/٢٣٨ الخزانة ١/١١٣ والأعلام ٩/٢٣٢. وهذا البيت من قصيدة يعاتب فيها أخاه . وطحت هلكت ، والنيق : الجبل الشامخ . وفي هذا البيت شاهد آخر ذلك هو "منهوي " إذا جاء الشاعر بـ "انفعل" من هوى، وجل النحاة يردون ذلك ؛ لأن انفعل المطاوع لا يكون إلا من المتعدي وهو لازم فلا يجوز "منهوي" . ولكنه جاء قليلاً مثل : " انزعج وانطلق واندخل " . والبيت في معجم شواهد العربية ١/٤١٨ ومعجم شواهد النحو ٣١٣٢/٦٨٩ والمعجم المفصل ٢/١٠٦٠ ويضاف إليها:عيون الأخبار ٣/٨٣ ، العقد الفريد ٢/٤٨٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٠ ، وأمالي القالي ١/٦٠ ،المسائل البصريات ١/٢٨٩ شروح سقط الزند ١/٣٦١ الكشاف ٢/٢٨١ ، شرح اللمع ٢/٦٩٥ ، التخمير ٢/١٧٠ ، الجامع ١٧/٥٦ شرح الكافية ٢/٢٠ ، البسيط ٢/٥٩٥، البحر المحيط ٥/٦ ، شرح قواعد الإعراب ٢٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسيبويه يُقرّ أن "لولاي" شاذ ، غير أنه انطلاقاً من النظرة الوصفية وبناء على توزيع الضمير حكم على الضمير بعد لولا بأنه مجرور ؛ لأن الياء لاتكون ضميراً للرفع،وانطلاقاً من المبدأ نفسه حكم على الكاف في "عساك" بأنها منصوبه والدليل أنك أعنيت نفسك كانت علامتك "ني" [1] وقد ذكر سيبويه غايته من هذا الحكم آخر الباب بقوله : [2] « ذلك أنه لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر »،غير أنه قد وقع فيما فرّ منه إذ يُخرج بهذا "لولا من بابها ليجعلها حرف جر شبيه بالزائد.

وقد رد المبرد في كتابه الكامل على سيبويه قوله واستشهاده ببيت يزيد المذكور ورفض أن يكون لما بعد لولا حالان متباينان ، وقال : [3] « الضمير في موضع ظاهر فكيف يكون مختلفاً،وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو " إنّ " وما كان معها في الباب .

وزعم الأخفش أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض والنصب ، فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟!

قال أبو العباس والذي أقوله أن هذا لا يصلح إلاّ أن تقول : لولا أنت كما قال الله عزوجل : " لولا أنتم لكنا مؤمنين " ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد » .

وبهذا المنهج يختلف سيبويه عن المبرد فسيبويه أثر تخريجه على وجه من الوجوه بعد أن سجله أساتذته،أما المبرد فرده،لأن القاعدة عنده هي الحكم وليس

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٥

(٢) نفسه ٢/٣٧٦

(٣) الكامل ٣/١٢٧٨ وينظر المقتضب ٣/٧٣ ، والأصول ٢/١٢٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستعمال ، والمبرد لم يكتفِ برد الشاهد بل طعن على القصيدة وعلى قائلها قائلا [1]: « ويزيد بن الحكم ليس بالفصيح وإذا نظرت إلى القصيدة رأيت الخطأ فيها فاشياً » .

وخرّج الأخفش الشاهد على أساس إنابة الضمير المخفوض عن المرفوع قياساً على إنابة المرفوع عن المخفوض في قولهم : " ما أنا كأنت ولا أنت كأنا [2] " . وهذا هو ما ذهب اليه الفراء أيضاً. وقد علل ذلك بكثرة الاستعمال قائلاً : [3] « ذلك أننا لم نجد فيها حرفاً [4] ظاهراً خفض ... وإنما دعاهم إلى أن يقولوا لولاك في موضع الرفع ؛ لأنهم يجدون المكنّى يستوي لفظه في الخفض والنصب .. ويجدونه يستوي في الرفع والنصب والخفض فيقال : " ضربنا ومرّ بنا " ، فيكون الخفض والنصب بالنون ثم يقال : " قمنا ففعلنا " فيكون الرفع بالنون. فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت رفعاً إذ كان إعراب المكنّى بالدلالات لا بالحركات »فالضمير المنفصل بعد لولا لم يتغير إعرابه وإن تغير شكله ، فهو باقٍ على رفعه كحاله وهو منفصل . والذي يؤخذ على قياس الأخفش " ما أنا كأنت " أن الضمائر المنفصلة أقرب إلى الأسماء الظاهرة [5] .

وقد بسط القول في هذه المسألة الأنباري في مسائل الخلاف فكانت من المسائل القليلة التي أيد فيها الكوفيين [6]، ونسب مذهب الفراء إلى الكوفيين ، ومما ذكره من

---

(١) الخزانه ٣٤٠/٥ وينظر كذلك شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٣

(٢) ينظر المقتضب ٧٣/٣ ، المغني ٣٦١ ، الهمع ٢١٠/٤ ، والخزانه ٣٤٠/٥

(٣) معاني القرآن ٨٥/٢

(٤) يعني بالحرف الاسم

(٥) وينظر رد ابن هشام في المغني ٣٦١

(٦) الإنصاف المسألة (٩٧) ٦٨٧/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتجاج الكوفيين قولهم : [1] إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع ؛ لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا و بالابتداء على مذهبكم فكذلك ما قام مقامه ، ومن رده على البصريين : "والذي يدل على أن لولا ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس ههنا ما يتعلق به "[2]. وانتهى إلى قوله : [3] « أما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ، لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم ».

وإذا وازنا بين ما ذهب إليه جمهور البصريين من جهة ، وما ذهب إليه الأخفش والفراء من جهة أخرى وجدنا أن مذهبهما أجدر بالقبول من حيث معاملة الضمير بعد "لولا". والتمسك باطراد الباب في معاملة الضمائر المتصلة بـ " لولا "يبيح استحداث وظيفة جديدة – لا دليل عليها إلاّ الظن – لحرف من الحروف ، والأصل أن يبقى الضمير بعد لولا في بابه وإنْ اتصل . وقد رجّح الرضي ما ذهب إليه الأخفش، ورد تغيير لولا بجعلها حرف جر وعلل ذلك قائلاً : [4] « ارتكاب خلاف الأصل وإن كثر إذا كان مستعملا أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلّ »على أن مذهب الأخفش والفراء وإن صح في معاملة الضمير المتصل بعد لولا معاملة المنفصل فإن القول بإنابة ضمير لا يؤيده المنطق اللغوي، وهو حكم أقرب إلى المعيارية. والصحيح القول : إن للضمير بعد لولا حالتين أن يكون ضميراً منفصلاً وهو الأشهر والأكثر استعمالاً، والأخرى أن يكون ضميراً متصلاً وهو أقل شيوعاً واستعمالاً. أما رفض المبرد لمجيء المتصل بعد

---

(١) نفسه ٦٨٧/٢

(٢) نفسه ٦٩٠/٢ وهذا الذى ذكر من وجوب التعلق لا يلزم البصريين ؛ لأن حرف الجر الزائد والشبيه به لايحتاج إلى متعلق

(٣) الإنصاف ٦٩٠/٢

(٤) شرح الكافية ٢٠/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لولا اتكاءٌ على عدم مجيء ذلك في القرآن الكريم فمردود ، فعدم مجيئه كذلك لايدل على عدم جوازه ، وهذا فضلاً عن أن المبرد نفسه لا يعتد بذلك فكم من قراءة سبعية اجتمع عليها الأئمة فردها ، لكنه شيء ، رآه يوافق مذهبه فقال به ، كما أن رده بيت يزيد بن الحكم الثقفي بحجة أنه ليس فصيحاً ، وأنّ في قصيدته اضطراباً ، لايلتفت إليه ، وقد علق ابن يعيش على موقف المبرد هذا قائلاً : [1] «الثقفي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعره الثقات فلا سبيل إلى منع الأخذ به». والمبرد فوق هذا كله محجوج بنقل الثقات، وقد نقل هو نفسه في الكامل : [2]

ويومٍ بجيٍّ تلافيتُه ... ولولاك لا صطُلم العسكر

كما نقل غيره قول عمرو بن العاص : [3]

أَتَطْمِعُ فينا من أَراقَ دماءَنا ... ولولاك لم يَعْرِضْ لأحسابنا حَسَنْ

وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة : [4]

أَومتْ بعينها من الهودجِ ... لولاكَ هذا العامَ لم أحجُجِ

---

(١) شرح المفصل ٣/١٢٠

(٢) الكامل ٣/١٢٧٥ . الصُلم : قطع الأذن . ولم أعثر على مصدر آخر لهذا البيت

(٣) يخاطب فيه معاوية بن أبي سفيان ، وهو في معاني الفراء ٢/٨٥ والإنصاف ٢/٦٩٣ ، شروح سقط الزند ١/٣٦١ شرح المفصل ٣/١٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/٧

(٤) وهو في ديوانه ٨٠ وهو أيضاً في الموشح ١٢٦ ، التخمير ٢/١٧٠، شرح المفصل ٣/١١٩ ، شرح الكافية ٢/٢٠ ، المقاصد ٣/٢٦٤ ، قطر الندى ٣٥٣ الإنصاف ٢/٦٩٣ ، الهمع ٤/٢٠٩ ، الخزانة ٥/٣٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال الشنتمري : [1] « وقد أنشد غير سيبويه لرؤبة : [2]

" لولا كما لخرجت نفساهما "

ورؤبة عند المبرد من أفصح العرب »وهذا كله يؤكد حجية هذا التركيب . وتجدر الإشارة إلى أنه برغم ما قاله سيبويه من استعمال العرب " لولاك ولولاه " ونحوه، بل كثرة ذلك كما نقل الفراء آنفاً فإننا لانكاد نجد نصاً من النثر على ذلك . ولعل السبب أن لغة الكتابة والخطابة لا يحكمها ما يحكم الشعر. وبالتالي فهي أخضع لسلطة القاعدة بما يرافقها من التنقيح ، بل هي ترسيخ للقاعدة وتوطيد لأركانها. ولعل ما يؤكد انتشار هذا الاستعمال امتداده في العاميه امتداد الوجود العربي فلا نكاد نسمع غيره»بل هو المستعمل اليوم في اللغة المكتوبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) التحصيل ٣٧٤

(٢) لم أجده في ديوان رؤبة ولافي ملحقاته تحقيق وليم بن الورد . وهو في الخزانه ٣٤١/٥ ، ورصف المباني ٢٩٦

ضمير الفصل :-

اشترط البصريون فيما اشترطوا لضمير الفصل أن يكون واقعاً بين متلازمين نحو : كان زيد هو أخاك ونحو ذلك [1] ولكن قرئ في الشواذ [2] « هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم » بنصب « أطهر » وهذه القراءة قرأ بها كل من ابن مروان وعيسى بن عمر والحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وابن أبي اسحاق [3]، وقد تعرّض المبرد بوصفه بصرياً لهذه القراءة في المقتضب ، فقال : [4]« أما قراءة أهل المدينة « هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ ... » فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية ، [5] وإنما فسد لأن الأول غير محتاج إلى الثاني » وتعليل المبرد بيّن وقد بنى عليه فساد النصب ههنا فرده ، فالبصريون لا يجيزون وقوع ضمير الفصل بين الحال وذي الحال . وذكر يونس أنّ أبا عمرو بن العلاء لحّن ابن مروان في هذه القراءة قائلاً : [6] « احتبى ابن مروان في ذهِ في اللحن ». وقد رد الأخفش أيضاً هذه القراءة قائلاً : « هذا لا يكون ». وبهذا يكون للمبرد سلف في هذا التلحين. وتجدر الإشارة إلى أن بعض النحاة

---

(١) ينظر في الكتاب ٣٨٩/٢ وبعدها

(٢) هود ٧٨

(٣) ينظر مختصر ابن خالويه ٦٠ ، المحتسب لابن جني ٣٢٥/١ البحر المحيط ٢٤٧/٥

(٤) المقتضب ١٠٥/٤

(٥) ابن مروان هو محمد بن مروان المدني قارئ أهل المدينة ، غايه النهاية ٢٦٩/٢

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢-٣٩٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نسب إلى سيبويه تلحين هذه القراءة [1] وقد نسب إليه ثعلب قوله : [2] « احتبى ابن جويّة في اللحن » يعني ابن مروان وبرغم أن سيبويه لا يجيز النصب في القراءة المذكورة ، فإنه لم يطعن بها. أما أبرز من صرح بتلحينها ممن تلا المبرد فالطبري [3] والزمخشري [4] .

وقد أجاز هذه القراءة الكثير من النحاة أبرزهم عيسى بن عمر الذي سوّغ التركيب الذي قرئت عليه ولم يجد في نصب " أطهر" ما يقدح أو يسيء إلى قواعد اللغة [5] ، وقد حاول أبو عمرو أن يثنيه عن ذلك ، فقد ذكر ابن سلاّم الجمحي أنه قال له : [6] « هؤلاء بنيّ هُ ماذا ؟فقال عشرين رجلاً فأنكرها أبو عمرو عليه ».

وقد أجازها الكسائي وقال : [7] « يجعل هن عماداً ». وأجازها أبو عثمان المازني شيخ المبرد أيضاً [6] على أن تجعل هن « أحد ركني الجملة وتجعل خبراً لبناتي [8] ، وتجعل « أطهرَ » حالاً من "هن" أو من "بناتي" والعامل فيه معنى الإشارة . وتبعه ابن

---

(١) وهم الزجاج /معاني القرآن ٦٧/٣ وابن جني المحتسب ٣٢٥/١ والزمخشري الكشاف ٢٨٣/٢ ، وأبو حيان / البحر المحيط ٢٤٧/٥ ، وفي إعراب النحاس ٢٩٥/٢ روى سيبويه احتبى ابن مروان في اللحن

(٢) مجالس ثعلب ٣٥٩/٢

(٣) التفسير ٤١٦/١٥

(٤) الكشاف ٢٨٣/٢

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢٠/١ ، وطبقات النحويين ٤١

(٦) المصدران نفسهما

(٧) مجالس ثعلب ٣٥٩/٢ ، إعراب النحاس ٢٩٦/٢

(٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٥٤٤/٢

(٨) الأولى أن يجعل " هن " مبتدأ و "بناتي " خبر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جني على هذا التخريج [1] كما أجازها الأنباري [2] وأسند إلى الأصمعي قوله : [3] « قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان قرأ " اطهرَ لكم " بالنصب فقال أبو عمرو : اجتنى ابن مروان في الجنّة » وهذا تصحيف ظاهر [4] فأبو عمرو لا يجيزها كما مرّ،وممن أجازها ابن بابشاذ [5] ، والعكبري [6] وابن الحاجب [7] وابن مالك [8] وأبو حيان [9] وابن هشام [10] وتجدر الاشارة ههنا إلى أنّ ابن مالك أسند إلى الأخفش حكايته عن بعض العرب أنهم يأتون بضمير الفصل بين الحال وصاحبها وعلى هذه اللغة خرّج القراءة [11]، وتبع ابن مالك على هذا ابن هشام [12]،وابن عقيل [13]،وهذا يناقض ما قاله الأخفش في معاني

---

(١) المحتسب ٣٢٦/١

(٢) البيان ٢٥/٢

(٣) نفسه ٢٥/٢

(٤) والذي يدعو إلى الدهشة أن العبارة الأخرى التي نقلت عن أبي عمرو في تلحين ابن مروان وهي « تربع في لحنه " نالها التصحيف أيضا لصالح ابن مروان وذكرها ابن خالويه في مختصره ٦٠ " تربع في الجنة "

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٤٠٤/٢

(٦) التبيان ٧٠٩/٢

(٧) الأمالي النحوية ٢٣٤/١

(٨) شرح التسهيل ١٦٨/١

(٩) البحر المحيط ٢٤٧/٥

(١٠) المغني ٦٤١

(١١) شرح التسهيل ١٦٨/١

(١٢) المغني ٦٤١

(١٣) المساعد ١٢١/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القرآن آنفاً كما يناقض ما نص عليه النحاس أيضاً من قول الخليل وسيبويه والأخفش [1] : « إنّ هذا لا يجوز ولا تكون "هن" ههنا عماداً » .

وذكر أبو حيان أن المبرد أجاز نصب " أطهر " على الحال على أن تكون " هؤلاء مبتدأ و " بناتي هنّ " مبتدأوخبر في محل رفع خبر لـ " هؤلاء " [2] . ولم ينقل عنه ذلك غير أبي حيان برغم أن هذا لا يتعارض ورفضه القراءة ؛ لأنه ردها على اعتبار أن " هن " فيها ضمير فصل وهذا التخريج لا يعدها كذلك .

وبعد، فإذا أنعمنا النظر في موقف الرافضين لهذه القراءة وجدناه عنتاً لاسبيل إلى قبوله ، والتخريج الذي أصرّوا أن يقيدوا به القراءة ليس مُلزماً ، وليس ثم ما يمنع وقوع ضمير الفصل بين الحال وذي الحال ؛ لأن العلاقة بين الحال وصاحبها – كالعلاقة إلى حدٍ ما – بين المبتدأ والخبر ، إذ الحال خبر ثان في المعنى فهي مسندة إسناداً ثانوياً إلى صاحبها ، وقبول هذا أسوغ وأقوم قيلا من تخريجاتهم . وورود هذا التركيب في قراءة شاذه لا يقلل من حجيته وقد علمنا جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة. أما قول المبرد : إنها قراءة ابن مروان ولا علم له بالعربيه فهو مردود فليس ذلك شرطاً مانعاً لقبول قراءته ،ثم هو عربي يستشهد بكلامه فضلاً عن قراءته ، وفوق كل هذا فهو لم ينفرد بقراءتها وقد قرأ بها بعض شيوخ المدرسة البصرية كابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ، وهي في النهاية تمثل إمكانة من الإمكانات التي يتيحها نظام اللغة ، وإن لم يكن ذلك سائغاً لدى كثير من النحاة إلا أنه مما تسمح به العربية ، ولا يجوز رده بعد ثبوته .

---

(١) إعراب القرآن ٢/٢٩٦

(٢) البحر المحيط ٥/٢٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقدُّم خبر " ما " الحجازية على اسمها :

اشترط سيبويه فيما اشترط لعمل "ما" الحجازية وجوب الترتيب بين معموليها، وقال : « وزعموا أن بعضهم قال : وهو الفرزدق : [1]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

وهذا لا يكاد يعرف كما أنّ [2] « لاتَ حينُ مناص كذلك » [3] والشاهد تقديم الفرزدق " مثلَهم " ونصبها مع أنها الخبر. والمبرد في هذا الاشتراط تبع لسيبويه ، وقد عرض للبيت المذكور ، وقال : « فالرفع الوجه وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن . ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر فتنصبه على الحال . مثل قولك : فيها قائماً رجلٌ » [4] وبرغم اشتراك المبرد وسيبويه في اشتراط الترتيب لعمل "ما" فإنّ موقف سيبويه يباين موقف المبرد. فسيبويه يَسِمُ انتقاض هذا الشرط بأنه لا يكاد يعرف؛ أي أنه قليل جداً فهو يقرّ بوجوده وإن كان قليلاً كما أن رفع " حين " كذلك ، بينما نجد المبرد يسمه بالفحش والغلط ، وسيبويه يسند هذه الرواية للفرزدق بينما نجد المبرد يسند النصب " إلى

---

(١) في ديوانه ١٦٧ من قصيدة طويلة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ، ينظر في تأصيله معجم شواهد العربيه ١٦٢/١ ، ومعجم شواهد النحو ٩٠٢/٣٧٦ والمعجم المفصل ٣٦٢/١ ويضاف إليها : مجالس العلماء ١١٤ شرح أبيات سيبويه / للنحاس ١٠٦. المخصص ٧٧/٤ ، ١٦٠/١٦ ، شرح عيون الإعراب ١٠٧ ، شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، ٢٦٢/٣ شرح الكافية ٢٦٧/١ ، التحفة الوردية ١٣٣/٢ ، ارتشاف الضرب ١٠٣/٢ ، المساعد لابن عقيل ٢٨١/١ ، ٥٠١

(٢) قرئت " لات حين مناص " سورة (ص) ٣ برفع " حين " قرأها أبو السمال وهي قراءة شاذة مختصر ابن خالويه ١٢٩

(٣) الكتاب ٦٠/١ وينظر اشتراطه الترتيب في ٥٩/١ ، ١٢٢

(٤) المقتضب ١٩١/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعض النحويين. وهو يعني بطبيعة الحال سيبويه ، وتخريجه للنصب على أنه إمكانة يحتملها التركيب لارواية . وهذه المسألة من مسائل "الانتصار" الذي رد فيه ابن ولاّد على المبرد. وقال منتصراً لسيبويه [1] : « إنما هي رواية عن العرب ، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم : " لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم أو يكذب سيبويه في روايته ، فإن كان غير مكذب عنده فيما يرويه .. فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس ». وأردف قائلاً : [2]« فأما قوله : والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصب مقدماً ؟ فليس ذلك بحجة ، لأن الرواة عن الفرزذق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ».وابن ولاد في دفاعه هذا أوقع نفسه في إشكالية جديدة فإذا كانت هذه اللغة ليست لغة الفرزدق ولا لغة الحجازيين فإلى أي قبيلة يُعزى هؤلاء الرواة الذين رووا البيت على لغتهم ، وبلغ من شأنهم أنهم فرضوا هذه الرواية على من نطق بالبيت ، حتى إن رواية الرفع في " مثلهم " لاتكاد تعرف ؟ [3]

ويبدو أن موقف المبرد من البيت تبع لموقف استاذه المازني ؛ لأنّ التخريج الذي ذكره المبرد لرواية النصب ، إنما هو للمازني [4]. ورد هذا التخرج ابن ولاّد ؛ لأن الحال

---

(١) المقتضب ١٩١/٤ الحاشية ، والخزانة ١٣٥/٤

(٢) نفسه ١٩١/٤ الحاشية ١٣٥/٤

(٣) ولم يرو "مثلهم" بالرفع أحد ما خلا ابن سيده روى الشاهد مرتين إحداهما بالنصب ٧٧/٤ والثانيه بالرفع ١٦٠/١٦

(٤) مجالس العلماء ١١٤ ، ورد ابن ولاد في حاشية المقتضب ١٩١/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تصبح بلا عامل ، ولأنه أتى بمبتدأ ولم يأتِ بخبر [1] كما رده ابن مالك وذكر ان الحال فضلة والكلام هنا لا يتم بدون "مثلهم" [2]. وذكر ابن هشام أن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع [3] .

أمّا علة اشتراط سيبويه والمبرد أن يكون معمولا "ما " مرتبين حتى تعمل النصب في الخبر أن "ما" حرف لا يتصرف تصرف الأفعال فلا يقوى على تقديم الخبر والعمل فيه قوة الفعل وعلى هذا أوجبا الترتيب [4].

وذهب الفراء مذهباً آخر فقد ذكر أن أهل الحجاز لا يكادون ينطقون ، إلاّ بالباء في الخبر فأحبوا أن يكون لهذه الباء أثرٌ بعد حذفها فنصبوا [5] ، وبنى على هذا قوله : « وإذا قدمتَ الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت ، ما سامعٌ هذا .. وذلك أن الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل»[6] .

---

(١) المقتضب ١٩٢/٤ الحاشية . وردّ ابن ولاد بأن المبتدأ ليس له خبر ليس بحجة لأن الخبر قد يكون مقدراً أي في الوجود بشر مثلهم

(٢) شرح التسهيل ٣٧٣/١ ورد ابن مالك أيضاً لا يلزم المبرد : لأن الحال قد تكون مما لا يستغنى عنه ويتوقف عليها المعنى مثل: قوله تعالى : "وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين" أو قوله تعالى : "ولا تمشِ في الأرض مرحا "

(٣) المغني ٤٧٥

(٤) ينظر سيبويه ٥٩/١ والمقتضب ١٩٠/٤

(٥) معاني القرآن ٤٢/٢ و ١٣٩/٣

(٦) نفسه ٤٣/٢ ويقصد بالفعل هنا الخبر وقد كرر ذلك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونسب إليه السيوطي تجويز تقديم خبر "ما" مطلقاً [1] ، وهذا يناقضه. ونسب الأنباري هذا المذهب إلى الكوفيين[2]. وتبع الفراء على هذا ثعلب [3] وأبو بكر الزبيدي. [4]

وحاول الأعلم الاحتجاج لرواية نصب "مثلهم" فقال : « لو أنه قال : ما "مثلُهم بشرٌ" بالرفع لجاز أن يُتَوهم أنه من باب " ما مثلُك أحدٌ إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة فإذا قال "ما مثلهم بشرٌ" بالنصب لم يُتَوهم ذلك وخلص المعنى للمدح ، وأردف قائلاً: وسيبويه رحمه الله ممن يأخذ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ » [5].

وقد ذهب النحاة في محاولة تسويغ النصب مذاهب أخرى فقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ "مثلَهم" مبني على الفتح لإضافته إلى مبني [6] وتبعه المالقي [7] . وذكر الرضي أن الكوفيين جوزوا نصبه على الظرفيه أي مثل حالهم [8].

ولم يقف النحاة جميعاً هذا الموقف الرافض لاعمال "ما" إذا تقدم خبرها. فقد روى الجرمي إعمالها مع تقدم الخبر وروى مامسيئاً من أعتب [9]. وأجاز الفارسي "ما بالحر

---

(١) هم الهوامع ١١٣/٢

(٢) الإنصاف المسأله (١٩) ١٦٥/١

(٣) مجالس ثعلب ٥٩٧/٢

(٤) الواضح ٩٤

(٥) التحصيل ٨١

(٦) المقرب ١١٢ على أن " مثلهم " خبر

(٧) رصف المباني ٣١٢

(٨) شرح الكافية ٢٩٧/١ ظرفية زمانية وتقديره وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر ، قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير :وإذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم . التصريح ١٩٨/١

(٩) المساعد ٤٣/٢ وشرح التصريح ١٩٨/١ ، ايضاح الشعر ٤٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنت " على أن " بالحر" في موضع نصب على الخبر [1] لدخول الباء على الخبر المقدم،ولم يجز الفراء هذا برغم مذهبه أنف الذكر - لقلته وعدم اطراده. [2]

لعل من أهم أسباب عزو إعمال "ما" ليس الحجازيين هو ورود هذا الاستعمال في موضعين من القرآن الكريم: في سورة يوسف "ماهذا بشراً " [3] وفي سورة المجادلة " "ماهن أمهاتِهم"[4] وما دام القرآن الكريم نزل بلغة الحجاز فـ "ما" هذه ينبغي أن تكون حجازية،ولعل من المفارقات أن النحاة عجزوا أن يسجلوا شواهد على إعمال "ما" في لغة الحجاز حتى قال الزجاج : « وهذه اللغة القدمى [5] الجيدة »،وقال أبو حيان[6] : "إنهم لم يجدوا شاهداً على نصب خبر ما الحجازيه إلا بيتاً واحداً، وهو قول الشاعر :

أبناؤها متكنِّفونَ أباهمُ حنقو الصدورِ وما هُمُ أولادَها »

وذكر السيوطي أن الأصمعي زعم أن "ما" لم تقع في الشعر إلا على لغة تميم " [7]. ولم يسلّم النحاة كلهم بأنّ الإعمال لغة الحجاز فقد نُقل عن الكسائي أنها لغة تهامة ونجد [8] وزاد ابن هشام الحجاز[9] .

---

(١) ايضاح الشعر ٤٨٣

(٢) معاني القرآن ٤٤/٢ .

(٣) سورة يوسف (٣١) اجتمع السبعة والعشرة والأربعة عشر على قراءتها

(٤) سورة المجادلة (٢) وانفرد عاصم وحده في رواية المفضل برفع "أمهاتهم" كتاب السبعة ٦٢٨

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣ والبحر المحيط ٣٠٤/٥

(٦) البحر المحيط ٣٠٤/٥ - ٣٠٥. و البيت مجهول القائل وهو في شرح ابن عقيل ٣٠٢/١، والمقاصد ١٣٧/٢.

(٧) الأشباه والنظائر ١٢٢/٣

(٨) إعراب القرآن / النحاس ٣٢٨/٢ الجامع ١٢٠/٩

(٩) المغني ٣٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا الاضطراب إنما هو نتيجة إصرار النحاة على عزو كل ظاهرة لغوية إلى لهجة محددة فضلاً عن استقرائهم الناقص لهذه الظواهر .

إن النظر إلى اللغتين في إعمال ما وإهمالها كظاهرتين نجمتا معاً ليس من المنطق العلمي في شيء. فلابد أنّ إحداهما تطورت عن الأخرى. ومن اليسير القول : إنّ الأصل في "ما" عدم الاعمال قياساً على الحروف غير المختصة ، فضلاً عن شهرة الإهمال ، ثم حدث تطور فعوملت معاملة ليس،وإن لم يشتهر ذلك شهرة الإهمال وقد نسب الكسائي هذا الإعمال إلى غير الحجازيين كما رأينا أما إهمال "ما" فقد سُجّل في مكة نفسها،فقد اختار ابن مسعود قراءة "بشرٌ" [1]، في قوله تعالى : " ما هذا بشراً" وهو حجازي من هُذيلٍ برغم أن بعضهم أنكر وجود هذه القراءة [2]. واشتراط النحاة الشروط لعمل "ما" كوجوب التزام النفي وألاّ تزاد بعدها "إن" إضافة إلى الترتيب بين معموليها كان مبنياً على الأشيع. وهذا لا يعني أن أحداً لم يستعملها على غير هذه الشروط. فلم يؤثرعن العرب نقض شرط الترتيب فقط كما رأينا في بيت الفرزدق ، بل روى يونس من غير طريق سيبويه إعمالها بعد الإيجاب مطلقاً وأنشد : [3]

وما الدهرُ إلاّ منجنوناً بأهله ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذّبا

---

(١) الكشاف ٣١٧/٢ والبحر المحيط ٣٠٤/٥

(٢) انكرها ابن عطيه كما روى ابو حيان ٣٠٤/٥

(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، الهمع ١١٣/٢ . والبيت لبعض العرب في الخزانه ١٣٢/٤ ، وهو في المقرب ١١٣ ، والمغني١٠٢ المنجنون : الدولاب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر ابن السكّيت إعمالها إذا زيدت بعدها "إن" ، وأنشد : [1]

بني غُدانةَ ما إن أنتم ذهباً ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ

وهذا يدلل أن شروطهم مبينة على الأغلب كما يعني أن القاعدة ليست لها صفة الإطلاق.

قالت ر. فرومكينا [2] : « قلما يمكن صياغة قواعد متخصصة تماماً وصارمة في مجال المواضيع اللغوية «وتعتبر مهمة تبعاً لذلك المؤشرات الكمية التي تعبر عن علاقة عدد الأمثلة التي تؤكد كمية المبدأ النظري الراهن بعدد الأمثلة التي تنفيه». ومحاولة فرض هذه القواعد على الشواهد التي خالفتها معياريه تأباها طبيعة اللغة ، ووصف المبرد للشاهد المذكور بالفحش والغلط لايقل مغالاة . وقد ثبت استعماله عن العرب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) الجنى الداني ٣٢٧ وينظر الخزانة ١١٩/٤ . ،والبيت غير منسوب وهو في المغني ٣٨ ،وأوضح المسالك ٢٦٧/١ ، الخزانة ١١٩/٤ . وغدانة : حي من يربوع ، والصريف : الفضة

(٢) نظرية أدوات التعريف والتنكير ١٩٤

إجراء " عسى" مجرى " لعل":

ذكر سيبويه أن " عسى" قد تأتي بمعنى " لعل" فتعمل عملها. جاء في الكتاب :

« وأما قولهم : عساك فمنصوبة قال الراجز وهو رؤبة : [1]

" يا أبتا عَلّك أو عساكا"

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك "ني". قال عمر ان بن حطان: [2]

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازِعُني لَعَلّيْ أو عَساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة "لعل" في هذا الموضع » .

وقد ردّ المبرد ماذهب إليه سيبويه ، قال [3]: « هو غلط منه ، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر فأمّا قوله : "وذكر البيتين" فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم و الفاعل مضمر ، كأنه قال : عساك الخيرُ أو الشرُ .. ولكنه حذف، لعلم

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٤ - ٣٧٥ وهذا الشاهد مما ينسب إلى رؤبة وإلى أبيه العجاج وصدره «تقول بنتي قد أنى إناكا» ، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، ينظر : معجم شواهد العربية ٢/٥١٣ ، ومعجم شواهد النحو ٣٥٢٢/٧٤٥ ، والمعجم المفصل ١٢١٩/٣ مضافاً إليها : إعرابه القرآن /النحاس ٣٠٩/٢ ، ايضاح الشعر /للفارسي ٩٢/١٩ ، شرح اللمع ٦٩٥/٢ ، التخمير ١٧١/٢، ١٨٦ ، المقرب ١٠١ ، شرح الكافيه ٢١/٢ ارتشاف الضرب ٤١٠/١ ٢/ ١٢٥ .

(٢) ينظر : الإيضاح / الفارسي ٥٣٣ ، الخصائص ٢٥/٣ ، التحصيل ٣٧٥، المقرب ١١١ شرح التسهيل ٣٩٧/١ ، شرح المفصل ١٢٠/٣، ١٢٢ ، ١٢٣/٧ الجنى الداني ٤٦٦

(٣) المقتضب ٧١/٣ -٧٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المخاطب به وجعل الخبر على قولهم [1] : « عسى الغوير أبؤساً ». ونسب ابن يعيش إلى المبرد قولين في هذه المسألة ، أولهما ما ذكره المبرد في المقتضب والآخر: أن الكاف، والنون والياء في عساك وعساني في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمرٌ فيها مرفوع [2]، وذكر هذين الوجهين أيضاً الرضي في شرح الكافية . [3]

والمبرد كما نرى يتفق مع سيبويه في أن الضمير في موضع نصب إلا أن سيبويه يجعله اسماً والمرفوع خبراً حملاً على لعل . والمبرد يجعل الضمير خبراً مقدماً وأن والفعل اسماً مؤخراً ، وعلى الرأي الآخر الضمير خبر وأسمها مضمر فيها . غير أننا نرى أن المبرد يخرج على مذهبه ويناقض نفسه. فظاهر قوله في المقتضب وكما ذكر ابن يعيش والرضي [4] أنه يجيز حذف الفاعل في هذا التركيب مع أنه ذكر غير مرة أنه لا يجوز حذف الفاعل [5] ، فضلاً عن جعله خبر "عسى" اسماً وهو عند النحويين من الشاذ الذي لا يقاس عليه .

وذهب الأخفش تبعاً ليونس [6] إلى أنّ عسى باقية هنا على رفع الاسم ونصبها الخبر وأن الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنصب – محله الرفع بعسى نيابة عن ضمير الرفع كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للجر والنصب ، نحو : « مررت بك

---

(١) هذا مثل استشهد به سيبويه ١٥٨/٣ ، وهو قول للزباء والغوير تصغير الغار وهو في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٣٨ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٥٠/٢ ، فصل المقال / للبكري ٤٢٤ مجمع الأمثال ١٧/٢ المستقصى للزمخشري ١٦١/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٢٣/٧

(٣) شرح الكافية ٢٠/٢

(٤) المرجعان السابقان

(٥) ينظر المقتضب ٢١٩/١ ، ٦٠/٢ ، ١١٥/٣ ، ٥٠/٤

(٦) الخزانة ٣٥٠/٥ . وينظر أيضاً رأي الأخفش في شرح التسهيل ٣٩٧/١ ، والمغني ٢٠٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنت» ، «وأكرمته هو». وقد صوّب ابن مالك هذا المذهب لسلامته من عدم النظير[1] ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له . وذهب جمهور النحويين أنها فعل سواء عملت عمل كان أولعل [2]. وذهب ثعلب وابن السرّاج إلى إطلاق القول بحرفيتها. [3]

هذه جملة الآراء التي قيلت في هذا التركيب [4] الذي يمثله الشاهد وقول سيبويه أدق وأقرب وصفاً وأبعد عن التكلف. والقول بالتقديم والتأخير أو بالإنابة أو اطلاق القول بحرفيتها أوضعفها ؛ لترددها بين الحرفية والاسمية فيه غموض وتكلف مما تطمس معه معالم هذا التركيب فضلاً عن صعوبة إثبات هذه المقولات .

ولعل الذي يقوى ما ذهب إليه سيبويه من جرفيه عسى في نحو " عساك" و"عساني" أننا إذا أنعمنا النظر في الشواهد الشعرية على هذه الظاهرة سنجد عسى في هذه الشواهد الدائرة في كتب النحو وهي ثلاثة : البيتين السالفين اللذين ذكرها سيبويه وبيت ثالث وهو حجة قوية لسيبويه وهو قول صخر بن العود الحضرمي : [5]

فقلت عساها نارُ كأس وعلّها تشكّى فآتي نحوها فأعودها

---

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/١

(٢) التصريح ٢١٤/١

(٣) نفسه ٢١٤/١

(٤) وهي على الجملة ثلاثة أقوال وذكر المرادي في " الجنى الداني" ٤٦٨ للسيرافي قولاً رابعاً، ولكننا نجده عند التحقيق متابعاً لسيبويه

(٥) وهو في الجنى الداني ٤٦٩ والمغني ٢٠٤ ، وأوضح المسالك ٣١٦/١ والتصريح ٢١٣/١ وفيه نسبته لصخر بن العود .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقترنة بـ "لعل" ففي البيتين اللذين ذكرهما سيبويه كانت معطوفة على لعل وفي البيت الثالث عطفت على لعل عليها. وهذا الاقتران يقوي حرفيتها. أمّا الذي يؤكد ذلك فهو ظهور الخبر في البيت الثالث " عساها نارُ .." مرفوعاً أمّا الذي يُسجّل على هذه الظاهرة بعامّة فهو أن اسم عسى فيها لايكون إلا ضميراً متصلاً وخبرها محذوف غالباً.

وخلاصة القول أنّ حكم سيبويه بحرفية عسى بناء على توزيع الضمير حكم صائب تؤيده الشواهد ولا وجه لتأويله على غير هذا وردّ المبرد وغيره مردود لثبوت هذا الاستعمال عن العرب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

باب من الاشتغال:

قال سيبويه [1] : « ولا يحسُنُ في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار، الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويَشْغَله بغير الأول، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي: [2]

قد أصبحت أم الخيار تدّعي علي ذنباً كلُّه لم أصنع

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لايكسر البيت ولا يخلُّ به ترك إظهار الهاء». وهذا النص يبين رأي سيبويه في مسألة من مسائل الاشتغال ذلك أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ وجعلت الفعل خبراً. فالوجه أن تظهر الضمير الذي يعود إلى الاسم ؛ حتى يخرج هذا الاسم عن اعمال الفعل فيه ويخلص للابتداء ، إلا أن حذف الضمير من الفعل ورفع الاسم على قبحه جائز للضرورة الشعرية كما في بيت أبي النجم المذكور، ويفهم من كلام سيبويه هذا أن الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة ؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء كما قال .

---

(١) الكتاب ٨٥/١

(٢) البيت مطلع أرجوزة لأبي النجم ذكرت في الخزانة ٣٦٣/١، يخاطب فيها امرأته والذنب الذي يعنيه الشيب والصلع . وترجمة أبي النجم في الشعر والشعراء ٦٠٣/٢ والأغاني ١٥٧/١٠ ، والشاهد في معجم شواهد العربية ٤٩٩/١ ، ومعجم شواهد النحو ٣٤٧٠/٧٣٧ ، والمعجم المفصل ١٢٠/٣ ويضاف إليها : معاني القرآن الأخفش ٢٥٣/١ ، وإعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ٤٣٤/٢ إعراب القرآن / للنحاس ٧/٢ ؛ إيضاح الشعر ، الفارسي ٥٤٤ ، المسائل البصريات ٦٣٤/١ دلائل الإعجاز ٢٧٨ ، أسرار البلاغة ٣٨٩ . ٣٩٠ ، التخمير ٣٥١/١ الضرائر ١٧٦ شرح التسهيل /ابن مالك ٣١٢/١ ، ٣٧٠ شرح الكافية ٩٢/١ بصائر ذوي التمييز / الفيروز آبادي ٣٧١/٤ الأشباه والنظائر ٢٠٠/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر البغدادي أن المبرد أنكر على سيبويه رواية الرفع ، وقال : « الذي رواه الجَرمي وغيره من الرواة النصب فقط ومنع هذه المسأله نظماً ونثراً »[1] ولم يعرض المبرد لهذا البيت في المقتضب ولا في الكامل[2].

وقد أجاز الفراء هذه المسألة إذا كان المبتدأ "كلاً " وقال[3] : « العرب في "كل" تختار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع ». ومذهب الفراء وكذلك الكسائي على حسب ما ذكر الصفّار هو جواز حذف العائد على المبتدأ إذا كان منصوباً مفعولاً به والمبتدأ لفظ كل[4]. وقد شبه الفراء ذلك بالاستفهام الاستنكاري، قال[5] : « وذلك أن في "كل" مثل معنى "هل أحد إلا ضربت" ومثل معنى "أي رجل لم أضرب" "وأي بلدة لم أدخل"، ألا ترى أنك إذا قلت كل الناس ضربت ، كان فيها معنى : مامنهم أحد إلا قد ضربت ، ومعنى أيهّم لم أضرب »،والفراء يعني بذلك أن الرفع هو الوجه لأن "كلاً" في تأويل هذا المعنى ،ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقاً فلا يجوز أن يتسلط الفعل على ما قبل إلا[6] ، وعلى هذا كان الرفع هو الوجه .

وذكر ابن جني في المحتسب أن لحذف هذا الضمير وجهاً من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفه لأنها ضرب من الخبر ، فالصفه كقولهم:الناس رجلان: رجل أكرمت ورجل أهنت،أي أكرمته وأهنته ، والحال كقولهم : مررت بهند يضرب

---

(١) الخزانة ٣٦٠/١

(٢) و قد عرض المبرد في المقتضب لبعض مسائل الاشتغال ٧٦/٢، ٢٩٩ ، ١٧٦/٣

(٣) معاني القرآن ٢٤٢/١

(٤) الخزانة ٣٥٩/١

(٥) معاني القرآن ١٣٩/١

(٦) ينظر الأصول في النحو ٢٨٤/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيد أي بضربها زيد [1]. وذهب الأعلم إلى أن الرفع في "كل" أقوى من قولهم : "زيد ضربت" لخروجها عن الأصل والضرورة على هذا حذف الهاء لارفع كل [2]. وكلام الأعلم مبني على كلام الخليل في استضعافه أن تكون "كل" مبنية على الاسم أو غيره [3]. ونقل ابن مالك الإجماع على جواز حذف الضمير إذا كان المبتدأ "كلاً" وكان الضمير منصوباً أي مفعولاً به [4]، ولم يقل أحد بقوله، والمشهور عن البصريين المنع [5]. وخالفه ابن عصفور ونقل هذا الاجماع عن الكوفيين [6]، وليس كذلك فلم يقل به أحدٌ أيضاً.

ورواية الرفع عند البيانيين هي الجيدة ؛ لأنها تفيد عموم السلب ورواية النصب ساقطة لاتصح عندهم لأنها تفيد سلب العموم ، وهو خلاف المقصود قال الجرجاني [7] : « واعلم أنك إذا أدخلت كلاً في حيّز النفي وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديراً ، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه. وإذا أخرجت كلاً من حيّز النفي ولم تدخله فيه لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على إنك تتبعت الجملة ، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً » وعلى هذا فرفع "كل" في البيت المذكور يقتضي أن الشاعر لم يصنع من الذنب شيئاً البتة والنصب يمنعه ذلك ؛ لأنه يُدخل "كلا" في حيّز النفي القائم على الشمول دون الفعل. ويعترض ما قاله الجرجاني والبيانيون [8]

---

(١) المحتسب ٢١١/١

(٢) التحصيل ٩٩

(٣) ينظر الكتاب ١١٦/٢

(٤) شرح التسهيل ٣١٢/١

(٥) ينظر الخزانة ٣٥٩/١

(٦) الضرائر ١٧٧-١٧٨

(٧) دلائل الاعجاز ٢٨٤-٢٨٥

(٨) ينظر معاهد التنصيص ١٤٧/١ أيضاً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن الرواية التي علّقوا عليها مذهبهم إحدى الروايتين ، فقد نُقل عن سيبويه أنه رواه بالنصب[1] وقال الفراء[2] : « أنشدنيه بعض بني أسد نصباً » والفراء ثقة .

فهل يكون الشاعر على هذه الرواية قد صنع شيئاً من الذنب ؟

ولقد ذهب سيبويه إلى تساوي الرفع والنصب[3]، ونص على ذلك أيضاً تاج الدين السكبي وقال[4]: « لا فرق بين الرفع والنصب في قول سيبويه : إن المعنى كله غير مصنوع ، وهذا يقتضي أن النصب أيضاً يفيد العموم ».

وإذا أنعمنا النظر في ما ذكر جل النحويين من أن رفع الاسم مع عدم شغل الفعل بضميره من الضرائر وبين ما أثر من النصوص فإننا لا نجد قولهم يثبت ، فقد أثرت هذه الظاهرة في القرآن الكريم إذ قرئ قوله تعالى:"وكلا" وعد الله الحسنى[5] "برفع " كل"،وهي قراءة سبعية نقلت عن ابن عامر[6] كما قرئت " أفحكم الجاهلية يبغون"[7] برفع "حكم" [8].وقد نقل عن العرب حذفهم العائد في قولهم :"شهر ثرى وشهر ترى وشهر

---

(١) ينظر الخزانة ٣٦٠/١

(٢) معاني القرآن ٢٤٢/١

(٣) الخزانة ٣٦٠/١ - ٣٦١

(٤) نفسه ٣٦٠/١ - ٣٦١

(٥) سورة الحديد ١٠

(٦) كتاب السبعة ٦٢٥ ، وقرئت كذلك في سورة النساء (٩٥) ذكرها العكبري في التبيان ولم ينسبها إلى أحد ٣٨٣/١ ، وكذا أبو حيان في البحر المحيط ٣٤٧/٣

(٧) المائدة (٥٠) وذكر أبو حيان أن ابن مجاهد خطأها ٥١٦/٣

(٨) مختصر في شواذ القرآن ٣٢ ونسبها للسلمي ويحيى بن وثاب

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مرعى "[1] وهذا ينفي ما قاله أولئك النحويون من اختصاص ذلك بالشعر[2] ؛ ولذا قال البغدادي[3] : «والصحيح جوازه بقلةّ لوروده في المتواتر» وهذا أيضاً يرد ماذهب إليه بعضهم من قصر ورود ذلك على "كل" وحدها . وعلى هذا فالتفريق بين الروايتين في البيت المذكور وقول البيانين إن رواية النصب ضعيفة لاتصح مردود،والمعنى بعدُ واضح فالشاعر ينفي أنه ارتكب شيئاً من الذنب على أي الوجهين روي .

وخلاصة المسألة أن الاسم المتقدم الذي سلط عليه الفعل ولم يعمل في ضميره يجوز فيه الرفع كما يجوز النصب . والنصب أشهر وأسير ، وأكثر انسجاماً مع قواعد اللغة ، والرفع صحيح ، ولا يحفل بردّ المبرد وغيره وقد ثبت وروده عن العرب فضلاً عن القراءات القرآنية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٧٠

(٢) ومنهم : الزجاج /إعراب القرآن المنسوب إليه ٢/ ٤٣٢ ، والفارسي / شرح أبيات المغني ٧/ ٢٨١ ، والقيرواني / ما يجوز للشاعر ١٦٥ ، وابن الشجري ، الأمالي ١/ ٩٣

(٣) الخزانة ١/ ٣٥٩

بناء ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع :

عرض أبو جعفر النحاس لقوله تعالى : " هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم " [1] وذكر أن هذه القراءة البيّنة على الابتداء والخبر وذكر فيها وجهين آخرين أحدهما: " هذا يومَ" بنصب "يوم " قال : « حكى إبراهيم بن حميد [2] عن محمد بن يزيد إن هذه القراءة لا تجوز لأنه نصب خبر الابتداء » [3] . وهذه القراءة سبعية قرأها من السبعة نافع [4] . ومن غيرهم ابن محيصن [5] .

أما رد المبرد لهذه القراءة فقائم على مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين وهي بناء ظرف الزمان إذا أضيف إلى غير الفعل الماضي . وقد ذكر هذا الخلاف الزجاج [6] والنحاس [7]، وابن هشام [8]. وقال ابن مالك في شرح التسهيل [9] : « فإن كانت الجملة اسمية أوفعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق والبناء عند الكوفيين لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً ». وذكر الرضي أن بعض البصريين يجيزون بناء ظرف الزمان في هذه الحالة [10].

---

(١) المائدة ١١٩

(٢) لم أعثر له على ترجمة

(٣) إعراب القرآن ٥٣/٢

(٤) كتاب السبعة ٢٥٠

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٤٥/٦

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٢

(٧) إعراب القرآن ٥٣/٢

(٨) المغني ٦٧٢ ، وأوضح المسالك ١١٤/٣

(٩) شرح التسهيل ٢٥٥/٣

(١٠) شرح الكافية ١٠٧/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أشار سيبويه إلى بناء ظرف الزمان المضاف إلى المبني وأنشد للنابغة[1]

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ...

وقلت ألمّا أصحُ والشيبُ وازعُ [2]

وقد عرض سيبويه للآية التي ذكرها المبرد ولم يذكر فيها غير رواية الرفع [3]. وهذا يعني أن المبرد متابع لسيبويه والبصريين عموماً على منع بناء ظرف الزمان ، إذا أضيف إلى معرب أو جملة اسمية .

وقد عرض المبرد نفسه لهذه الآية في المقتضب والكامل ولم يذكر إلا رواية الرفع (يومُ) [4] وسكت عن الأخرى .

أما الفراء فأجاز فتح "يوم" على البناء وإن أضيف إلى معرب [5] ، وذكر أن العرب تبني ظرف الزمان وتعربه به سواء أضيف إلى مبني أم إلى معرب ، ورجّح الإعراب مع المعرب والبناء مع المبني [6]. ونقل ذلك عن الكسائي [7].

فالكوفيون يرون أنه مبني وأنه خبر لاسم الاشارة فهو عندهم اسم وليس ظرفاً، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنياً لبناء الظرف المضاف إلى الجملة وعلى قولهم هذا تتحد القراءتان في المعنى [8]. وعلى قول البصريين فهو معرب لا مبني، لأنه أضيف

---

(١) ديوانه ٨١ وهو في معاني الفراء ٣٢٧/١ والكامل ٢٤٠/١ ، والأصول ٢٧٦/١ وشرح المفصل ١٣٦/٨

(٢) الكتاب ٣٣٠/٢

(٣) الكتاب ١١٧/٣

(٤) المقتضب ٥٤/٢ ، ١٧٨/٣ ، ٣٤٨/٤ . واالكامل ١٣٥٣/٣

(٥) معاني القرآن ٣٢٦/١

(٦) نفسه ٢٢٦/٣ وذكر أن نصب يوم على وجهين.

(٧) نفسه ٢٤٥/٣

(٨) ينظر البحر المحيط ٦٧/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى معرب .

وإذا نظرنا في قضية إضافة الظرف إلى الجمل الاسمية ، أو الفعلية وجدنا أن الحديث عن مسألة البناء في الظرف المضاف ليس إلا مسألة معيارية بحتة لا علاقه لها بالتركيب ، إذ يمكن حمل النصب في "يوم" على الظرفية ولا حاجة إلى تكلف القول بالبناء ، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال . والإعراب تبع المعنى ، فمن رفع "يوم" في الآية المذكورة جعله خبراً لهذا ، وهو إشارة إلى يوم القيامة ومن نصبه يكون ظرفاً للقول ؛ أي قال الله هذا القول يوم ينفع الصادقين صدقهم ، أو يكون ظرف زمان متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ "هذا" ؛ أي هذا واقع أو كائن يوم ينفع ... . وليس هذه القراءة بدعاً من القراءات ، فقد قرئت " يوم" في قوله تعالى [1] : " يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً " بالرفع دون تنوين قرأها أبو عمرو وابن كثير وقرأ الباقي السبعة بالنصب [2]، وبالرفع مع التنوين عن أبي عمرو وحده من طريق محبوب [3] كما قرئت " هذا يوم لا ينطقون [4] " بنصب " يوم أيضاً على وجه الشذوذ قرأها الأعمش والأعرج [5]. وذكر الفراء أن القراء مجمعون على رفع يوم في هاتين الآيتين [6]، وليس كذلك .

وبهذا نرى أن رد المبرد لقراءة "يوم" على النصب قائم على أسس معيارية بحتة لاتمت إلى طبيعة اللغة ، وقد ثبت هذا التركيب في غير آيه ، وهو موقف مرفوض ومغالاة لا وجه لها ، فضلاً عن حجيّة القراءة المتواترة .

---

(١) الانفطار ١٩

(٢) كتاب السبعة ٦٧٤

(٣) البحر المحيط ٤٢٨/٨

(٤) المرسلات ٣٥

(٥) مختصر في شواذ القرآن ١٦٧

(٦) معاني القرآن ٢٢٥/٣ ، ٢٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال اللازمة :

يرى المبرد أن الحال يجب فيها أن تكون منتقلة لا لازمة قال في المقتضب «فإن أومأت إلى عنب قلت:"هذا عنبٌ أطيب منه بسرٌ" ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنه لا ينتقل »[1] وعلى هذا المعنى أيضاً بنى فساد الحال في قولهم : "هذا خاتمك حديداً" لأن الحديد لازم ، وحَمَلَهُ على التبيين [2] ، ويعني التمييز .

وقد رد على هذا المعنى قراءتين ؛ الأولى سبعية وهي قوله تعالى : « كلّا إنها لظى نزاعةً للشوى"[3] بنصب "نزاعة "وقد قرأ بها من السبعة عاصم[4]وأبو عمرو [5] ومن غيرهم حفص وابن أبي عبلة وأبو حيوة والزعفراني وابن مقسم واليزيدي [6]. قال أبو جعفر النحاس : « و أبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز النصب في هذا لأنه لا يجوز أن يكون إلا "نزاعةٌ للشوى" وليس كذا سبيل الحال »[7] وقول المبرد وليس كذا سبيل الحال يعني أن الحال هنا غير منتقله والحال ينبغي أن تكون منتقلة . كما رد أيضا النصب في قراءة من قرأ "ليس لوقعتها كاذبة ، خافضةً رافعة" [8] بنصب "خافضة رافعة" وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو عمر الدوري عن اليزيدي وزيد بن علي

---

(١) المقتضب ٢٥١/٣

(٢) نفسه ٢٧٢/٣

(٣) المعارج ١٥ - ١٦

(٤) كتاب السبعة في القراءات ٦٥٠

(٥) ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٢١/٥ والقرطبي في الجامع ١٨٦/١٨

(٦) البحر المحيط ٣٢٩/٨

(٧) إعراب النحاس ٣٠/٥

(٨) الواقعة ٢-٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحسن وعيسى وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن مقسم والزعفراني [1] . وقال أبو جعفر النحاس : « أما أهل العربية فقد تكلم جماعة في النصب ، فقال محمد بن يزيد : " لا يجوز ». [2] وهذا الرد للسبب السابق نفسه ذلك أن الصفة هنا لازمة ، فلا مسوغ لنصبها على الحال؛لأن الحال صفة منتقلة .

وقد تابع النحاس المبرد على رأيه وبين فسّاد النصب " في خافضة رافعة " [3] وإذا كان المبرد والنحاس لم يجدا مساغاً للنصب على الحال في هاتين القراءتين فقد سوّغه غيرهما ، وقد روى ابن خالويه أن الكسائي قال في نصب " خافضة رافعة " : « لولا أن اليزيدي [4] سبقني إليه لقرأت خافضة رافعة بالنصب فيهما » [5] وقد أجازه الفراء وقال : فما أتاك من مثل هذا الكلام نصبته ورفعته ، ونصبه على القطع وعلى الحال ، وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث » [6] . وأجاز الزجاج النصب في القراءتين المذكورتين مبيناً نوع الحال في "نزاعةً للشوى " إذ قال : « وأما النصب فعلى أنها حال مؤكدة كما قال سبحانه " وهو الحق مصدِّقاً " [7] وكما تقول : -أنا زيد

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ١٥٠ ، والبحر المحيط ٨ /٢٠٣

(٢) إعراب القرآن ٣٢٢/٤

(٣) إعراب القرآن ٣٢٢/٤

(٤) وهو يحيى بن المبارك ، خلف أبا عمرو في القراءة، وكان أديباً عالماً باللغة والقرآن ، وتوفي ٢٠٢هـ . نزهة الألباء ١١٨ وإنباه الرواة ٢٧/٤ ، وبغية الوعاة ٣٤٠/٢ وغاية النهاية ٣٧٥/٢

(٥) مختصر في شواذ القرآن ١٥٠

(٦) معاني القرآن ٣٠٩/١ و ١٢١/٣

(٧) البقرة ٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معروفاً- ، فيكون نزاعة منصوباً مؤكداً لأمر النار »[1] ونَقَل عن أبي عبيد[2] إجازته لها وأنه لا يُعرف أحد قرأ بها[3] . وقُرّاؤُها كما رأينا كُثر ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وقد أجاز النصب في هاتين القراءتين أو إحداهما على الحال كثير من النحاة مثل : ابن خالويه[4] ، وأبي علي الفارسي[5] ، وابن جني ،[6] والزمخشري[7] ، والأنباري[8] ، والعكبري[9] ، و ابن مالك[10] ، وأبي حيان الأندلسي[11]. وقد ذكر جلّ هؤلاء النحاة وجوهاً أخرى للنصب. وليس من همنا تعداد تخريجات هذه القراءة ، بقدر ما يهمنا ثبوت النصب في هاتين القراءتين ونحوهما من التراكيب الواردة عن العرب .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٢١/٥.

(٢) وهو القاسم بن سلام الأنصاري ، وكان أول أمام معتبر جمع القراءات في كتاب، وتوفي ٢٢٤هـ. النشر ٣٤/١

(٣) معاني القرآن وإعرابه / الزجاج ٢٢١/٥ وإعراب القرآن للنحاس ٣٠/٤

(٤) الحجة ٣٥٢ وإعراب القراءات السبع ٣٤٢/٢ ، ٣٩٠

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٨٤

(٦) المحتسب ٣٠٧/٢

(٧) الكشاف ٥٢/٤ ، ١٥٨

(٨) البيان ٤١٤/٢ ، ٤٦١

(٩) التبيان ١٢٠٢/٢ ، ١٢٤٠

(١٠) شرح عمدة الحافظ ٤٦٣

(١١) البحر المحيط ٢٠٤/٨ ، ٣٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن من العنت الإصرار على أن تكون الحال منتقلة وقد ذكر أئمة النحاة خلافه[1]. فقد ذكر سيبويه " هذه جبّتُك خزاً " [2]، "وهذا خاتمك حديداً " [3] ، فجمع بين الجمود وعدم الانتقال. وقال ابن مالك في شرح التسهيل : « وإنما كان الحال جديراً بوروده مشتقاً وغير مشتق ومنتقلاً وغير منتقل ؛ لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقاً وغير مشتق ومنتقلاً ولازماً فكان الحال كذلك » [4] . كما أنه يمكن حمل القراءتين على الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد جوز فيها النحاة أن تكون لازمة [5] . وقد جوز المبرد نفسه شيئاً من ذلك وقال : «لو قلت مفتخراً أو موعداً : أنا عبد الله شجاعاً بطلاً ، وهو زيد كريماً حليماً ، أي فاعرفه بما كنت تعرفه به – كان جيداً » [6] ولا يقول مثل هذا إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال ، فصارت بهذا لازمة .

وبهذا كله نجد أن اعتراض المبرد على القراءتين وما تمثلانه فضلاً عن حجية القراءة المتواترة وجواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة تشدد وليس له ما يسوغه فهو حَجْر لجائز ، وتضييق لواسع . وهو من باب تطويع الاستعمال لمقتضيات القاعدة، وكان المفروض توسيع القاعدة لتتسع لما يأتي به الاستعمال !!

---

(١) وتابع المبرد على هذا العنت ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ٣٣٨/١

(٢) الكتاب ١١٨/٢

(٣) نفسه ٣٩٦/١ وأطلق سيبويه على الحال هنا لفظ " الخبر "

(٤) شرح التسهيل ٣٢٣/٢

(٥) ينظر في ذلك الكتاب ٨٠/٢ والخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٢١٥/١

(٦) المقتضب ٣١١/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوع الفعل الماضي حالاً :

ينكر المبرد شأنه شأن البصريين وقوع الفعل الماضي حالاً إلا أن يكون مسبوقاً بقد ظاهرة أو مقدرة [1] ، ولذا فقد أنكر أن يكون " حصرت " من قوله تعالى : [2] " أو جاؤوكم حصرت صدورهم " حالاً وذهب إلى أن الفعل ههنا للدعاء عليهم والقراءة الصحيحة عنده وهي : " أو جاءوكم حصرةً صدورهم" [3] . وقال في المقتضب [4] : « وإذا قلت " أكَل" فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال ؛ كما تقول هو يأكل ، أي هو في حال أكل . فلمّا لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع ». ثم أردف قائلاً [5] : « وقد أجاز قوم أن يضعوا فعل في موضعها كما تقول : إنْ ضربتني ضربتك ، والمعنى إن تضربني أضربْك ، وهذ التشبيه بعيد ؛ لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تزيل الأفعال عن مواضعها ».

وللمبرد في تخريج هذه القراءة " حصرت صدورهم " قولان : أحدهما أنّ ثم محذوفاً هو الحال وهذا الفعل صفته؛أي أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم [6] ، والآخر أنه دعاء عليهم فلا موضع له من الإعراب وهذا الأخير هو الذي نجده في المقتضب . وقد نسب الرأي الأول ابن الشجري[7] ، وصاحب اللباب [8] إلى سيبويه ، وليس في

(١) المقتضب ٤/١٢٤ - ١٢٥

(٢) النساء (٩٠)

(٣) المقتضب ٤/١٢٤ - ١٢٥

(٤) نفسه ٤/١٢٤

(٥) نفسه ٤/١٢٤

(٦) البحر المحيط ٣/٣٣٠

(٧) الأمالي الشجرية ٢/٢٧٨

(٨) اللباب للاسفراييني ٣٢٨ ، وذكر في " فاتحة الإعراب " ١٤٥ أن سيبويه أبى تقدير قد في هذه الآية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكتاب. وقد رد أبو علي تخريج المبرد لهذه القراءة على الدعاء، وقال:[1] « إنّا أُمرنا أن نقول : اللهم أوقع بين الكفار العداوة فيكون في قوله : أو يقاتلوا قومهم نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم » .

أمّا حال القراءة التي ضعّفها المبرد فهي قراءة سبعية اجتمع على قراءتها السبعة[2]، أما القراءة التي اختارها وهي " حصرةً " فقد انفرد بها يعقوب من العشرة[3].

ومسألة وقوع الفعل الماضي حالاً هي من جملة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.[4] وقد بيّن الأنباري أن وقوع الفعل الماضي حالاً مطلقاً هو مذهب الكوفيين وأبي حسن الأخفش من البصريين، واحتجوا لذلك بالنقل والقياس ، أما النقل فقد احتجوا بالآية المذكورة ، وبيت أبي صخر الهذلي.[5]

وإني لتعروني لذكراك نُفضةٌ
كما انتفضَ العصفورُ بلّله القطْرُ

على أن بلله حال،أما القياس فقولهم : كل ما جاز أن يكون صفه للنكرة نحو مررت برجلٍ " قعد" [6] فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد ، أما البصريون فحجتهم في رد ذلك تقوم ، على وجهين : أحدهما أن الفعل الماضي لا يدل

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٣٠ وينظر أيضاً الأمالي الشجرية ٢/ ٢٧٩ والمغني ٦٩٦

(٢) البحر المحيط ٣/ ٣٣٠ والنشر ٢/ ٢٥١

(٣) النشر ٢/ ٢٥١ . وذكرها ابن خالويه في مختصره ونسبها إلى الحسن ويعقوب ٢٨ ، وزاد أبو حيان في البحر المحيط قتادة ٣/ ٣٣٠

(٤) المسألة رقم (٣٢) ١/ ٢٥٢

(٥) والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٧ ، والشذور ٢٢٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦ ، رصف المباني ٤١٩

(٦) الانصاف ١/ ٢٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الحال فينبغي ألا يقوم مقامه إلا إذا تقدمه ما يقربه من الحال وهو قد . والوجه الثاني أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه : " الآن " أو "الساعة" وهذا لايصلح في الماضي [1] . وقد أفسد الأنباري مذهب الكوفيين وأيّد البصريين كعادته . [2]

وإذا ما نظرنا في معاني القرآن للفراء وجدناه يخالف الكوفيين فقد أوجب "قد" قبل الفعل الماضي الواقع حالاً إذ قال « والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها ومثله في كتاب الله أو " جاءوكم حصرت صدورهم .. " يريد -والله اعلم- جاءوكم قد حصرت صدورهم ». فهو كما نرى يشترط قد ظاهرة أو مقدرة على مايرى البصريون. وقال ابن السراج في الأصول يجلّي هذا المذهب : [3] « وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل قد على الماضي فيصلح حينئذٍ أن يكون حالاً ... فمتى رأيت فعلاً ما ضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ، ولا بد من أن يكون معه قد إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً ».

وقد أدى إصرار بعض النحويين على عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً إذا لم يكن مسبوقاً بقد إلى الإمعان في الاضطراب في تخريج هذه القراءة ، فقد ذكر الزجاج أن بعضهم جعلها خبراً بعد خبر [4] أي جمله خبرية مستقلة وليست حالاً . وذكر ابن هشام أن منهم من جعلها بدل اشتمال من جاؤوكم [5]

---

(١) نفسه ٢٥٥/١

(٢) نفسه ٢٥٤/١ - ٢٥٨

(٣) الأصول ٢١٦/١

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٨٩/٢

(٥) المغني ٥٦٢ ، و ينظر ايضاً المحبط ٣٣٠/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد حذا جلّ النحاه حذو نحويي البصرة في وجوب وجود " قد" قبل الفعل الماضي الواقع حالاً ظاهرة أو مقدرة [1]. وهذه مغالاة لا يقرّها النقل عن العرب وهي على حد قول ابن مالك [2] : « دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأن الأصل عدم التقدير،ولأن وجود "قد " مع الفعل المشار إليه لايزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد . وحق المحذوف المقدر ثوبته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه. فإن قيل " قد" تدل على التقريب قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلاله سياق الكلام على الحالية ». وقد أكد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك ، وذكر أن الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون "قد" ولا يحتاج الى التقدير لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ؛ لأنه إنما تبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة [3]. وهذا أيسر مما رأينا عند جمهور البصريين من التكلف والتمحل وصرف الآية عن سياقها لتسلم القاعدة . ولو كان الماضي لا يقع حالاً إلا مقترناً بقد ظاهرة أو مقدرة لوجب منع وقوع المضارع المنفي بـ "لم" حالاً؛ لأنه ماضٍ معنى ، ولم يقل به أحد . وبهذا كله نخلص إلى أن موقف جمهور البصريين ، وتشكيك المبرد بالقراءة المذكورة مغالاة في التطويع يخالفه الواقع اللغوي .

---

(١) أبرزهم : أبو على الفارسي / إيضاح الشعر ٦٨ ، الزمخشري /الكشاف ٥٥٢/١ ابن يعيش / شرح المفصل ٦٧/٢ ، ابن عصفور / ذكر ذلك ابن عقيل في " المساعد " ٤٧/٢ ، الاسفراييني / اللباب ٣٢٨ ، فاتحة الإعراب ١٤٥ ، المالقي / رصف المباني ٤١٩

(٢) شرح التسهيل ٣٧٣/٢

(٣) البحر المحيط ٣٣٠/٦ ، ٤٧٢/٧ ، ٤١٥/٨ وينظر أيضاً الهمع ٤٩/٤ . وذهب المرادي في شرح الألفية ١٧١/٢ إلى أن وقوع الماضي حالاً دون " قد" أكثر من وقوعها معه وهذا لايزيده النقل ولا الاستعمال ، وروروده مع قد ظاهر الكثرة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تمييز المائة والألف ونحوهما :-

أوجب المبرد أن يكون تمييز المائة والألف مفرداً مجروراً وأجاز أن يكون جمعاً على ان يحمل على المعنى؛لأنه جمع في المعنى وقد علّق ذلك بالضرورة قال:[1] « وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال : « ثلاثِمائةِ سِنِينَ »[2] وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة ». والمبرد في هذا تبع لسيبويه فهما يقرنان هذه المسألة بالضرورة غير[3] أن سيبويه لم يتعرض لهذه الآية .

والقراءة التي ردها المبرد هي قراءة سبعية قرأ بها من السبعة حمزة والكسائي، ومن غيرهم طلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سَعْدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي .[4]

وقد تبع المبرد في رده هذه القراءة النحاس ، قال :[5] « فأمّا " ثلاث مئةِ سنينَ " فبعيد في العربية ، يجب أن تتوقى القراءة به ، لأن كلام العرب ثلاثُ مِئةِ سنةٍ ، فسنة بمعنى سنين فجئت به على المعنى والأصل » وقال ابن خالويه :[6] «ومن لم

---

(١) المقتضب ١٧١/٢

(٢) الكهف ٢٥

(٣) الكتاب ٢٠٩/١

(٤) السبعة في القراءات ٣٨٩ والبحر المحيط ١١٢/٦

(٥) إعراب القرآن ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ والذي فيه " ثلاث مئةِ سنين " بتنوين " مئة " و هو خطأ مطبعي .

(٦) إعراب القراءات السبع ٣٩٠/١ ، وقد احتج لهذه القراءة في كتابه " الحجة في القراءات السبع " ٢٢٣ ، ولم يذكر ما ذكره في إعراب القراءات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينون فليست قراءته مختارة ». وقال العكبري [1] : « هوضعيف في الاستعمال ؛ لأن مئة تضاف إلى مفرد ».

أما أبرز الذين أساغوا هذه القراءة فالفراء إذ قال معلقاً عليها [2] : « ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف » فهو يعد ذلك لغة لبعض العرب أي يجوزه في السعة لافي الضرورة،وقد دافع أبو زرعة عن هذه القراءة وردّ على من وصفها بأنها غير مختارة قائلاً : [3] « بل هذه القراءة مختارة وحجتهما ؛ يعني – حمزة والكسائي – أنهما أتيا بالجمع بعد قوله : "ثلاثمئة" على الأصل؛ لأن المعنى في ذلك هو الجمع » وذكر أن هذا مذهب قطرب [4]، وأسند إلى الكسائي قوله: [5] « العرب تقول أقمت عنده مئة سنة ومئة سنين ». وقد تبع أبو زرعة على هذه الإجازة مكي [6]والزمخشري [7] ، وقال الأنباري : [8] « من لم ينون أضاف مئة إلى سنين تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله ، كما جاء استحوذ واستروح واستصوب تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله في استعان واستقام واستجاب ». وقال الرضي : [9] «وقد يجمع تمييز المائه نحو مائة رجال». وقد

---

(١) التبيان ٨٤٤/٢

(٢) معاني القرآن ١٣٨/٢

(٣) حجة القراءات ٤١٤

(٤) نفسه ٤١٤

(٥) نفسه ٤١٤

(٦) الكشف عن وجوه القراءات ٥٨/٢

(٧) الكشاف ٤١٨/٢

(٨) البيان ١٠٦/٢

(٩) شرح الكافية ١٥٤/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أجازها أيضاً أبو حيان الأندلسي، وأنحى على أبي حاتم السجستاني ؛ لإنكاره [1] إياها وأسند إلى أبي علي الفارسي إجازتها إذ قال : [2] «هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع ».

و إذا عدنا إلى التركيب الذي عده سيبويه وتبعه المبرد من الضرائر. فإن إجازة الكسائي والفراء ونقلهما ذلك عن العرب فضلاً عن القراءة السبعية وحجيتها جميعها تؤكد ورود هذا التركيب ، واستخدامه وإن لم يشتهر. ومن عجبٍ أن المبرد تابع سيبويه في الباب نفسه على إجازة تركيب عددي شاذ ، ذلك هو (ثلاث مئين) بدل ثلاثمئة واستشهد لذلك ببيتين من الشعر مع أن هذه وتلك يمكن أن تندرجا تحت باب واحد . [3]

إن ثبوت إضافة المئة إلى الجمع لايمكن دفعه ، كما أن ثبوت التبادل بين المئة والجمع في القرآن الكريم [4] ينفي ما ذهب إليه سيبويه والمبرد من أنّ ذلك كله مناط الضرورة. أما التعليل على أن الإفراد في تمييز المئة ونحوها إن كان جمعاً يحمل على المعنى ، وأن أصله الإفراد فمسألة من العسير إثباتها والبحث فيها ليس ثمَّ طائل تحته .

---

(١) البحر المحيط ١١٢/٦

(٢) نفسه ١١٢/٦ ولم أجد هذا فيما اطلعت عليه من كتب الفارسي

(٣) المقتضب ١٧٠/٢ وينظر الكتاب ٢٠٩/١

(٤) وقد استشهد الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة على التبادل بين الجمع والمفرد في القرآن الكريم بسبع عشرة آية ، المقتضب ١٧١/٢ - ١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجمع بين النون والإضافة في الوصف :

قال سيبويه [1] : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل ، لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم ، لأنهما لا يكونان إلا زوائد ولا يكونان إلا أواخر الحروف ... وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع [2] :

هم القائلون الخيرَ والآمرونَـهُ

..... إذا ما خشوا من مُحْدَث الأمر معظما

---

(١) الكتاب ١٨٧/١ - ١٨٨

(٢) وهو مجهول القائل ونسبة عبد السلام هارون في فهارس الكتاب ٧٧/٥ لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ولم ينسبه أحدٌ ، وتروي قافية البيت "مُفظِعا" بدل "معظما" في ضرورة الشعر ٥٠ ، والصحاح ٢٥٥٩/٦ ، ولسان العرب ٤٨٠/٥ ، تاج العروس ٤٥٣/١٠. والبيت في معجم شواهد العربية ٣٣٢/١ ، ومعجم شواهد النحو ٦٢٣/ ٢٦٢٩ ، والمعجم المفصل ٨٢٩/٢ ويضاف إليها : معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٠ ، متن اللغة ١٦٩/٢ ، المحلى ٢٤٢ ، المسائل الحلبيات ٣٢١ ، الكشاف ٣٤١/٣ شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٥/١ ، الجامع ٣٤١/١٥ ، البسيط في شرح الجمل ١٠٥١/٢ ، المقرب ١٣٨ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧ ، الشرح الكبير ٥٥٩/١ شرح التسهيل ٨٤/٣ ، شرح الكافية ٢٨٣,١ ، اللباب ٣٧٢ ، الارتشاف ١٨٩/٣ ، ٢٧١ بصائر ذوي التمييز للفيروز ابادى ٥١٢/٣ ، رساله في اسم الفاعل ٥٠، ٦٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال : [1]

ولم يرتفقْ والناس محتضرونَهُ جميعاً وأيدي المعتفينَ رواهقُه

وسيبويه يرى أن الشاعر في البيت الأول قد جمع بين النون والضمير في " الآمرونه " كما جمع الشاعر بينهما في البيت الثاني في " محتضرونه " . وحكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين ، لأنه بمنزلتهما في الضعف والانفصال والوجه " الآمروه " و" محتضروه " لذلك حمله سيبويه على الضرورة وذكر من زعم أنه مصنوع .. [2]

---

(١) وهو أيضاً مجهول القائل وليس له ضميمة . والارتفاق الاتكاء على المرفق ، والمعتفون : السائلون ، ورواهق : جمع راهقة ، ورهقه : حضره وأتاه ، والمعنى أن هذا الممدوح لا ينشغل عن أمور الناس بشيء ، وينظر في تأصيله : معجم شواهد العربية ٢٤٧/١ ، معجم شواهد النحو ١٧٩٣/٥ ، والمعجم المفصل ٥٩٦/٢ ، ويضاف إليها : إعراب النحاس ٤٢٢/٣ ، ضرورة الشعر ٥٠ ، المسائل الحلبيات ٣٢١ ، التبصرة ٢٢٥/١ ، ما يجوز للشاعر ٢١٥ ، ضرائر الشعر ٢٨ ، شرح الجمل الكبير ٥٥٩/١ ، شرح التسهيل ٨٤/٣ ، الجامع للقرطبي ٥٦/١٥ .

(٢) نسب الدكتور عبد الكريم جمعة هذه العبارة (وزعموا أنه مصنوع) في كتابه " شواهد الشعر في كتاب سيبويه " إلى المبرد وقال : « هي من زيادات الكتاب والذي زادها كان كما يبدو متأثراً برأي المبرد فمن المستبعد استشهاد سيبويه بهما لو كان يزمن بصنعتهما » ٢٢٨ . وأقول إن الأمر لا يخلو من الالتباس فقد قال سيبويه : " وزعموا أنه مصنوع " غير أنه ذكر بيتين لا بيتاً واحداً ، إلا إن كان يعني أن كل ما جاء من ذلك في الشعر هو مصنوع ، وقد ذكر الفراء كما سيأتي البيت الأول ولم يشر إلى أنه مصنوع . كما استشهد الزجاج بالبيت الأول في معاني القرآن ٣٠٥/٤ ولم يشر إلى ذلك أيضاً ، وردّ النحاس ايضاً على سيبويه كما سيأتي بأن البيتين لا يعرف لهما قائل ولم يشر إلى هذه الصنعة ، وقد قرن ابن يعيش بين البيتين في شرح المفصل الجزء الثاني ص ١٢٥ فأعقب الأول بقوله : " قال سيبويه البيت مصنوع ، ثم أنشد الآخر وقال : قال سيبويه هذا لضرورة الشعر . وتبعه الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٨٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر المبرد في الكامل بيت أبي مُحَلِّم السعدي : [1]

ألا فتى من بني ذبيان يحملني ... وليس يحملني إلا ابن حمّالِ

وقال : [2] « وأنشد بعضهم » :

" وليس حاملني إلاّ ابن حمّال "

وهذا لا يجوز في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن المضمر لايقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقباً للتنوين » وأردف قائلاً : [3] « وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة لما ذكرتُ لك من انفصال الكناية وذكر البيتين الآنفين »، وأعقبهما بقوله : [4] « وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضمر ... إذ كان لا يقع هذا الموقع » . ومفهوم قول المبرد أن النون في " حاملني " هي التنوين . أما البيتان اللذان ذكرهما سيبويه فقد حمل الهاء في الآمرونه " " ومحتضرونه " على أنها " هاء سكت " وقد رد البيتين ؛ لأن هذا ليس موقعها .

وقد أجاز أبو سعيد السيرافي للشاعر أن يجري هاء السكت في الوصل مجراها في الوقف ، ويجعلها كهاء من نفس الكلمة. وحمل الهاء في " الآمرونه " و "

---

(١) ذكره المبرد في الكامل ٤٦٨/١ وقال البغدادي في الخزانة ٢٦٥/٤:هو من أبيات لم أرها إلا في الكامل وينظر تأصيله : معجم شواهد العربية ٢٤٧/١ ، معجم شواهد النحو ٢٢٤٨/٥٦٧ ، والمعجم المفصل ٧٥٤/٢ ويضاف إليها : البيان للأنباري ٣٠٥/٢ ، شرح الجمل الكبير ٥٥٨/١ شرح الكافية ٢٨٣/١ البحر المحيط ٣٤٦/٧

(٢) الكامل ٤٦٨/١ ، وينظر المقتضب أيضاً ١٤٣/٤

(٣) نفسه ٤٦٨/١

(٤) الكامل ٤٦٨/١ - ٤٦٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتضرونه " على هذا [1] وأردف قائلاً : « والصحيح الجيد في هذا أن كون الهاء هي هاء الوقف ، وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف ». وقد ضعّف ابن عصفور جعل هذه الهاء للسكت لثلاثة أمور إذ قال [2] : « وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف لما يلزم من إدخالها على معرب وبابه أن لا يدخل إلاّ على مبني ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة)ومن إثباتها في الوصل وبابها ألاّ تلحق إلاّ في الوقف » .

أمّا الفراء فقد عدّ ذلك من غلط الشعراء ، فقد عرض لقوله تعالى [3] " قال هل أنتم مطّلعونَ ". وقال : [4] «وقد قرأ بعض القراء "قال هل أنتم مُطلعونِ" [5] وهو شاذ ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندو فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكنى » وأردف قائلاً : [6] « ربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول : أنتَ ضاربني يتوهم أنه أراد : هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة. قال الشاعر: [7]

هل اللهُ في سَرْوِ الفلاةِ مُريحُني ولمّا تَقَسّمني النُّبار الكَوانسُ

---

(١) ضرورة الشعر ٥٠

(٢) ضرائر الشعر ٢٨

(٣) الصافات (٥٤)

(٤) معاني القرآن ٣٨٦/٢

(٥) وهذه قراءة شاذة قرأ بها الجعفي عن أبي عمرو ، وابن عباس ، وابن محيصن وأبو البرهسم ، وعمار بن أبي عمار مختصر ابن خالويه ١٢٨ ، والبحر المحيط ٣٤٦/٧

(٦) معاني القرآن ٣٨٦/٢

(٧) البيت مجهول القائل وهو في المعاني الكبير وهو فيه « هل الله من شر العداة يريحني " ولا شاهد على هذه الرواية ، والنُّبار : جمع النُّبر وهي دابة تشبه القراد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال آخر : [1]

وما أدري وظنّي كلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُني إلى قَوْمٍ شَراحِ

وقال آخر : هم القائلون الخير والفاعلون"... ولم يقل الفاعلوه وهو وجه الكلام » والفراء يرى أن الشعراء توهموا فعاملوا اسم الفاعل كما يعاملون الفعل من إلحاقهم به نون الوقاية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفراء - كما رأينا - ذكر بيتاً من البيتين اللذين ذكرهما سيبويه والمبرد برواية أخرى ولم يشر إلى أن البيت مصنوع .

وقد عرض النحاس للقراءة التي ذكرها الفراء " هل أنتم مطلعونِ " وقال : [2] « هي لحن لا يجوز ؛ لأنه جمع بين النون والإضافة وإن كان سيبويه والفراء حكيا مثله »، وذكر البيتين اللذين ذكرهما سيبويه والبيت الذي ذكره الفراء : « وما أدري ..أمسلمني .. " وأردف قائلاً [3] : « أما البيتان اللذان أنشدهما سيبويه وشَرِكه الفراء في أحدهما فلا يعرف من قالهما ، ولا تثبت بهما حجة. ولو عُرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب ... وأما البيت الذي أنشده الفراء فالقول فيه ما حكاه أبو إسحاق : قال : " أنشدنا محمد بن يزيد أأسلمني »والذي ذكره الزجاج أيسلمني[4]

---

(١) نسب ليزيد بن محرم الحارثي في المقاصد ٣٨٥/١ ، ونسبه السيوطي في شرح أبيات المغني ليزيد بن مخزم بالخاء : والبيت في معجم شواهد العربية ٨٩/١ ومعجم شواهد النحو ٥٣٥/٣٢٩ والمعجم المفصل ١٨٠/١ ، يضاف إليها معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤ ، تفسير الطبري ٣٩/٢٣ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٠ ، وضرائر الشعر ٢٧ ، التدريب على تمثيل التقريب لأبي حيان ١٢٤ ، المساعد ٦٧٦/٢

(٢) إعراب القرآن ٤٢٢/٣ ، وقد لحنها أيضاً أبو حاتم السجستاني المحتسب ٢٢٠/٢ والبحر المحيط ٣٤٦/٧

(٣) نفسه ٤٢٢/٣-٤٢٣

(٤) معاني القرآن ٣٠٥/٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ونقل أبو حيان في تذكرة النحاة عن[1] ابن الأعرابي قوله [2] « دمر الفراء هذا البيت وغير ضربه ليجعل « أمسلمني باباً من النحو ، والصواب ».

فما أدري وَظَنّي كلُّ ظنٍ أيُسلِمُني بَنو البدْرِ اللّقاحِ ».

وهذا مردود ؛ ففضلاً عن أن الفراء ثقة ، فهو لم يؤيد ما جاء به كما أن هذا ليس بدعاً من الشواهد وقد روى الفراء نفسه غيره .

وذهب البغدادي مذهباً آخر في "الآمرونه " قال : [3] « ولا يبعد أن يكون من باب الإيصال والحذف، والأصل الآمرون به فحذفت الباء واتصل الضمير به » وليس هذا ببعيد.

لقد أحصيت ما جاء من الشواهد على هذه الظاهرة فوجدتها عشرة شواهد ذكرت منها خمسة أبيات من الشعر وقراءة قرآنية. وبقي أربعة شواهد : حديثان شريفان صحيحان وشاهدان شعريان . أما الحديثان فهما قوله عليه الصلاة والسلام لليهود : «فهل أنتم صادقوني»[4]وقوله عليه الصلاة والسلام : «غير الدجال أخوفني عليكم » [5] ، أما الشاهدان الشعريان فالأول : [6]

---

(١) وهو محمد بن زياد الأعرابي كان أحفظ الكوفيين للغة توفي ٢٣١هـ وترجمته في تاريخ بغداد ٢٨٢/٥ ، وإنباه الرواة ١٢٨/٣ ، ومعجم الأدباء ٢٥٣٠/٦ ، بغية الوعاة ١٠٥/١

(٢) تذكرة النحاة ٤٢٢

(٣) الخزانة ٢٧١/٤

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ١١٩

(٥) نفسه ١١٩

(٦) مجهول القائل وهو في المغني ٤٥١ ، والمقاصد ٣٨٧/١ ، الهمع ٦٥/١ وشرح الاشموني ١٥١/١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وليس الموافيني ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان أمّلا

والثاني قول الشاعر : [1]

وليس بمُعْييني وفي الناس صعتٌ رفيقٌ إذا أعيا علي رفيقُ

وإذا أنعمنا النظر في هذه الشواهد وجدنا تسعة منها تنص على ثبات النون مع الإضافة في اسم الفاعل وهي على التوالي : " الآمرونه ، محتضرونه ، حاملني، مطلعون ، مريحني ، مسلمني ، صادقوني ، موافيني ، معييني ، باستثناء " أخوفني في الحديث الشريف الذى اقترنت فيه النون بالإضافة في اسم التفضيل ، وإذا استثنينا البيتين اللذين ذكرهما سيبويه وجدنا أن الشواهد الباقية جميعاً تنص على اجتماع النون مع الإضافة إلى الياء. ولعل هذا يظهر بشكل جليّ أنهم حملوا هذا الأسماء على الفعل فألحقوا به هذه التُكَأة ، وهي المسماة في الفعل بنون الوقاية . واسم الفاعل عند الكوفيين هو الفعل الدائم [2]،وقد ألحقوا اسم التفضيل في الحديث المذكور باسم الفاعل ، وما هو ببعيد من الفعل وينطبق هذا على الشاهدين الذين ذكرهما سيبويه. فإن صحّا فإنهم شبهوا "الآمرون" "ومحتضرون" بـ "يأمرون" "ويحتضرون" وأستبعد أن تكون الهاء الملحقة بهما هي هاء السكت ؛ لأن هاء السكت لها وظيفة محددة وتتمثل في الاحتفاظ بحركة آخر الكلمة عند الوقف. والحال هنا ليس كذلك. وليس ثم وجه لتحريكها هنا فتحمل عليه. أما الشواهد الأخرى فإن القول فيها:إن النون إنما هي التنوين بعيد . فالتنوين لا يمكن أن يثبت مع الإضافه ؛ لأن التنوين علامة اكتمال الاسم وانفصاله، واضافته تعني عدم اكتماله واتصاله ، وليس ثم وجه يمكن الاحتجاج له في بقاء التنوين في هذه الأسماء ، فضلاً عن أنّ هذه النون

---

(١) الضرائر لابن عصفور ٢٧ ، وشرح الأشموني ١٥١/١

(٢) ينظر مجالس العلماء للزجاجي ٣١٨ ، مدرسة الكوفة للمخزومي ٢٣٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد وردت في اسم التفضيل وهو لا ينون ، كما وردت في قول الشاعر : " وليس الموافيني ..." ولا يجتمع التنوين والألف واللام . أما ما ذهب إليه هشام [1] تبعاً لغيره من النحويين من أن هذه النون هي التنوين وقياسه على بعض هذه الشواهد " هذا ضاربنك " [2] فهذا ينقصه السماع . ولعل الذي يزيد في تأكيد حملهم اسم الفاعل على الفعل أنهم أكدوه بالنون وهو لا يؤكد فقد قال رؤبة : [3]

اقائلنّ . أحضر . الشهودا .

وقال أيضاً : [4]

اشاهرنّ بعدنا . السيوفا .

وعلى هذا فإن ثبوت النون في هذه الأسماء مع إضافتها إنما هو حمل لهذه الأسماء على الفعل ؛ فهي من مشتقاته ، وليس وهماً كما ذكر الفراء. واستعمالها كذلك ليس مقصوراً على الشعر كما ذكر سيبويه فهي إمكانة مستخدمه في الشعر والنثر ، وإن لم تشتهر. وردّ المبرد عنت لاسبيل إلى قبوله .

---

(١) وهو هشام بن معاوية الضرير صاحب الكسائي وله مصنفات في النحو توفي ٢٠٩هـ ترجمته في إنباه الرواة ٣٦٤/٣، ومعجم الأدباء ٢٧٨٢/٦ وبغية الوعاة ٣٢٨/٢

(٢) ينظر في ذلك المغني ٤٥٠ ، والمقاصد ٣٨٦/١ - ٣٨٧

(٣) وهو في ملحقات ديوانه ١٧٣ ، وهو أيضاً في الخصائص ١٣٦/١ ، المحتسب ١٩٣/١ الضرائر لابن عصفور ٣١ ، المغني ٤٤٣

(٤) نسبة العيني لرؤبة في المقاصد ١٢٢/١ والذي في ملحقات ديوان رؤبة " أتحملون بعدنا السيوفا " ، وهو في الضرائر لابن عصفور ٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عمل صيغتي "فَعِل" و "فعيل" عمل الفعل :

عرض سيبويه لعمل صيغ المبالغة فقال [1] : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مُجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة » . وقد تحدث سيبويه من جملة هذه الصيغ عن صيغتي " فَعِل " "وفعيل". فاستشهد على " فَعِل" ببيتين : الأول [2] :

أو مسحلٌ شَنِجٌ عضادةَ سَمْحَجٍ بسراتِهِ نَدَبٌ لها وكلومُ

على أنَّ "شَنِجٌ عملت في عضادةً النصب . والثاني : [3]

حَذِرٌ أموراً لا تخاف وآمن ماليس منجيه من الأقدارِ

على أن "حذراً" عملت النصب في "أمورٍ". واستشهد على فعيل ببيت واحد لساعدة بن جؤيّة وهو : [4]

حتى شآها كليلٌ مَوْهناً عَمِلٌ باتت طِراباً وبات الليلَ لم يَنَمِ

على أنّ "كليلاً عملت في "موهَنٍ" النصبَ .

وقد رد المبرد مذهب سيبويه في إعمال هاتين الصيغتين،وقال في المقتضب [5] «فأمّا ما كان على "فعيل" نحو رحيم وعليم فقد أجازه سيبويه ولا أراه جائزاً . ذلك أنّ

(١) الكتاب ١/١١٠

(٢) نفسه ١/١١٢. ونسب سيبويه هذا البيت إلى ابن أحمر. وهو للبيدفي ديوانه ١٢٥. والمسحل : حمار الوحش ، والشنج :المنقبض ، والعضادة : الجانب والسمحج : الأتان طويلة الظهر ، والسراة : أعلى الظهر ، والنَدَب : أثار الجراح

(٣) نفسه ١/١١٣ . والبيت مجهول القائل ، وقد نسب لابن المقفع كما جاء في شرح أبيات الجمل / للبطليوسي ١٣١

(٤) نفسه ١/١١٤. والبيت يصف الشاعر فيه حماراً وأتناً نظرت إلى برق منبىء بالغيث . وشآها : ساقها ، والموهن :وقت من الليل.

(٥) المقتضب ٢/ ١١٥-١١٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"فعيلاً" إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى . فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحقٌ به ... واحتج سيبويه بقول الشاعر [1] :

" حتى شاها كليل مَوْهناً ... "

فجعل البيت موضوعاً من " فعيل" و"فَعِل" بقوله "عَمِلٍ" و"كليل" . وليس هذا بحجة في واحد منهما لأن "موهناً" ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ... وكذلك ما ذكر من "فَعِل" أكثر النحويين على ردّه ... والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حَذِر أي ذو حذر ...واحتج سيبويه بهذا البيت [2]:

" حذراً أموراً لا تضير ... "

وهذا بيت موضوع محدث ، إنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب

(١) وهو كما ذُكر لساعدة في ديوان الهذليين . ينظر في معجم شواهد العربية ٣٦٨/١ ومعجم شواهد النحو الشعرية ٢٨٢٦/٦٤٩ والمعجم المفصل في شواهد النحو ٩٤٦/٢ ويضاف إليها : شرح أبيات سيبويه / النحاس ١١٨ ، شرح القصائد التسع /النحاس ٧٠٧/٢ التبصرة ٢٢٧/١ ، عبث الوليد ٢٥٧ ، شرح الجمل الكبير ابن عصفور ٥٦٢/١ شرح التسهيل / ابن مالك ٨٠/٣ ، شرح الكافية ٢٠٣/٢

(٢) وهو مجهول القائل ، وقد نسبه بعضهم إلى ابن المقفع كما ذكر . ينظر في معجم شواهد العربية ١٨٩/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٢١٥/٤١٩ ، والمعجم المفصل ٤٠٤/١. ويضاف إليها : شرح أبيات سيبويه /النحاس ١١٨ ، وإعراب القرآن /النحاس ٢٥/٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ١٨١/٣، ١٢٩/٥ ، التبصرة ٢٢٧/١ ، الصحاح ٦٢٦/١ ، كشف المشكل في النحو ٤١٦/١ الجلل ١٣٢، الجامع لأحكام القرآن ١٢٤/٨ ، شرح الجمل الكبير ٥٦٢/١ ، البسيط في شرح أبيات الجمل ١٠٦٠/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٦٨٠ ، شرح التسهيل ٨١/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٤/٢ البحر المحيط ٦٧/٥، التدريب على تمثيل التقريب لأبي حيان ١٢٥، الارتشاف ١٩٢/٣، الكواكب الدرية ٦٠/٢ كاشف الخصاصه /لابن الجزري ١٩٣ ، تاج العروس ٥٦٥/١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وغيره ».

والاختلاف بين سيبويه والمبرد قائم على اختلاف نظرة كل منهما إلى هاتين الصيغتين " فَعِل" و "فعيل". فسيبويه يعملهما ؛ لأنهما عنده صيغتا مبالغة ، والمبرد -كما رأينا- يرد ذلك ؛ لأنهما عنده صفتان مشبهتان. والصفة المشبهة لا تكون إلا من اللازم فلا تأخذ مفعولاً به ؛ لأنها لا تبنى إلاّ من اللازم ؛ لذلك عدّ "موهناً " ظرفاً. والظرف كما يقولون : تعمل فيه رائحة الفعل .

وقد رد الأعلم على المبرد في تخريجه " مَوْهناً " في البيت المذكور على الظرفية وأفسد مذهبه في عدّه كليلاً صفة مشبهة ذلك أنه لو كان كليلاً في نفسه لم يقل "عَمِلٌ" وهو الكثير العمل ولا وصفه "وبات الليل لم ينمِ". وذكر أن "فعيلاً " بمعنى " مُفعل" موجودٌ كثيراً نحو : بصير ومبصر ، وعذاب أليم بمعنى مؤلم ، وداعٍ سميع بمعنى مسمع، وكذلك كليل بمعنى "مُكل" ، على سبيل المبالغة [1] . وليس فعيل بمعنى مفعل بالكثرة التي ذكرها الأعلم ، والصحيح أن مجيئها على ذلك قليل.

وقد نُسب إلى المبرد تخريجه نصب "عضادة" في البيت المذكور " أو مسحل شنج عضادةَ .. [2] " على الظرفية أيضاً [3]وكأنه قال : " في عضادة سمحج" أي هو منقبض في ناحيةٍ من الأتان وردّه ابن عصفور وقال [4] : « وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأن العضادة اسم للقوائم والأسماء ماعدا اسم الزمان والمكان لا تجعل ظروفاً تقاس . وأيضاً فإن المعنى يفسد ؛ لأنه يكون إذ ذاك قد شبّه فرسه في الجري . بحمار منقبض في قوائم

---

(١) التحصيل ١١١ - ١١٢

(٢) وهو للبيد في ديوانه ١٢٥ وقد خرج المحقق د.إحسان عباس نصب عضادة في البيت على الظرفية .

(٣) ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل الكبير ٥٦٣/١

(٤) نفسه ٥٦٣/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أتان، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري ، فثبت أن شَنِجاً هذا بمعنى مُشنج : كأنه قال: مشنج عضادة سمحج ، فيكون اذ ذاك قد شبّه فرسه بحمار يطارد أتاناً فهو يعضها وهي تعضه ». وذكر ابن ولاّد أن تخريج نصب عضادة على الظرفيه لأبي عمرو بن العلاء[1]. أما المبرد فقد خرجها على أنها منتصبة انتصاب هو حسنٌ وجهَ عبدٍ[2] ؛ أي أن انتصابها على التشبيه المفعول به .

أماّ حكم المبرد على البيت الثالث (حذراً أموراً ...) بأنه مصنوع فهو مبني على الخبر الذي رواه أستاذه المازني ، الذي جاء فيه : « سمعت اللاحقي يقول سألني سيبويه هل تحفظ عن العرب شاهداً على إعمال "فعل" ؟ قال : فوضعت له هذا البيت [3] . وهذه الرواية تثيرلكثير من التساؤلات حول مدى صحتها والمبرد أول من ذكرها ، والبيت في الكتاب غير منسوب ، ولا ندري بأي صفة سأل سيبويه اللاحقي، فهذه قضية نحوية واللاحقى ليس نحوياً ولا لغويا معروفا ، وإنما هو شاعر وكان الأجدر بسيبويه أن يسأل الخليل أو يونس أو غيرهما من علماء عصره ؟ ثم كيف يطعن اللاحقي بثقته بلا طائل ويخبر عن نفسه أنه قليل الأمانة وأنه اؤتمن على الرواية الصحيحة فخان. وقال البغدادي : [4] ومن كانت هذه صفته بعد في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء. وكيف يجوز مثل هذا على سيبويه وهو المعروف بدينه وعلمه وعقله" ؟ والذي يدعو إلى التأمل أنه لا أحد ممن ترجم للاحقي قد تعرض لثقته

---

(١) حاشية المقتضب ١١٦/٢

(٢) نفسه ١١٦/٢

(٣) إعراب بالقرآن /النحاس ٢٢٦/٢ ، ١٨١/٣ ، ابن عصفور شرح الجمل الكبير ٥٦٢/١ ، المزهر ١٨٠/١

(٤) الخزانة ١٧١/٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بشيء .[1]

وقال أبو جعفر النحاس عن تعرضه لقوله تعالى " وإنا لجميع حاذرون "[2] : أبو عبيدة يذهب إلى أنّ معنى حذرين وحاذرين واحد وهو قول سيبويه[3] " . وذكر أن أكثر النحويين يفرقون بين "حَذِر" و "حاذر" منهم الكسائي والفراء[4] . وهذا يعني أن "حَذِراً عند هؤلاء صفة مشبهة كما رأينا عند المبرد وليست صيغة مبالغة. وما نسبه النحاس إلى الفراء في "حذر" صحيح . قال الفراء بهذا الخصوص[5] : «وكأن الحاذر : الذي يحذرك الآن . وكان الحذر المخلوق حذراً لاتلقاه إلاّ حَذِراً » إلاّ أنه أجاز عمل "فَعِل" عمل الفعل على مذهب سيبويه عند تعرضه لقوله تعالى[6] : «لابثين فيها أحقابا » إذ ذكر قراءة "لَبِثين"[7] ، وأردف قائلاً[8] : « والناس بعد يقرءون" لابثين " وهو أجود الوجهين ؛ لأن " لابثين" إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت بالألف ، مثل الطامع ، والباخل عن قليل . واللبِث البطيء وهو جائز ، كما يقال : رجل طمع وطامع . ولو

---

(١) اللاحقي هو أبان بن عبد الحميد، شاعر بصري من شعراء العصر العباسي . طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٤٠ ، الأغاني ٢٠/٢٣ ، ومعجم الأدباء ٢٧٠٥/٦ ، الخزانة ١٧٣/٨

(٢) الشعراء (٥٦)

(٣) إعراب القرآن ١٨٠/٣

(٤) نفسه ١٨١/٣

(٥) معاني القرآن ٢٨٠/٢

(٦) عم يتساءلون (٢٣)

(٧) وهي قراءة سبعية ، قرأ بها حمزة ، كتاب السبعة ٦٢٨ . وقرأ بها من غير السبعة كثير ، ينظر إعراب النحاس ١٢٩/٥ والبحر المحيط ٤٠٥/٨

(٨) معاني القرآن /الفراء ٢٢٨/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قلت هذا طمع فيما قبلك كان جائزاً . وقال لبيد : « أومِسْحِلٍ عَمِلٌ عضادة سمحج ... " فأوقع " عَمِلٍ" على العضادة ، ولو كانت "عاملاً" كان أبين في العربية » . فـ "لَبِث" عنده صيغة مبالغة تعمل عمل الفعل وقد عملت النصب في " أحقابا" . وقد ذكر النحاس أن ثم من لّحن هذه القراءة [1] . أما هو فقد رمى القارئ بالوهم ؛ إذ رأى في المصحف "لابثين " ، بغير ألف فتوهم أنها "لَبِثين" [2] وكفى بالوهم طعناً . وقوله مردود فهي قراءة سبعية. والقراءة لاتأخذ من الصحف بل مشافهة،فضلاً عن أنه قد قرأ بها غير واحد .

ومذهب سيبويه صحيح في إعمال "فَعِل" وفعيل" [3] عمل الفعل ؛ لأنهما صيغتا مبالغة ولو سلّم المبرد بهذا ما كان ثم خلاف وما جشّم نفسه عناء التأويل الذي يفسد المعنى لتسلم مقولته . فأمثلة المبالغة الخمسة « فعّال ، ومِفعال ، وفعول ، وفَعِل ، وفعيل "تعمل عمل الفعل المتعدي ، إلا أنّ « فعِلاً "وفعيلاً" عملها أقل من باقي الصيغ ، واللغة تشهد لسيبويه. والبيت الذي رواه سيبويه على إعمال "فَعِل" ليس بدعاً من الشواهد. فقد روي بيت لزيد الخيل على إعمالها لا مطعن فيه وهو : [4]

أتاني أنهم مَزِقون عرضي ... جحاش الكِرْمِلَيْن لها فديدُ

إذ عمل "مزق" في " عرضي " .

---

(١) إعراب القرآن /النحاس ١٢٩/٥

(٢) نفسه ١٣٠/٥

(٣) وأبرز من تبع سيبويه على ذلك : ابن يعيش ، شرح المفصل ٧١/٦ ، ابن عصفور، شرح الجمل الكبير ٥٦٠/١ وابن مالك، شرح التسهيل ٧٢/٣ ، الرضي، شرح الكافية ٢٠٢/٢ ، الأشموني٥٧١/٢-٥٧٤ والبغدادي الخزانة ١٦٩/٨

(٤) البيت في التحصيل ١١١ ، الحلل ١٣١ ، شرح المفصل ٧٣/٦ ، شرح التسهيل ٨١/٣ والخزانه ١٦٩/٨. ومزقون جمع مزق مبالغة مازق ، الكِرمِلَيْن : ماء في جبل طيءٍ ، والفديد : الصوت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما جاء على "فعيل" قَول ابن قيس الرقيات : [1]

فتاتان أما منهما فشبيهةٌ ... هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا

وذكر اللحياني في نوادره قولهم : "إن الله سميع دعائيَ ودعاءَك [2] ". وحكي عن العرب : " إن الله سميع دعاءَ من دعاه " . [3]

فإعمال هاتين الصيغتين وارد على قلته وردّ المبرد لاوجه له ؛ لإنه إنكار لواقع لغوي ملموس .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) هذه رواية ابن مالك في شرح التسهيل ٨١/٣ أما رواية الديوان ١٢٢ و الأغاني ٣٣٧/٨ ، ٣٣٩ فهي : " شبيهةُ الهلالِ " بالإضافة

(٢) المساعد ١٩٤/٢. على أن الاستشهاد بعمل " سميع " ليس قوياً ؛ لأنها فعل متعدٍ في الأصل.

(٣) نفسه ١٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ٨١/٣

إضافة الصفة المشبّهة :

أجاز سيبويه على قبح،أن تضاف الصفة المشبهة المجردة،من الألف واللام،إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، وقال [1] : « وقد جاء في الشعر " حسنةٌ وجهِها " شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء ...

قال الشماخ : [2]

أمِنْ دِمْنتين عرَّس الركْبُ فيها ... بحقلِ الرُّخامى قد عفا طللاهما

أقامت على رَبْعَيْها جارتا صفاً ... كُميتا الأعالي جونتا مصطلاهما »

ووجه الاستشهاد في البيت الثاني، أضافة الشاعر الصفة المشبهة وهي "جونتا" إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها (أي الموصوف) وهو مصطلاهما والموصوف قوله : « جارتا صفا » . فالضمير على هذا المذهب يعود إلى "جارتا صفا" ويريد

---

(١) الكتاب ١٩٩/١

(٢) وهو للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ٣٠٧ - ٣٠٨ ، من قصيدة يمدح فيها يزيد بن مربع الأنصاري . والرُّخامى: شجر قيل هو السدر البري ، والربع المنزل ، وأقامت على ربعيها أي : بعد ارتحال اهلهما . والصفا : الأملس ويعني بجارتي صفا الأثفيتين؛ لأنهما مقطوعتان من الصخر ، أو لأنهما توضعان قريباً من الجبل لتكون حجارة الجبل ثالثة لهما . والكمتة : الحمرة الشديدة . والجون الأسود . وينظر في تأصيل هذين البيتين : معجم شواهد العربية ٣٣٣/١ ، ومعجم شواهد النحو ٦١٩ / ٢٦٠١ ، والمعجم المفصل ٨٣٧/٢ . ويضاف إليها : إعراب القرأن / المنسوب للزجاج ٣٧٢/١ ، ضرورة الشعر /السيرافي ٢٠٤ ، البغداديات ١٣٣ ، المسائل البصريات ٥٦٩/١ ، معجم المقاييس ٣٨٥/٢١ ، التبصرة ٢٣٦/٢ ، أعجب العجب ٩٨ شرح المقدمة المحسبة ٣٣٥/٢ سفر السعادة ٦١٣/٢ ، شرح المفصل ،ابن الحاجب ٦٥٣/١ ، والضرائر ٢٨٧ شرح الجمل الكبير ، ابن عصفور ٥٧٣/١ ، شرح التسهيل ١٠٨/١ ؛ ٩٩/٣ ، شرح الكافية ٢٠٨/٢ ، اللباب ٤٨١ ، شرح الألفية ، ابن الناظم ١٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاعر على هذا أن أسافل الأثافي قد اسودّت من اتقاد النار بينها، وأعاليها قد احمرّت من ارتفاع النار إليها .

أما وجه القبح عند سيبويه وغيره في الـ " حسنةٌ وجهِها " ونحوه فهو إظهار الضمير العائد إلى الموصوف بعد استتاره في الصفة ، وهذا لا يجوز. وكذا في " جونتا مصطلاهما " ففي جونتا ضمير يعود إلى الموصوف " جارتاصفا "، وكذلك في مصطلاهما. فهو بمنزلة حسنتا وجههما. فتكرار الضمير العائد إلى الموصوف هو الذي أفضى إلى قول سيبويه وغيره بهذه الرداءة .

وقد ذكر ابن السيرافي [1] والأعلم [2] أن هذا التخريج ردٌّ على سيبويه ، وزعم الراد : أن الضمير من "مصطلاهما" عائدٌ على " الأعالي " لا على "الجارتين " فكأنه قال : كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي : كما تقول : حسنتا الغلام جميلتا وجهه ؛ أي وجه الغلام وهذا جائز بإجماع وجعل الضمير في "مصطلاهما " وهو مثنى عائداً على الأعالي وهي جمع ؛ لأنها في معنى الأعليين ، فردَّه إلى المعنى [3] . ولم يصرحا باسم ذلك الرادّ ، وصرح به الزمخشري ، قال : هو المبرد [4] .

والمبرد بجعله الضمير في "مصطلاهما" عائداً على " الأعالي " يكون قد تخلص من قبح إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها؛أي الموصوف فلم

---

(١) شرح أبيات سيبويه ١١/١

(٢) التحصيل ١٦٠

(٣) ينظر شرح أبيات سيبويه / السيرافي ١١/١ ، والتحصيل ١٦٠

(٤) وهو أول من وجدته يصرح باسم المبرد وذلك في « أعجب العجب في شرح لامية العرب ٩٩»ثم تلاه الرضي في شرح الكافية ٢٠٨/٢ ، والعيني في المقاصد / حاشية الخزانة ٥٩١/٣، والسيوطي في الهمع ٩٨/٥ ، ولم يتعرض المبرد لهذا التركيب في المقتضب ولا في الكامل .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يتصل "جونتا" باسم يعود منه إلى الجارتين " ضمير كما أنّ في قولهم: " جاءتني امرأتان حسنتا الغلامين كريمتاهما " لايعود الضمير المضاف كريمتا إليه إلى المرأتين، بل هو ضمير الغلامين ، وهذه المسألة جائزة بالإجماع كما ذُكر .

على أن تخريج المبرد هذا يفسد المعنى ويوهن اللفظ ، أما فساد المعنى فالشاعر لم يرد أن يقسم الأعالي فيجعل بعضها كميتاً وبعضها أسود جوناً ، وإنما قسمّ الاثفيتّين فجعل أعلاهما كميتا لبعده عن النار وأسفلهما جوناً لمباشرته إياها، والاثفيتّان لهما مصطلى وأعالٍ ، والأعالي لا مصطلى لهما ، وفضلاً عن ذلك فإن عوْد الضمير إلى الأعالي يفضي إلى أنّ الأعالي قد اصطلت، وإذا إصطلت فقد اسودت. والشاعر يخبر أنهما لم يسودا [1] . أمّا فساد اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ والضمير في " مصطلاهما مثنى "والأعالي جمع فالتثنية حملت على أنها جمع . وهذا بعيدٌ في العربية ؛ لأن من عادة العرب أن يجعلوا الاثنين على لفظ الجمع. ولكنه لم يعهد جعل الجمع مثنى . وكان ينبغي على هذا التفسير أن يقال : " كميتا الأعالي جونتا مصطلاها " [2] . وقد أجابوا عن هذا الاضطراب بقولهم : إن الأعالي في معنى الأعليين ، كما قال الله عز وجل [3] : " فقد صغت قلوبكما " وهو يريد قلبين. [4] وقد ردّ ابن جني هذا ، وذكر أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت

---

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه / ابن السيرافي ١٢/١ ، التحصيل ١٦٠ ، الخزانة ٢٩٨/٤

(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه / ابن السيرافي ١١/١ ، والبغداديات ١٤٠ ، والتحصيل ١٦٠ والخزانة ٣٠١/٤

(٣) سورة التحريم الآية (٤)

(٤) ينظر : شرح أبيات سيبويه / ابن السيرافي ١١/١ الخزانة ٢٩٧/٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University

معاودته إياه ؛ لأنه انتكاث وتراجع.[1]

وقد ذهب الزجاجي مذهب المبرد فذكر أحد عشر وجهاً لعمل الصفة المشبهة ، وقال : [2] « والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده وهو قولك : " مررت برجل حَسَنٍ وجهه » ... وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين وقالوا هو خطأ ؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه وهو كما قالوا »-وقد رَدّ هذا ابن عصفور وذكر أن سيبويه لم يجزه إنما قصره على الضروره [3]،وقد رَد ايضاً قول الزجاجي بانفراد سيبويه بهذه الإجازة ، وذكر أنه لا يُحفظ لأحد من النحويين خلافٌ لسيبويه في ذلك إلا للمبرد [4]. إلاّ أن ابن مالك ذكر الخلاف ونسب إلى الكوفيين إجازة المسألة نثراً ونظماً خلافاً لسيبويه والمبرد [5]،وتبعه على ذلك بعض النحويين [6]. والذي في معاني القرآن للفراء يخالف مقالة ابن مالك وبعض النحويين في إجازة الكوفيين المطلقة . وقد قال الفراء في بيت الأعشى : [7]

فقلت له هذه هاتها ... فجاء بأدماءَ مقتادِها

---

(١) الخصائص ٢/٤٢٠ - ٤٢١ ، وينظر أيضاً البغداديات ١٣٨

(٢) نفسه ٩٨

(٣) شرح الجمل الكبير ١/٥٧٢

(٤) نفسه ١/٥٧٣

(٥) شرح التسهيل ٣/٩٦

(٦) ومنهم ابن الناظم في شرح الألفية ١٧٥ ، وابن عقيل في المساعد ٢/٢١٨ ،وأبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/٢٤٧ والأشموني في شرح الألفية ٣/١٦

(٧) معاني القرآن ٢/٣٤٧ وهو للأعشى في ديوانه ١٢٣ ، وروايته فيه " .. بأدماءَ في حبل مقتادها " . والبيت في أدب الكاتب ٥٣ والضرائر ، لابن عصفور ٢٨٧ ، شرح الجمل الكبير ، لابن عصفور ١/٥٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

« وقد ينشد بأدماءِ مقتادها تخفض الأدماء لإضافتها إلى المقتاد ومعناه بملْء يديْ من اقتادها .. ولا يجوز أن تخفض على مثل قولك : مررت على رجلٍ حسنِ وجههِ ؛ لأن هذا لا يصلح حتى تُسقط راجع ذكر الأول فتقول حسنُ الوجهِ . وخطأ أن تقول : مررت على امرأة حسنةِ وجهِها وحسنة الوجه صواب » وعلى هذا فالفراء لا يجيزها مطلقاً كالمبرد، لافي السعة ولا في الضرورة . ومن ثم فنسبة الإجازة إلى الكوفيين لا تصح إلا من باب التغليب لا الاطلاق . هذا أهم ما دار حول هذا التركيب ، ووصف سيبويه له بالرداءة لا يمنع من أنه عربي صحيح ، وإن لم يظفر بالفصاحة على مقياس النحويين ، أما تعليقه بالضرورة فليس صحيحاً ، فقد جاء في الحديث الصحيح في وصف الدجال : "أعور عينهِ اليمنى" [1] وفي حديث أم زرع " صفر وشاحِها " [2] وفي وصف النبي عليه الصلاة والسلام : " شثنُ أصابِعِه " [3] وقال أبو علي القالي في حديث علي رضي الله عنه يصف النبي عليه الصلاة والسلام : « كان ضخم الهامة كثير شعر الرأس شثن الكفين والقدمين طويل أصابعهِ ضخم الكراديس » . [4] وهذا فضلاً عمّا روي من الشعر . وهذا كله يؤكد أنّ إضافة الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها جائزة ، غير أنها قليلة بالقياس إلى ما كان المضاف اليه غير مضاف إلى ضمير الصفة المشبّهة ، وإن لم تشتهر وتخريج المبرد وغيره للشاهد على غير هذا تمحّل لا يخفى ، يخرج بالشاهد عن وجهه لإثبات ما ذهبوا إليه، وهو تطويع مردود .

---

(١) صحيح البخاري ٢٠٣/٤ « أعور عينه اليمنى كأنها عنبة طافية » ، وهو أيضاً في شرح التسهيل ٩٥/٣ ،المساعد، لابن عقيل ٢١٨/٢ ، والجمع ٩٨/٥

(٢) وهو في شرح التسهيل ٩٥/٣ ، والهمع ٩٨/٥ . أما الذي في صحيح البخاري فهو " ملء كسائها "

(٣) وهو في شرح التسهيل ٩٥/٣ الهمع ٩٨/٥ ، وهذا الوصف ليس في صحيح البخاري ٢٢٧/٤-٢٢٨

(٤) الأمالي ٦٩/٢ وفيه " طويل أصابعها " والحديث في شرح التسهيل ٩٥/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البدل من المستثنى المقدم :

منع المبرد البدل من المستثنى المقدم ، وقال في المقتضب في باب مالا يجوز فيه البدل : « فذلك الاستثناء المقدم : نحو ما جاءني إلا زيداً أحدٌ وما مررت إلا زيداً بأحد وإنما امتنع البدل [1] ؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبد له منه فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز ههنا غيره » وأنشد

الناسُ ألبٌ علينا فيك ليس لنا ..

..... إلاّ السيوفَ وأطرافَ القنا وزرُ [2]

على أن "السيوف" لا يجوز فيه البدل وبالتالي الرفع ؛ لأنه مستثنى تقدم . كما أنشد : [3]

ومالي إلاّ آلَ أحمد شيعةٌ ومالي إلا مَشعبَ الحقِ مشعبُ

على أن " آل" و "مشعب" لا يجوز فيهما البدل كالبيت السابق .

وقد ذكر ذلك في الكامل أيضاً وأنشد البيتين وقال [4] : « لايكون إلا هذا . وليونس قول مرغوب عنه ، فلذلك لم نذكره » .

والمبرد في هذا تبع للخليل وسيبويه [5] وقد علل الخليل وجوب النصب قائلاً [6]:

---

(١) المقتضب ٣٩٧/٤

(٢) نفسه ٣٩٧/٤ والبيت في ديوان حسان بن ثابت ٢٦٥/١ ، كما هو في ديوان كعب بن مالك أيضاً ٢٠٩ . والألب : اجتماع القوم على عداوة شخص . والوزر : الملجأ والحصن .

(٣) المقتضب ٣٩٨/٤ البيت للكميت في الهاشميات (٥٠) وهو مرويٌ فيه بالنصب

(٤) الكامل ٦١٤/٢

(٥) ينظر الكتاب ٣٣٥/٢-٣٣٨

(٦) الكتاب ٣٣٥/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

«لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبد له ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز اذا أخرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : « فيها قائماً رجل " حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفه» والخليل هنا يشبّه المستثنى المتقدم بالصفة إذ تنتقل بتقدمها نحو"فيها قائماً رجل"من باب الصفة إلى باب الحال مع أنها في حال تأخرها يجوز فيها الصفه والحال، وكذا المستثنى المتقدم لا يجوز إعرابه بدلاً بعد أن كان جائزاً بتأخره .

غير أن سيبويه سجل وجهاً آخر لهذا التركيب ، إذ قال : « وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون "مالي إلا أبوك أحدٌ فجعلوه بدلاً »[1]،وهذا هو قول يونس الذي رغب عنه المبرد آنفاً . وقال ثعلب في بيت الكميت :

" ومالي إلاّ آلَ أحمد شيعة ... "

« وآلُ أحمد يرويان جميعاً وليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه »[2] وقول ثعلب هذا يعضد ما قاله يونس ، وهذا يرد ما ذهب إليه المبردّ من أن البيت لا يكون إلا بالنصب. ولعل هذه الحدة تشي بأن المبرد قد سمع هذه الرواية ، وقد بلغت ثعلباً وهما متعاصران. وذهب القرافي في "الاستغناء" مذهباً آخر إذ يرى أنه ليس مما تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه ؛ ذلك أن العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل -كما

---

(١) الكتاب ٣٣٧/٢

(٢) مجالس ثعلب ٤٩/١ البيت كما مرّ للكميت في ديوانه ، وأورده ابن السيرافي ١٣٥/٢ على أنه من أبيات الكتاب وليس كذلك ينظر في : معجم شواهد العربية ٣٥/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٣٤/٢٧٦ والمعجم المفصل ٦٨/١ ويضاف إليها : الأغاني ٣٤٨/١٦ ، التبصرة ٣٧٧/١ ، معجم المقاييس ١٩١/٣ ، المحلّى ٢٧٨ الحُلل ٣١٣ ، شرح التحفة الوردية ١٨٤/٢ ، كشف المشكل ٤٩٥/١ ، تذكرة النحاة ٧٣٥ ، شرح الألفيه / ابن الناظم ١١٨ ، الهمع ٢٥٦/٣ ، الكواكب الدرّية ٣٩٤/٢

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يرى النحاة ؛ لأن عوامل المنصوبات والمجرورات لا تكون إلاّ لفظيّة عندهم - في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور[1] وهذا تكلف بيّن. ومما جاء بالرفع أيضاً قول حسان بن ثابت : [2]

لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلاّ النبيون شافعُ

إن أصل هذه المسألة أن البدل تابع ولا يصح تقدم التابع على المتبوع . وقد أجاز ابن مالك أن يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً[3] وقال ابن هشام : « ووجهه أن العامل فُرّغ لما بعد إلاّ وإن المؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى لكنه بدل كل »[4] ويقصد به البدل المطابق.وذكر ابن عصفور أن الكوفيين والبغداديين جعلوه قياساً. [5] إن الإبدال من المستثنى المتقدم ثبت عن العرب الفصحاء كما رأينا نثراً وشعراً وإنّ كان قليلاً. فهو إمكانة من الإمكانات التي تتسع لها اللغة، ويمكن تفسيره على أنه نوع من التحويل الوظيفي يهدف إلى المبالغة والقوة في المعنى وقد يخرّج على بدل "الكل من البعض". وقد أجاز بعضهم هذا النوع من البدل ، [6] حيث يعمد المتحدث إلى تقديم البعض ثم إبدال الكل منه للغاية المذكوره آنفاً . أما ردّ المبرد وغيره فلا وجه له ولا يدفع حجيته وروده في اللغة .

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢١٥ ، وفي عامل نصب المستثنى خلاف ينظر مسائل الخلاف المسأله (٣٤) ١/٢٦٠ وأسرار العربية ١٨٥

(٢) وهو في ديوانه ١/٢٦٧ وفي شرح التسهيل ٢/٢٩٠ وأوضح المسالك ٢/٢٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٧

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢/٢٩٠

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٣٣

(٥) الهمع ٣/٢٥٧

(٦) الهمع ٥/٢١٦ ، وينظر ٣/٢٥٦ أيضاً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور :

استقبح سيبويه عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور فقال : [1] « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ وهذا أبوك وعمروٍ ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين ». وقُبح عطف الظاهر على الضمير المجرور كما يبدو في كلام سيبويه علته أن الضمير المجرور جمع أمرين : اتصاله بما قبله من حرف أو اسم فلا يجوز فصله مما قبله فهو كالجزء منه ، فكما لا يجوز أن تعطف على الدال من كلمة "زيد" مثلاً لا يجوز أن تعطف عليه وحده ، والأمر الثاني أنه قام مقام التنوين وعاقبه تقول : ضيفٌ فتنوّن فإن أضفت قلت: ضيفك فقام الضمير المجرور مقام التنوين .

وقد أجاز سيبويه هذا العطف إذا اضطر الشاعر وأنشد : [2]

أَبَك أيُّهْ بـيَ أو مُصـدَّر ... مـن حُمْرِ الجِلّةِ جَابٍ حَشْوَرِ [3]

كما أنشد أيضاً : [4]

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا ..... فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

---

(١) الكتاب ٢/٣٨١

(٢) نفسه ٢/٣٨٢

(٣) وهو مجهول القائل . ومعنى : أبك : ويلك ، وأبّه : أي ادعُ ، والمصدَّر : الشديد الصدر ، والجلّة : المتقدمة في السن ، والجأب الغليظ . وهو في التحصيل ٣٧٧ ، الضرائر ابن عصفور ١٤٧ ، والارتشاف لأبي حيان ٢/١٥٧ والبحر المحيط ٢/١٥٧

(٤) الكتاب ٢/٢٨٣ . والبيت مجهول القائل وسيأتي الكلام عليه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمبرد تبع لسيبويه في موقفه من عدم جواز عطف الظاهر على الضمير المجرور. على أنه غالى في موقفه ، فقد عرض في الكامل لقوله تعالى[1] : " لكن الراسخون في العلم منهم والمقيمين الصلاة " فقال [2] : « ومن زعم أنه أراد ومن المقيمين فمخطئ في قول البصريين ؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة ، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب وقرأ حمزة : " الذي تسالوءن به والأرحامِ " [3] ، وهذا مما لا يجوز عندنا إلاّ أن يضطرإليه شاعر ، كما قال [4] : " ... فما بك والأيامِ ... " [5] . وقد جاء في تفسير القرطبي أن أبا العباس المبرد قال:« لوصليت خلف إمام يقرأ "ما أنتم بمصرخيّ " [6] واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ " لأخدت نعليّ ومضيت » . أمّا قراءة الجر في الأرحامِ " فهي قراءة سبعية قرأ بها حمزة من السبعة ومن غيرهم : النخعي وقتادة والأعمش وابن مسعود وابن

---

(١) سورة النساء (١٦٢) .

(٢) الكامل ٩٣١/٢

(٣) النساء (١) .

(٤) البيت كما ذكر مجهول القائل وهو في معجم شواهد العربية ٦١/١ ، ومعجم شواهد النحو ٣٢٩/٣٠٠ والمعجم المفصل ٢٠٧/١ . ويضاف إليها : معاني الزجاج ٧/٢ ، إعراب النحاس ٣٩١/١ ، التبصرة ١٤١/١ حجة القراءات / لأبي زرعة ١٩٠ ، شرح المقدمةالمحسبة ٤٣٠/٢ ، تفسير الرازي ١٣٢/٣ ، التخمير ١٣١/٢ الضرائر/ ابن عصفور ١٤٧ ، شرح الكافية ٣٢/١ ، الجامع القرطبي ٢/٥ ، البحر المحيط ١٥٥/٢ .. ١٦٦/٣ كاشف الخصاصة ٢٤٥ ، ائتلاف النصرة ٦٣ ، الفرائد الجديدة / السيوطي ٧٦٠/٢.

(٥) الجامع ٢/٥

(٦) إبراهيم (٢٢) والشاهد فيها كسر الباء من " مصرخيّ " وهي قراءة سبعية وسيأتي الكلام عليها مستقلاً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عباس ويحيى بن وثاب وطلحة ، وأبان بن تغلب والحسن البصري ومجاهد وأبو إياس [1] وقد بسط الأنباري الكلام على هذه المسألة في الإنصاف ، وجعل البصريين والكوفيين على طرفين متناقضين ، فالكوفيون يؤيدون المسألة ويحتجون لها، والبصريون يدفعونها بأدلتهم ويُمنعونها [2]. وليس الأمر كما صوّر الأنباري . جاء في مجالس العلماء للزجاجي : « ولو قلت : مررت به وزيدٍ » كان غير جائز عند البصريين البتةَ إلاّ في ضرورة الشعر . وقد قبّحه الكوفيون وأجازوه على قبحه » [3] فالكوفيون يجوزونه على قبح وليس إجازة مطلقة كما ذكر الأنباري وغيره [4]. وإذا ما استشرنا الكوفيين أنفسهم وجدنا الفراء يقول [5] : « حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام " قال هو كقولهم : " بالله والرحمِ " وفيه قبح ؛ لأن العرب لاترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُنّي عنه ». وقد نسب إليه الأشموني اجازة ذلك إذا أكّد الضمير ونسب إليه إجازته : "مررت بك نفسك وزيدٍ " و"مررت به نفسه وزيدٍ " و"مررت بهم كلهم وزيدٍ " [6] . وليس في معاني القرآن . وقد ذكر النحاس

---

(١) السبعة ٢٢٦ ، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٢٦٦/١ ، والبحر المحيط ١٦٧/٣ .

(٢) الإنصاف المسأله (٦٥) ٤٦٣/٢ - ٤٧٤ .

(٣) مجالس العلماء ٣٢١

(٤) نحو : ابن عصفور /الضرائر ١٤٩ ، وابن مالك / شرح التسهيل ٣٥٧/٣ والرضي / شرح الكافية ٣٢٠/١ ، وابن هشام / أوضح المسالك ٣٥٣/٣ ، والسيوطي / الهمع ٢٦٨/٥

(٥) معاني القرآن ٢٥٢/١ ، وقد ذكر الأنباري في معرض حديثه أربع آيات استشهد بها الكوفيون على جواز هذه المسأله ، منها الآية المذكوره . وقد عرض الفراء للثلاث الأخريات ، البقرة (٢١٧ ١٤١/١ والنساء (١٢٧) ٢٩٠/١ ، والحجر (٢٠) ٨٦/٢ .

(٦) شرح الأشموني ٢١٣/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أيضاً أن هذا العطف قبيح عند الكوفيين [1] ، وأردف قائلاً : [2] « ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته » وقد ذكر النحاس علة هذا المنع عند المازني فقال : [3] « قال أبو عثمان المازني المعطوف والمعطوف عليه شريكان لايدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر فكما لا يجوز مررت بزيدٍ و " ك" فكذا لا يجوز " مررت بك وزيدٍ " » وقد رد ما ذهب إليه المازني ابنُ عصفور قال : [4] « هذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات. وإلا فقد يجوز في باب العطف مالا يجوز عكسه ، ألا ترى أنك تقول : رب رجل وأخيه وكل رجل وضيعته ولا يجوز عكس ذلك لأن "رب" و "كلاً" لا يدخلان مباشرة إلاّ على النكرات ».وقد حاول ابن جني تسويغ القراءة مع التزامه مذهب البصريين ، قال : « وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على مارآه فيها أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها" [5]. وقد حاول أبو زرعة المحاولة نفسها ، وذكر أن عطف الظاهر على المضمر إنما ينكر إذا لم يجرِ له ذكر فأما إن تقدم له ذكر فحسن [6]،وهذا مما انفرد به أبو زرعة . أما الرضي فقد غالى في موقفه مغالاة شديدة وقال : « والظاهر أن حمزة جوّز ذلك بناء على

---

(١) إعراب القرآن ٤٣١/١

(٢) نفسه ٤٣١/١

(٣) نفسه ٤٣١/١

(٤) شرح الجمل الكبير ٢٤٣/١-٢٤٤

(٥) الخصائص ٢٨٥/١

(٦) حجة القراءات ١٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع »[1] . وهذه جسارة مردودة فالقراءات السبع متواترة وقد أجمع على ذلك العلماء الذين يعتد برأيهم . أما قوله إن حمزة كوفي[2]، فلو سلمنا بوجود مدرسة كوفية في هذا الوقت المبكر فإن الحسن البصري[3]، وقتادة[4] بصريان وقد قرأبها . ثم أليس الفراء كوفياً ؟ ومع ذلك فقد قبحها .

أما من أجاز هذه المسألة من النحاة فقد ذكر ابن مالك إضافة إلى الكوفيين : يونس والأخفش وأبا على الشلوبين[5] وزاد البغدادي قطرباً[6]. وقد عرض الأخفش للقراءة التي ردها المبرد وذكر قراءتي الجر والنصب ورجح النصب[7].وذهب الرضي إلى أن الجرمي وحده أجاز العطف على الضمير المخفوض المتصل بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو : "مررت بك أنت وزيدٍ" قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع[8] وعلّق قائلاً : « وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك مع أنّ تأكيد المجرور

---

(١) شرح الكافية ٣٢٠/١

(٢) وهو حمزة بن حبيب الزيات صارت إليه الإمامة بعد عاصم أخذ عنه الكثير أبرزهم الكسائي وتوفي سنه ١٥٦ أو ١٥٨. طبقات ابن سعد ٣٨٥/٦ ، سير أعلام النبلاء ٩٠/٧ وطبقات القراء ٢٦١/١

(٣) مضت ترجمته وهو إمام أهل البصرة توفي ١١٠هـ

(٤) وهو قتادة بن دعامة السدوسي البصري الضرير ، ثقة مأمون أخذ عن الحسن توفي سنة ١١٧ أو ١١٨ هـ . طبقات ابن سعد ٢٢٩/٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ طبقات القراء ٢٥/٢

(٥) شرح التسهيل ٣٧٦/٣

(٦) الخزانة ١٢٤/٥

(٧) معاني القرآن ٢٢٤/١

(٨) شرح الكافية ٣٢٠/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجار أقرب وأخف ».[1]

وقد دافع ابن خالويه عن قراءة حمزة قال : [2] « إن حمزة كان لا يقرأ إلا بأثر » ودافع أبو حيان عن هذه القراءة دفاعاً مجيداً وقال : [3] « ماذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية [4] من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك .. ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ... ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ».

وإذا ما عدنا إلى المسأله وجدنا أن حجج البصريين وفي مقدمتهم سيبويه إنما هي محاوله لتسويغ رد هذا التركيب والحجر عليه وعدم استعماله .

أما فيما يتعلق بالمبرد فلم يكتف برد القراءة المذكورة فما يخص المجرور بل ردَّ

---

(١) نفسه ٣٢٩/١

(٢) إعراب القراءات السبع ١٢٩/١

(٣) البحر المحيط ١٦٧/٣ وينظر أيضاً ١٥٦/٢

(٤) هو عبد الله بن عطيه الدمشقي ، إمام ثقة توفي ٣٨٣هـ غاية النهاية ٤٣٣/١

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الجر علي سيبويه في بيتين حملا على تقدير الجار أما الأول فبيت زهير : [1]

بدالِيَ أَنّي لستُ مُدْركَ ما مَضَى

ولا سابقٍ شيئاً إذا ما كان جائيا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن المبرد ردّ الجر في هذا البيت على سيبويه ١٠٤/٩ وقد ذكر سيبويه هذا البيت سبع مرات ستاً منها بجر " سابق" وواحدة بنصبها ١٦٥/١، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤. وقد نسبه لزهير في خمسة مواطن ولصرمة الأنصاري في موطن ، ٣٠٦/١. ولم ينسبه في موطن ، ١٥٥/٢ . وقد ذكر البغدادي في الخزانة ١٠٥/٩ أنه لابن رواحة . وهذا البيت في ديوان زهير ١٦٩ بشرح الأعلم ، ونقل الأعلم عن الأصمعي في مقدمة القصيدة أنها لاتشبه كلام زهير . والبيت في معجم شواهد العربية ٤٢١/١ ، ومعجم شواهد النحو ٣١٥٣/٤١٠ ، والمعجم المفصل ١٠٦٥/٢ ، ويضاف إليها : شرح أبيات سيبويه /النحاس ١٣٢ ، المحلّى ١٠٠ ، شرح عيون الإعراب ٤١٢ ، الحلل ١١٠ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٨٨ ، التخمير ٢٥٣/٣ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٤٤/٢ اللباب ٣٨٤ ، الضرائر لابن عصفور ٢٨٠ ، البسيط ٣٢٧/١ ؛ ٣٧٨ ؛ ٣٨١ ، ٦٤٥/٢ ؛ ٧٩٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨١/١ ، ٥٢/٢ ، ٤٧/٤ ، المساعد ٣٠٠/٢ المطالع السعيدة /السيوطي ١٩٢/١ ، الفرائد الجديدة ٤٤/١ ٧٦٨/٢

والشاهد فيه إضمار الجار في "سابق" . أما البيت الثاني فهو : [1]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

والشاهد فيه تقدير الجار في " ناعبٍ " ، وسيبويه يحمل ذلك كله على الغلط .

---

(١) وقد ذكره سيبويه ثلاث مرات إحداها بالنصب ١٦٥/١ ومرتين بالجر ٣٠٦/١ ، ٢٩/٣ وقد نسبه مرتين للأخوص الرياحي، ومرة للفرزدق ٢٩/٣ ، ولم أجده في ديوانه بتحقيق الأستاذ علي فاعور . وفي نسب هذا البيت اضطراب شديد، وقد رأيت أن أثبت ما اطلعت عليه. فقد ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني أن القصيدة التي أخذ منها هذا البيت تنسب لأبي ذؤيب الهذلي ٨٧١/١ . وتم قصيدة على غرار هذا البيت لأبي ذؤيب في كتاب شرح أشعار الهذليين ٤٢/١ . وذكر الجاحظ في البيان أنه لأبي الأحوص الرياحي (بالحاء) ٢٦٠/٢ . وقال الآمدي في المؤتلف : " قال ابن برى النحوي - رحمه الله- أهمل صاحب الكتاب الأحوص الرياحي وهو الأحوص بن زيد بن عمرو بن عتاب القائل :و ذكر البيت " وذكر أن الأحوص (بالحاء) هو زيد بن عمرو بن عتاب (٦٠) وهما على هذا شخصان وكلاهما رياحي وقيل بربوعي وهو الجد الأعلى لهما . وقد نسبه البغدادي في الخزانه للأحوص "بالحاء" ونسب ذلك للجاحظ ولم يقل به كما مرّ ١٥٩/٤ وذكر أيضاً في الخزانة أن صاحب المؤتلف أهمل الأحوص وهو قيس بن زيد ١٥٩/٤ والنص ليس كما هو في المؤتلف كما رأينا ، يضاف إلى كل ذلك أن محقق الكتاب ذكر في المرتين اللتين نسب فيهما البيت للأحوص أنه في الأصل الأحوص (بالحاء) ولقد ذكرت هذا لكثرة الاختلاف والاضطراب في نسبة هذا الشاهد . والخلاصة أن في الأمر لبساً وتصحيفاً شديدين وربما كان هذان الشخصان اللذان يتنازعان البيت عند النحاة شخصاً واحداً ، أو ليس ثم شاعرٌ باسم الأحوص الرياحي أو البربوعي. والبيت في معجم شواهد العربية ٤٣/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٩٢/٢٨٤ والمعجم المفصل ٥٢/١ ويضاف إليها : شرح أبيات سيبويه / النحاس ١٣٢ ، ١٦٧ ، ٢٩٠ ، المحلى ١٠٠ ، عبث الوليد ٩١ ، درة الغواص ٦٣ ، الخلل ١١١ الكشاف ٥٨١/٢ ، ٤٣٦/٣ ، التخمير ٢٥٣/٣ ، الضرائر /لابن عصفور ٢٨٠ اللباب ٣٨٥ ، الجامع ٥/٥ ، شرح التسهيل ٣٨٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، والارتشاف ٣٣٣/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال : « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : "هم" كما قال : " وسابق شيئاً اذا كان جائياً »[1] وسيبويه لا يجيز إضمار الجار بعامّة[2]،وأجاز أضماره بعد هلاّ ولولا[3]،وقبل لفظ الجلالة[4]؛ وفهم ابن مالك الغلط في عبارة سيبويه الآنفه الخطأ فقال: « وهذا غير مرضي منه رحمه الله فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع »[5]والصحيح أن مراد سيبويه بالغلط هو التوهم ، أي الحمل على المعنى[6]. وسيبويه والمبرد لا يختلفان في عدم جواز إضمار الجار وبقاء عمله[7] ، إلا أن سيبويه سجل وجوده في البيتين والمبرد ردّ ذلك .

والحق أن هذا كله وارد عن العرب وقد تحمله النحويون وغيرهم . أما ما تقدير الجار فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرينَ درجة[8]؛اي بخمس وعشرين وقوله عليه الصلاة والسلام " خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجّل ثلاثٍ" ؛ أي في ثلاث[9] .

---

(١) الكتاب ١٥٥/٢

(٢) ينظر الكتاب ٩٤/١ و ١١٥/٢

(٣) نفسه ٢٦٩/١

(٤) نفسه ١٦٠/٢

(٥) شرح التسهيل ٥٢/٢

(٦) ينظر المغني ٦٢٢ ، والاتقان ٣٢١/٢

(٧) وقد ذكر المبرد في المقتضب عدم جواز اضمار الجار : ٣٣٦/٢ ، ٣٤٨/٢ ، ٦١/٣

(٨) صحيح البخاري ١٦٦/١ ويروى بروايات أخرى ، وهو أيضاً في شرح التسهيل ١٩٣/٣

(٩) وهو في شواهد التوضيح ٥٨ ، وشرح التسهيل ١٩٣/٣ ، ٢٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحكى يونس : " مررت برجل صالحٍ إلاّ صالحٍ فطالحٍ[1] ؛ أي إن لم أمرّ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ. وروي عن العجاج أنه كان إذ سئل كيف تجدك قال : " خيرٍ عافاك الله" [2] أي بخير . وهذا فضلا عما ورد من الشعر .

أما العطف على الضمير المجرور فقد روي منه قوله عليه الصلاة والسلام [3]: « إنما مثلكم واليهودِ والنصارى » ، وقول بعض العرب فيما حكاه قطرب عنهم[4] : « ما فيها غيره وفرسِه » وهذا فضلا عمّا ورد من القراءات التي خرجت على عطف الظاهر على الضمير المجرور[5] ، وما روى من الأشعار وهذا يؤكد أن هذه الظاهره أوسع من أن تنحصر في الشعر. وإذا نظرنا إلى هذه المسألة بعامه فليس بين المبرد وسيبويه كبير خلاف إلا في حدة لهجة المبرد وتلحينه القراءة المذكورة وهي قراءة سبعية لاترد بحال، وموقفهما ومن تبعهما مدفوع بهذه الأدلة الكثيرة. فسبيل اللغوي أن يصف ما بين يديه من الاستعمالات اللغوية ، وليس له أن يحكم عليها بالخطأ أو الرداءة .

---

(١) شرح التسهيل ١٩٢/٣

(٢) إعراب القراءات السبع / لابن خالويه ١٢٩/١ ، ونسب الفارسي لرؤبة " خيرٍ والحمد لله" . ايضاح الشعر ٦٣

(٣) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ وروايته صحيح البخاري : « مثل المسلمين واليهود والنصارى ... » ١٤٦/٤ ولا شاهد فيه.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٦/٣ ، أوضح المسالك ٣٥٣/٣ ، والمساعد ٤٧١/٢ ، والبحر ١٥٦/٢ ، الهمع ٢٦٨/٥

(٥) نحو قوله تعالى : " وكفر به المسجد الحرام " البقرة (٢١٧) ينظر البحر المحيط ١٧٦/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العطف على معمولي عاملين[1] :

يكاد النحاة يجمعون على منع العطف على معمولي عاملين مختلفين، وحجة المنع أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر ولا يجوز ذلك، والحرف الواحد عندهم لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد، وحرف العطف أضعف من أن يقوم بوظيفة عاملين مختلفين، والعطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد، وهذا كله ممتنع. قال ابن السراج: [2] «اعلم أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع ليَنوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيدٌ وعمرو فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد صارت ترفع كما يرفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على المنصوب.... وكذلك في الخفض.... فلو عطفت على عاملين أحدها يرفع والآخر ينصب لكنتَ قد أحلت، لأنها كان تكون رافعة ناصبة في حال» وقال أيضاً : [3] «فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة أو أكثر من ذلك».

وقد عرض سيبويه لبيت الأعور الشَّنِّي : [4]

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مَقَاديرُهَا

---

(١) ويطلق عليه الكثير من النحاة العطف على عاملين تجوّزاً على حذف المضاف.

(٢) الأصول ٢/٦٩.

(٣) نفسه ٢/٧٥.

(٤) الكتاب ١/٦٤. والأعور الشَّني هو بشر بن منقذ أحد بني شَّن ، لقب بالأعور ببيت قاله . وقد اشترك مع علي بن أبي طالب رضي الله عن في موقعة الجمل. ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٥٣٤. والمؤتلف ٤٥، والسمط ١/١٢٧. والبيت في معجم شواهد العربية ١/١٧٢، معجم شواهد النحو ١/٤٠١/١٠٨٥، والمعجم المفصل ١/٣٨٨، يضاف إليها: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٩، البسيط في شرح الجمل ١/٣٥٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فليس بآتيك منْهيّها ولا قاصرٌ عنك مأمورُها

وأردف قائلاً:[1] «وقد جرَّهُ قوم فجعلوا المأمور للمنهي والمنهي هو المأمور، لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه كما قال جرير:[2]

إذا بعضُ السّنينَ تَعَرّقتْنا كفى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيم

كما عرض لقول النابغة الجعدي[3]

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحاً ولا مُسْتَنكَراً أن تُعَقّرا

وأردف قائلا[4]: «كأنه قال ليس بِمعْروفٍ لنا أن نردها صحاحاً ولا مستنكرٌ عقرها والعقر ليس للرد، وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد ويؤنث لأنه من الخيل».

وتخريج سيبويه لرواية الجرّ في البيتين المذكورين إنماهومحاولة لرد العطف على معمولي عاملين مختلفين. فمذهب سيبويه أنه لا يجوز العطف على عاملين، وقد ذكر الأعلم أن وجه الاستشهاد في البيت الأول هو جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبياً[5]، أما رواية الرفع في "قاصر" فهي من باب عطف جملة على جملة و "قاصر" مرفوع على أنه خبر الابتداء، كما يقال: "ليس زيدٌ

(١) الكتاب ٦٤/١.

(٢) ديوانه ٦٣٥ . هو من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك والشاهد تأنيث "تعرقتنا" ؛ لإضافته إلى السنين. وهو من قبيل الإخبار عن المضاف إليه ، إذا كان المضاف بعضاً منه.

(٣) الكتاب ٦٤/١. والبيت في ديوانه ٥٠. والنابغة الجعدي هو قيس بن عبدالله وقيل عبدالله بن عيسى ، وهو من المخضرمين توفي ٦٥هـ ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١ والشعر والشعراء ٢٨٩/١ والأغاني ١/٥ والبيت في المقتضب ١٩٤/٤، الأصول ٧٠/٢، التحصيل ٨٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤١/١.

(٤) الكتاب ٦٤/١.

(٥) لأن أصل الكلام " ليس منهيها آتيك ولا قاصراً مأموره " ولكنه قال : مأمورها، فأعاد الضمير على غير اسم ليس وهو منهيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائماً ولا عمروٌ منطلقٌ. أما الإشكال ففي رواية الجر، فسيبويه يجعله من باب "ليس أمَةُ اللهِ بذاهبةٍ ولا قائمٍ أخوها"،فتكون قد عطفت خبراً على خبر. ووجه الإشكال أن الخبر في هذا التخريج لا يعود منه ضمير على اسم ليس إذ يصبح التركيب "ليس منهيُّها بآتيك ولا قاصرٍ مأمورُها" ، فأعاد الضمير على الأمور وليس على المنهي، فيكون الخبر بذلك غير مرتبط بالاسم الذي هو المنهي ، وهذا لا يجوز . ولكن سيبويه تأول ذلك بأن المنهي وإن لم يكن هو الأمور ، فإنه من الأمور فمنهي الأمور أمور . فصار بالتأويل ليس بآتيك الأمورُ ولا قاصرٍ بعضُها ، فجعل بعض الأمور أموراً . فهو من قبيل الإخبار عن المضاف إليه إذا كان المضاف بعضاً منه وجعله كقول جرير المذكور "إذا بعض السنين..." . وصنع بـ "مستنكرٍ" في البيت الثاني ما صنع بـ "قاصر" ، وجعل الضمير المنصوب بـ "نردّ" يعود إلى الخيل وليس يعود إلى الرد؛ لأن رد الخيل وإن كان غير الخيل فإن الرد ملتبس بها وكأنه منها، والعقر متصل بضميرها فكأنه اتصل بضمير الرد؛ حيث كان من الخيل فيكون التقدير على هذا فليست بمعروفةٍ خَيْلُنا رَدُّها ولا مَسْتَنْكَرٍ عَقْرُها [1].

والمبرد لا يختلف مع سيبويه في عدم جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، ولكنه يرى أن الجر لا يمكن حمله في البيتين السابقين إلا على العطف على معمولي عاملين؛ لأنه إن حمل على عطف خبر على خبر فقد حصل ما هو أشد وأنكى، وهو عدم عودة الضمير من الخبر إلى اسم ليس كما ذكر آنفاً ، ورَفْضَ محاولة سيبويه، وتأويله لإعادة صياغة التركيب صياغة تفضي إلى ربط هذا الضمير من جديد بالاسم . قال في المقتضب [2]: «أما الخفض فيمتنع ؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما "الباء" و "ليس" . فكأنك قلت : "زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرو . فتعطف

(١) ينظر أيضاً شرح أبيات السيرافي ٢٣٨/١-٢٤٢، والتحصيل ٨٣-٨٦.

(٢) المقتضب ١٩٥/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على "في" وعلى المبتدأ ". وأردف قائلاً: [1] «وكان سيبويه يجيز رواية الجر في هذا والذي قبله فيقول: ولا قاصرٍ ولا مُسْتَنْكَرٍ ، ويذهب إلى أن الرد متصل بالخيل وأن المنهيّ متصل بالأمور ، فإذا رد إلى المنهي فكأنه رد إلى الأمور... وليس القول عندي كما ذهب إليه" وانتهى إلى قوله [2]: «وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازه».

والمبرد محق في رده تأويل سيبويه لرواية الجر ، فهي ظاهرة التكلف والتعقيد ، فالمأمور لا يكون من المنهي وإن كان أموراً ، وكذلك العقر لا يجوز أن يضاف إلى ضمير الرد فليس الرد بالخيل ولا العقر واقعاً به. وذكر الأعلم رد المبرد وقال: [3] «والرد عليه فيما تأوله صحيح والرد على العرب من الاعتداء وأشد التعسف والاجتراء» . وينبغي الإشارة هنا إلى شيء لم أرَ أحداً أشار إليه ممن تعرض للبيتين. فقد قال سيبويه في بيت الأعور الشَّنِّي: «وقد جرّه قوم»، فدل ذلك على أن الجر رواية فيه، بينما قال في بيت النابغة وقد يجوز أن يجر فدل ذلك على أن الجر فيه مما يحتمله الإعراب حملاً على الأول ، وليس رواية وبهذا افترقا؛ ولهذا يؤخذ على المبرد رده رواية الجر في البيت الأول ؛ لأن سيبويه لم يروها إلا وقد سمعها وهو ثقة فيما يرويه. فكان ينبغي أن يصفها وأن يجد تخريجاً لها وهذا ما فعله سيبويه ، ومن هنا يظهر المبرد على أنه أكثر معيارية من سيبويه وأن هذا الأخير أقرب إلى روح اللغة منه.

ولم يكتف المبرد برد الجر على سيبويه في البيتين المذكورين، بل غالى في

---

(١) نفسه ٤/١٩٦ - ١٩٩

(٢) نفسه ٤/٢٠٠.

(٣) التحصيل ٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رفضه للعطف على معمولي العاملين المختلفين قائلاً[1]: «وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه، وقد قرأ بعض القراء: «واختلافِ الليلِ والنهارِ وما أنزلَ اللهُ من السماء من رِزْقٍ فأحيا به الأرضَ بَعْدَ موتِها وتَصْريفِ الرياحِ آياتٍ لقومٍ يعقلون" [2]؛ فعطف على "إن" وعلى "في" وهذا عندنا غير جائز". أما غير الجائز عند المبرد في هذه القراءة فهو نصب "آياتٍ"؛ لأن الواو تنوب عن (إن) و (في) في الآية السابقة «إن في السماوات والأرض لآياتٍ»[3]. وعلى هذا فإن القول بالنصب في (آيات) يُفضي إلى القول بالعطف على معمولي عاملين. وهذه قراءة حمزة والكسائي من السبعة ومن غيرهم يعقوب والأعمش والجحدري[4]. وقال النحاس تعليقاً عليها[5]: «اختلف النحويون فيه، فقال بعضهم:النصب فيه جائز وأجاز العطف على عاملين فممن قال هذا: سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وأنشد سيبويه:[6]

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امْرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

... وكان أبو إسحاق يحتج لسيبويه في العطف على عاملين». وهذا كلام غاية في الغرابة. فقد رأينا سيبويه يُكْرهُ الشواهد في سبيل الفرار مما نسبه إليه النحاس، والبيت الذي ذكره لم يستشهد به سيبويه على ما ذكره، بل قدر "كلاً"

---

(١) المقتضب ١٩٥/٤.

(٢) سورة الجاثية (٥). وقد أعاد الكلام على هذه الآية مرتين في الكامل : ٣٧٥/١ ، ١٠٢/٢.

(٣) الجاثية (٢).

(٤) السبعة في القراءات ٥٩٤، البحر المحيط ٤٣/٨.

(٥) إعراب القرآن ١٤٠/٤-١٤١.

(٦) البيت لأبي دؤاد الأيادي، وهو جارية بن الحجاج وقيل حنظلة بن الشرقي . وهو شاعرجاهلي ، وأحد نعّات الخيل المجيدين ، ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣٧/١، الأغاني ٣٧٣/١٦، والسمط ٨٧٩/٢ ، و الخزانة ٥٩٠/٩. والبيت في الأصمعيات ١٩١، ومعاني الزجاج ٤٣٤/٤، الأصول ٧٠/٢ ، الإنصاف ٤٧٣/٢. شرح التسهيل ٣٨٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محذوفة ، وشركت الواو بين الجملتين في "تحسبين" فقط ، وقول سيبويه معلقاً على هذا البيت : [1] «فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب . وجاز كما جاز في قولك: ما مثل عبدالله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت ولا مثل أخيه» لا يحتمل التأويل. وسيبويه لم يذكر الآية المذكورة في الكتاب مطلقاً. ولا احتج له أبو اسحاق الزجاج بشيء من هذا [2].

أما الفراء فما نسبه ، إليه النحاس فصحيح فقد عرض للآية المذكورة وقال : [3] «تقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب، يرد على قوله "إن في السموات والأرض لآيات"» ومضمون كلام الفراء إجازة العطف على معمولي عاملين في هذه الآية. وهذا يخالف ما نسبه إليه ابن مالك من المنع [4]، ونص ابن عقيل في المساعد على أن إجازة الفراء مشروطه بتقديم المجرور المعطوف [5] .

أما الأخفش فقد أجاز ذلك ولكن بشرط أن يكون أحدهما جاراً وأن يتصل المعطوف بالعاطف [6]،وذكر ابن هشام أن أبا علي الفارسي نقل الجواز مطلقاً عن جماعة منهم الأخفش[7] . ونص ابن عقيل على أن للأخفش قولين في هذه المسألة الأول الإجازة والآخر المنع [8].

---

(١) الكتاب ٦٦/١.

(٢) ينظر في معاني القرآن، وإعرابه ٤٣٢/٤.

(٣) معاني القرآن ٤٥/٣

(٤) شرح الكافية ٣٢٥/١

(٥) المساعد ٤٧١/٢ ونسب ذلك أيضاً إلى الكسائي والزجاج والفراء.

(٦) شرح التسهيل ٣٧٨/٣.

(٧) المغني ٦٣٢.

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧١/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عرض الزجاج للآية المذكورة وأجاز العطف على عاملين بشرط تقديم المجرور المعطوف [1] وذكر أن بعض النحويين أبوا، إلا الرفع في "آيات" [2] وقال: «وهذا أيضاً عطف على عاملين ؛ لأنه يرفع "آيات" على العطف على ما قبلها كما خفض "واختلاف" على العطف على ما قبلها ويكون معطوفاً إن شئت على موضع إن وما عملت فيه..»[3] والزجاج -كما نرى- يحمل الرفع والجر في "آيات" على العطف على عاملين.

وأجازه الشنتمري وعرّض بسيبويه ، ووسمه بالغفلة والسهو وخالف الأخفش في شرطه . إذ اشترط تعادل المتعاطفات فأجاز في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرو؛ لاستواء آخر الكلام وأوله ولم يجز زيد في الدار والحجرةِ عمرو ؛ لعدم استواء آخر الكلام وأوله [4]. وردّه الرضي وقال: «يلزمه تجوير مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو أخوه، وإن زيداً خرج غلامه وبكراً أخوه ؛ لاستواء أول الكلام واخره وهو لا يجيزه»[5] وردّ الرضي لا يلزم الأعلم؛ لأن مضمون كلام الأعلم اشترط الجار في المسألة.

وإذا أنعمنا النظر في اشتراط الأخفش على كون أحد العاملين جاراً واتصال المعطوف بالعاطف وجدناه محاولة للقياس على التراكيب المسموعة،غير أنه يصبّ اهتماهه على اتصال العاطف بحرف الجر؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المجرور وحرف العطف . إلا أن كلامه يخلو من النظر إلى ترتيب الجملة السابقة على حرف العطف

---

(١) ذكر هذا الشرط ابن عقيل في المساعد ٢/٤٧١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣٢.

(٣) نفسه ٤/٤٣٢.

(٤) التحصيل ٨٥.

(٥) شرح الكافية ١/٣٢٥. وممن أجاز العطف على معمولي عاملين من النحاة المتأخرين الزمخشري في الكشاف ٣/٥٠٨، وابن هشام في المغني ٦٣٤، والكافيجي شيخ السيوطي في الهمع ٥/٢٦٩. وذكر السيوطي في الهمع ٥/٢٦٩-٢٧١ سبعة وجوه لهذه الإجازة وجُلها وجوه مفترضة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستدراك الأعلم عليه في اشتراطه تعادل المتعاطفات ، إنما هو وضع للتركيب بمجمله في قالب المسموعات دون إحداث أي تغيير فيه. وما اشترطه الأعلم لا يكاد يشذّ عنه تركيب مما ورد من هذه التراكيب فالمتعاطفات فيها متعادلة. ومن الشواهد الدائرة على هذه التراكيب، من غيرما ذُكر قول أبي العالية:[1]

فقال لي المكيُّ أمّا لزوجةٍ ... فَسَبْعٌ وأمّا خُلّةٍ ثماني.

وقول أبي النجم العجلي [2]:

أوصَيْتُ من بَرَّةَ قَلْباً حَرّا ... بالكلبِ خَيْراً والحماةِ شرا

وتعادل المعطوفات في البيتين ظاهر. ومن الناحية النظرية فلا شيء يمنع من التقديم والتأخير بين المتعاطفات، إلا أنهم استعملوا هذا التركيب بتعادل المتعاطفات؛ لأن هذا الأسلوب في العطف لا يخلو من المعاظلة والتعقيد وقد يفضي خلط المتعاطفات إلى لبس ينأى بهذا التركيب عما وضع من أجله وهو التخفف من إعادة المعطوف عليهما. ولعل حضور الجار كعنصر رئيسي في هذا التركيب العطفي يبين حرص الناطقين به على رفع اللبس ؛ لسهولة ملاحظة أثر ذلك الجار. أما ما نسب لبعض النحاة من تجويزهم هذا النمط من التركيب وإن لم يكن أحد العاملين جاراً ، أو من اشتراطهم عدم الترتيب فهو إمكانات غير مستعملة والفصل فيها هو الاستعمال وهو مناط المسألة. أما ردّ ما ورد عن العرب من الشواهد على هذه المسألة لتسير في ركاب القاعدة فمردود ولا يلتفت إليه ، فضلاً عن جرأة المبرد في رد القراءة السبعية.

(١) البيت لأبي العالية الرياحي وهو من التابعين توفي سنة (٩٠) أو (٩٦) هـ غاية النهاية ٢٤٨/١ والبيت في الكامل ٣٧٤/١ وشرح التسهيل ١٩٣/٣، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٢/٥. وهو في الكامل " ثمانٍ" بدون ياء وهو خطأ مطبعي على الأغلب.

(٢) أبو النجم هو الفضل بن قدامة راجز مشهور من عِجل. ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٢/٢ وطبقات فحول الشعراء ٥٣٧/٢ والأغاني ١٥٠/١٠. والبيت الكامل ٩٩٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نداء المعرّف بـ " أل ":

مما رسخته المدرسة البصرية عدم جواز نداء المحلى بأل قال سيبويه [1]:« اعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة » . وأورد تعليل أستاذه لذلك قائلا : [2] «وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال : يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام ».والمانع كما يبدو من كلام الخليل أنّ المعرّفين لا يجتمعان على اسم واحد وأداة النداء نابت عن الألف واللام فلا وجه لاجتماعهما. إلا أن سيبويه أنشد : [3]

من اجلك يالتي تيّمتِ قلبي وانتِ بخيلةٌ بالودِّ عنّي [4]

وقال : شبّهه " بيا الله " . وقال الأعلم [5]:« الشاهد فيه دخول النداء على الألف واللام في قوله (يالتي) تشبيهاً بقولهم : " يا ألله " للزوم الألف واللام لها ضرورة ولا يجوز ذلك في الكلام » . وقال أبو سعيد السيرافي : [6] « كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطعن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه ».ولا يختلف المبرد مع

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢

(٢) نفسه ١٩٧/٢

(٣) نفسه ١٩٧/٢

(٤) البيت مجهول القائل وهو في المقتضب ٢٤١/٤ و اللامات ٥٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٢٨ والإنصاف ٣٣٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ والخزانة ٢٩٣/٢

(٥) التحصيل ٣٠٥

(٦) حاشية الكتاب ١٩٧/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيبويه في أن دخول حرف النداء على" يالتي هنا من الضرورة [1]،ولم ينكر عليه رواية البيت إذ قال في المقتضب : [2] « وقد اضطر الشاعر فنادى يالتي ، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها وشبه ذلك بقوله : يا ألله اغفر لي ». أما البيت الذي رد روايته المبرد فهو بيت آخر ليس من شواهد سيبويه ، إذ قال في المقتضب : [3] «وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين: [4]

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أنْ تكسبانا شرًا

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا كما تقول : " يا رجلُ العاقل أقبل» . فالمبرد لايرى وجهاً لدخول الألف اللام لوجود ياءالنداء ، والشاعر يستطيع أسقاط الألف واللام دون أن يخل بالبيت. وقال الزجاجي : [5] « كان المبرد يرد هذا ويقول هو غلط من قائله أو ناقله ؛ لأنه لو قيل: " فيا غلامان اللذان فرًا .. " لاستقام البيت ». ومسألة دخول أداة النداء على المحلى بأل هي من

---

(١) والاختلاف بين سيبويه والمبرد أن سيبويه لا يجيز نداء الإسم الوصول المقترن بأل إذا سُمي به ينظر الكتاب ٣/٣٣٣ والمبرد يجيز ذلك. ينظر ردّ ابن ولاد ، حاشية المقتضب ٤/٢٤٢.

(٢) المقتضب ٤/٢٤١

(٣) المقتضب ٤/٢٤٣

(٤) هذا البيت مجهول القائل ولا يعرف له ضميمة وهو في معجم شواهد العربية ٢/٤٧٢ ، ومعجم شواهد النحو ٧٢٠ / ٣٣٥٦ ، والمعجم المفصل ٣/١١٦٠ ويضاف إليها : ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٧ ، وما يجوز للشاعر ٢٣٧ التبصرة ١/٣٥٥ ، التوطئه ٢٦٤ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢٧٤ الضرائر لابن عصفور ١٦٩ ، شرح التسهيل ٣/٣٩٨ ، شرح الكافية ١/١٤٦ المساعد ٢/٥٠٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٢ ، التدريب لأبي حيان ١٤٧ والفوائد الضيائية ١/٣٣٦

(٥) اللامات ٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مسائل الخلاف التي عرض لها الأنباري في الإنصاف [1]، وذكر أن الكوفيين اجتمعوا على جواز هذه المسألة بالبيت الذي أنشده وسيبويه " ... يالتي تيمت قلبي .. " والبيت الذي رده المبرد وجواز " يا ألله اغفر لنا ". ورد مذهب الكوفيين، وخرّج البيتين اللذَيْن استشهدوا بهما على إقامة الصفة مقام الموصوف [2] ؛ أي أن الشاعر أراد" يا أيتها التي " في البيت الأول ، و" يا أيها الغلامان" في البيت الثاني ، فأقام التي " والغلامان " مقام " أي". وهذا في الواقع مجرد دعوى يعوزها الدليل !!

وقد أجاز البصريون دخول أداة النداء على الاسم المحلى في ثلاث حالات : لفظ الجلالة "الله " كما ذكر سيبويه آنفاً ، والجملة المحكيه نحو : "يا الرجل منطلق" [3] . وقاس المبرد على هذا الاسم الموصول المسمى به نحو : " يالذي رأيته " [4] ووافقه ابن مالك [5] . وفصّل ابن سَعدان [6] ، فأجاز "يا الأسد شدة" ؛ لأن هذا ونحوه على تقدير" يا مثل الأسد شدةً "، ومنع " يا الرجل " ونحوه [7] ، ووافقه ابن مالك أيضاً . [8]

---

(١) المسألة (٤٦) ١/٣٣٥

(٢) الإنصاف ١/٣٣٨ وينظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٧ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٩

(٣) ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٣

(٤) وينظر شرح التسهيل ٣/٣٩٨ ، الهمع ٣/٤٧

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٩٨

(٦) ابن سعدان هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان كوفي المذهب وهو أحد قراء بغداد صنف كتاباً في النحو وكانت وفاته سنة ٢٣١هـ وترجمته في تاريخ بغداد ٥/٣٢٤ ومعجم الادباء ٦/٢٥٣٧ ، إنباه الرواة ٣/١٤٠ وبغية الوعاة ١/١١١ وطبقات القراء ٢/١٤٣

(٧) ارتشاف الضرب ٣/١٢٧

(٨) شرح التسهيل ٣/٣٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أجاز البغداديون دخول النداء على المحلّى مطلقاً،ونقل ابن السراج عنهم قولهم : [1] « لم نرَ موضعاً يدخله التنوين يُمنع من الألف واللام وينشدون " يا الغلامان ... " » .

إن تفسير البصريين لامتناع اقتران أداة النداء بأل التعريف بأنه كراهية لاجتماع معرفين على الاسم ليس مقنعاً ولا يقل عنه ماذهب إليه الرضي من أنّ "أل" معاقبة للتنوين فهي كالتنوين واستكره دخولها في المنادى المبني . [2] فهذه تعليلات أقرب إلى المنطق منها إلى طبيعة اللغة . ولعل هذه التعليلات قد فتحت الباب لتراكيب متخيلة لا علاقة لها بواقع اللغة.

وبرغم إجازة الكوفيين والبغداديين المطلقه لدخول أداة النداء على "ال" التعريف فالشواهد لاتتجاوز أصابع اليد الواحدة،وقد أحصيت منها خمسة شواهد؛ الشاهدين المذكورين وثلاثة شواهد أخرى . أما الأول فهو:[3]

عباسُ يالملك المتوجُ والذي ... عَرَفتْ له بيتُ العُلا عدنانُ

والثاني : [4]

إني إذا ما حَدَثٌ ألمّا ... أقولُ يااللهمَّ يا اللهمّا

---

(١) الأصول ٣٧٢/١

(٢) شرح الكافية ١٤١/١.

(٣) مجهول القائل وهو في الضرائر ١٦٩ وفيه "عدنانه" او أوضح المسالك ٢٤/٤ المقاصد ٢٤٥/٤ ، الهمع ٤٧/٣ ، شرح الأشموني ٢٦٥/٣

(٤) ينسب إلى أبي خراش الهذلي في النوادر ٤٨٥، وروايته فيه " إذا ما لمّ ألما " . وهو في المقتضب ٢٤٢/٤ والمحتسب ٢٣٨/٢ ، وأسرار العربية ٢١٢ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، الخزانة ٢٩٥/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الثالث فهو : [1]

وما عليكِ أن تقولي كلّما صليتِ أو سبّحتِ يااللهم ما

وهذه الشواهد جميعاً من الشعر مما يؤكد اقتصار هذه الظاهرة على الشعر.

وأياً كان تأويل تجنب العرب في الغالب اقتران أداة النداء بأل التعريف. فهي إمكانة من امكانات هذه اللغة ، وورودها ثابت فيها بما نقل الثقات ولا يقبل من المبرد ولا من غيره ردها ، ولا إعادة صياغة شواهدها بما يتماشى وقواعد النحاة. فليس هذا من شأن المشتغل باللغة ، وتصديه لذلك تجاوز مردود .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١) مجهول القائل وهو في جمل الزجاجي ١٦٤ أسرار العربية ٢١٢ ، رصف المباني ٣٠٦ ، الهمع ٣٤٧/٥ ، الخزانة ٢٩٦/٢

الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر :

لم يعرض المبرد للترخيم في غير النداء في كل من المقتضب والكامل إلا ما عرض له في المقتضب في باب " مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء" من حذف الياء من المضاف إليه في النداء . فقال : [1] « وأمّا قول رؤبة : [2]

إما تَرَيّني اليومَ أمَّ حَمْزِ قَارِبْتُ بَعْد عَنَقي وجَمَزي

فليس من هذا ولكنه قدر حمزة أولا مرخماً على قولك يا حارُ فجعله اسماً على حياله ، فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد ». والمبرد يقصد أن الشاعر لم يرخم حمزة هنا بل استعملها مرخمة . ومضمون كلام المبرد في تعليقه هذا أنه يجيز ترخيم غير المنادى على لغة من لا ينتظر . وقال ابن السيرافي : [3] « وكان أبو العباس يزعم أن الشاعر إذا اضطر إلى أن يرخم في غير النداء رخم ».وهذا يعضد إجازة المبرد للترخيم في غير النداء إلا أن المبرد يحمله على الضرورة . [4]

أما سيبويه فلم يتحدث عن حركة المرخم في غير النداء لأنه لايفرق – كما يبدو – في الترخيم بين المنادى وغير المنادى. فيجوز عنده الترخيم على اللغتين في النداء

---

(١) المقتضب ٢٥١/٤

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه (٦٤) وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها أبان بن الوليد البجلي،والعَنق والجمز : ضربان من المشي. ورؤبه هنا يصف نفسه بالكبر وتقارب الخطا . والبيت في : الكتاب ٢٤٧/٢ ، وأسرار العربية ٢١٧ ، والإنصاف ٣٤٩/١ وشرح التسهيل /لابن مالك ٤٣٢/٣

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٩٥/١

(٤) ذكر الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة محقق المقتضب في فهرس أبواب النحو / النداء « الترخيم في غير النداء ضرورة » ٧١/٤ كموضوع من الموضوعات التى تطرق إليها المبرد ، والمبرد لم يتطرق إلى هذا كما ذكر ، والصفحة التى أشار إليها المحقق لايوجد فيها غير بيت رؤبة المذكور ولم يستشهد به المبرد على ذلك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي غير النداء. ولكنه في غير النداء ضرورة [1] ؛ ولذلك نجده عندما تحدث عن لغة من لا ينتظر ذكر ثلاثة أبيات،بيتين منها من المرخم في غير النداء أحدهما بيت رؤبة السابق[2].

وذكر في باب مارخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً خمسة أبيات على لغة من ينتظر ، ردّ المبرد منها ثلاثة ؛ لأنه لا يجيز معاملة الاسم المرخم في غير النداء معاملة المنادى المرخم على لغة من ينتظر . ولعل إيراد سيبويه هذه الأبيات في باب ما رخم في غير النداء دفع بالدكتور محمد عبد الخالق عضيمة [3] والدكتور خالد عبد الكريم جمعه [4] إلى أن ينسبا إلى المبرد أنه منع الترخيم في غير النداء وليس كذلك ، وهو جائز باتفاق النحويين على لغة من لا ينوى رد المحذوف. [5] والابيات الثلاثة التي ردها المبرد أولها قول جرير : [6]

---

(١) ينظر في الكتاب ٢/٢٣٩ ، ٢٤٧ ، ٢٦٩ - ٢٧٢

(٢) والبيت الثاني بيت الأسود بن يعفر " وهذا ردائي عنده ..." وسيأتي ذكره. الكتاب ٢/٢٤٦

(٣) المبرد وأثره في علوم العربية ٧١

(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٤٣

(٥) الضرائر لابن عصفور ١٣٦

(٦) ذكره سيبويه ٢/ ٢٧٠ ونسبه لجرير وهو في ديوانه ٦٢٨ وفيه (أصبح حبل وصلكم رماما) . ينظر في معجم شواهد العربية ١/٣٣٥ ومعجم شواهد النحو ٦١٤ / ٢٥٧١ والمعجم المفصل ٢/٨١٨ . ويضاف إليها : شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٨ ، ضرورة الشعر للسيرافي ٨٦ ، ما يجوز للشاعر للقيرواني ٢٣٤ ، شروح سقط الزند ٤/١٦٤ ، شرح أبيات الجمل ٢٤٨ ، التخمير ١/٣٦٥ ، شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢٩٦ . المقرب ٢٠٦ ، الضرائر لابن عصفور ١٣٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥ ، اللباب ٣١٤ شرح الكافية ١/١٤٩ ، المساعد لابن عقيل ٢/٥٦١ ، شرح الألفية للمرادي ٤/٥٨ ، وشمس العلوم ٢/٢٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ألا أضحت حبالكم رِماما وأضحَتْ منك شاسعةً أماما

قال الأخفش الأصغر : [1] « أجراه في غير النداء لما اضطر كما أجراه في النداء وهذا من أقبح الضرورات ... وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة :

(وما عهدي كعهدك يا أماما)

على غير ضرورة وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرّفوك كيف مجراه متى وقع في شعر » وقال أبو سعيد السيرافي : [2] « كان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يجيزه ... وذكر أن الرواية : ... وما عهدٌ كعهدك يا أماما »

والثاني قول ابن أحمر : [3]

أبو حنشٍ يؤرّقنا وطلق وعمارٌ وآونة أثالا [4]

وأنشده السيرافي " يؤرقني " [5]، وذكر أن المبرد جعل " أثالا " معطوف على النون والياء من يؤرقني ، حتى لايضطر إلى القول بأنه مرخم على لغة من ينتظر، وقال السيرافي : [6] « والذي عندي في "أثالا" غير ما قال الفريقان وهو أن " أثال " لم يحذف منه هاء لأنه ليس في الأسماء " أثالة " ... ونصب أثالا بأذكر الذي قد دلّ عليه

---

(١) النوادر ٢٠٧ وهذا تعليق من زيادات الشُرّاح على النوادر

(٢) ضرورة الشعر ٨٦ وينظر الهمع ٧٧/٣

(٣) وابن أحمر هو عمرو بن أحمر بن قرّاص ، من المخضرمين توفي زمن عثمان رضي الله عنه . ترجمته في الشعر والشعراء ٣٥٦/١ وطبقات الجمحي ٥٧١/٢ والخزانه ٢٥٧/٦

(٤) وهذا البيت في الكتاب ٢٧٠/٢ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٨٥ ، والأمالي الشجرية ١٢٨/١ والإنصاف ٣٥٤/١ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣

(٥) ضرورة الشعر ٨٦ ، والأمالي الشجرية ١٢٨/١

(٦) ضرورة الشعر ٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يؤرقني وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسيره ». والثالث قول زهير: [1]

خذوا حظكم يا آل عكرمَ واذكروا

أواصرنا والرحم بالغيب تُذكر

وذكر المبرد أن الشاعر ذهب بـ " عكرم" مذهب القبيلة " ففتح الميم ، لأنه لا ينصرف لاجتماع التعريف والتأنيث وليس للترخيم.[2]

وإذا نظرنا في هذه الأبيات وجدنا المبرد يتمسك برواية عمارة بن عقيل في البيت الأول ؛ ليأتي برواية لبيت جرير تعضد مذهبه في مقابل رواية سيبويه ، لكن سيبويه أوثق من أن يتهم فيما يرويه، فيدع المبرد روايته ويأخذ برواية عمارة الذي قال فيه أبو حاتم السجستاني [3] : « إنه لا يؤخذ عنه ». وعلى فرض صحة رواية عمارة فرواية برواية. فإنها لاتبطل رواية سيبويه فربما غيرها الرواة على لغتهم ، ورواية الراوي لغة على كل حال .

أما بيت ابن أحمر فقد قال الأعلم : [4] « المعروف في هذا أن عمرو بن أحمر رثى قوماً منهم أثالة فهو من جملة من أرقه حزناً عليه ». والمعنى الذي ذهب إليه المبرد أنّ أثالة ممن كان يومئذ حياً هو معنى ضعيف ؛ إذ يجعل الشاعر يتناوب الحزن على هؤلاء مع أثالة ولا وجه لهذا. وعلى افتراض صحة ما ذهب إليه المبرد في " أثالا "،

(١) ذكره سيبويه ٢٧١/٢ وهو في ديوانه ١٥٩ ، وفي ضرورة الشعر للسيرافي ٨٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٦٢/١ ، والتحصيل ٣٣٦ ، الأمالي الشجرية ١٢٨/١ الإنصاف ٣٤٧/١ ، وأسرار العربية ٢٤١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، شرح الكافية ١٤٩/١

(٢) ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ٨٤ ، والأمالي الشجرية ١٢٨/١

(٣) ينظر الخصائص ٢٩٥/٣ . وعمارة هو عمارة بن عقيل بن جرير عاصر المبرد ومدح خلفاء بني العباس ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ٧٨ ، الوافي بالوفيات ٤٠٨/٢٢

(٤) التحصيل ٣٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك في "عكرم" في البيت الثالث من أنه علم على القبيلة فإن ، هذا لا ينفي الشواهد الأخرى،فإذا استطاع المبرد أن يطوع الشواهد السابقة لفظياً أو معنوياً على حسب ما يقضي به مذهبه فإن هناك من الشواهد مالا يستطيع معها صرفاً ولا عدلا ، من ذلك قول حسان بن ثابت : (١)

أتاني عن أميةَ نثا حديث وما هو في المغيب بذي حفاظ

فأمية هنا هو أمية بن خلف،ولم يرد الشاعر القبيلة،وهي أمية بن عبد شمس،ومن ذلك قول الشاعر : (٢)

أبا عروَ لا تبعدْ فكل ابن حرةٍ سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب

ولا يمكن للمبرد أن يقول أن عروة قبيلة كما قال في عكرمة،كما لا يمكنه أن يقول أن الشاعر قصد أبا عرو بالجر والتنوين ، فمنعه من ذلك أن عرو لا ينصرف للتأنيث والتعريف . ومن ذلك أيضاً ما رواه أبو زيدٍ : (٣)

ألا يا أم فارعَ لا تلومي على شيء رفعت به سماعي

وهذا كسابقه وهذه شواهد بينه تؤيد ما قاله سيبويه ، وقد انتصر السيرافي

---

(١) البيت لحسان في ديوانه ١٥٣/١ ، ونثا حديث ظاهره . وذكر ابن الشجري أن أمية هو أمية بن أبي الصلت،الأمالي الشجرية ١٢٩/١ ، وهذا يخالف ما ذكره محقق الديوان ؛ لأن حسان رد بهذه القصيد على أمية بن خلف وقد هجاه ببضعة أبيات ، غير أن هذه الأبيات في ديوان أمية بن أبي الصلت يهجو بها حسان أيضاً (٣٤٠) كما ذكرت المحققه مع بعض التغيير ومطلعها :

الا من مبلغٌ حسّان عني مغلغلة تدبّ إلى عُكاظ

(٢) لم ينسب إلى قائل معين وهو في الانصاف ٣٤٨/١ وأسرار العربيه ٢١٧ وأمالي الشجري ١٢٩/١ ، شرح المفصل ٢٠/٢ والخزانة ٣٣٦/٢. وفيها جميعاً برواية " ميتةٍ "ورواه الرضي، ١٤٩/١ ، والأزهري ، التصريح ١٨٤/٢ " موته ".

(٣) لبعض بني نهشل النوادر ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/٧ ، والخزانة ٢٦٦/٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لسيبويه فقال : [1] « القول عندي ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين لعلتين : إحداهما الرواية في أماما والثانية القياس،وذلك أن هذا الترخيم أصل جوازه في النداء فإذا اضطر الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه في الموضع الذي كان فيه ».

ومن الانصاف القول:إن مذهب المبرد من جعل المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء هو حكم مارخم في غير النداء ضرورة عند النحويين [2] ، وقد جاء منه قول امرئ القيس : [3]

لِنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ

طريفُ ابنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخصْرِ

فجعل "مالٍ" على لغة من لا ينتظر وهو غير منادى ، ومنه قول الشاعر أيضاً : [4]

وهذا ردائي عنده يستعيره

ليَسْلبُني نَفْسي أمالُ بن حَنْظَلِ

إذ جعل "حنظلِ" على لغة من لا ينتظر كالبيت السابق .

إن موقف المبرد من الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر لا يختلف كثراً عن سائر النحويين. فالنحويون يعدون شواهد هذه الظاهرة من الضرورات القبيحة التي لا ينبغي للشاعر ارتكابها. أما المبرد فيتعسف في التأويل انطلاقاً من معياريته المفرطة،ويذهب إلى أبعد من ذلك فيرد ما ورد عن العرب ويعمل على تطويعه ليتفق والقاعدة .

---

(١) ضرورة الشعر ٨٦

(٢) ينظر الأعلم ٣٣١

(٣) ديوانه ١٤٢ وهو في الكتاب ٢٥٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥١/١ ، التحصيل ٣١

(٤) وهو للأسود بن يعفر من فحول الجاهليين ، والبيت في الكتاب ٢٤٦/٢ وابن السيرافي٤٦٤/١ ، التحصيل ٣٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الملاحظ أن شـواهد هذه الظاهرة من الشـعـر ولم نـر شـاهداً من النثـر. فالشعر ذو طبيعة ملكية خاصة كما يقال ، وله قيوده الخاصة كما ذُكر مراراً ، ويبقى هذا الاستعمال للمرخم إمكانة من إمكانات هذه اللغة التي اختص بها الشعر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منع المصروف من الصرف :

أجاز جمهور البصريين صرف الممنوع من الصرف ضرورة ولم يجيزوا منع المصروف ، قال سيبويه في " باب ما يحتمل الشعر " [1] : « اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء وأنشد قول العجاج [2] : "

قوا طناً مكة من وُرْقِ الحَمِى " . » [3]

فصرف "قواطناً " ضرورة. وقد ذكر سيبويه بعض هذه الشواهد في الكتاب [4]. وقال ابن عصفور [5] : « وصرف مالا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى ، وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل مالا ينصرف إلا أفعل منك .. وزعما أن" مِن " هي التي منعته من الصرف ، وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا "خيراً من عمروٍ "وشراً من بكر" مع وجود "من" فيهما. فثبت بذلك أن المانع لصرفه كونه صفة على وزن أفعل ». وقال الأخفش [6]. « إن صرف مالا ينصرف مطلقاً ، أي في الشعر وغيره لغة الشعراء ؛ ذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف مالا ينصرف فتمرَّن على ذلك

---

(١) الكتاب ٢٦/١

(٢) نفسه ٢٦/١

(٣) وهو في ديوانه ٢٩٥ وفيه " أوالفاً " . وفي البيت شاهدان ترخيم الحمام وهو الذي أشار إليه المحقق وشاهد آخر هو صرف " قواطن ". وهو في الأصول ٤٥٨/٣ وضرورة الشعر للسيرافي ٩١ المحتسب ٢٧٨/١ الخصائص ١٣٥/٣ ، الإنصاف ٥١٩/٢

(٤) ذكر شاهدين بيتاً للنابغة ٥١١/٣ وبيتاً أخر لأبي كبير الهذلي ١٠٩/١ ولم يستشهد بهما سيبويه على هذا .

(٥) الضرائر ٢٤ وينظر شرح الكافية ٣٨/١

(٦) شرح الكافية ٣٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار ». أمّا علة هذه الإجازة عند جمهور البصريين فهي على أن الأصل في الأسماء الصرف ، ودخول التنوين عليها فإذا أعرض الشاعر عن علل المنع وصرفها،فإنه يحاول ردها إلى الأصل. أما منع المصروف فلا وجه له لديهم ؛ لأن ليس ثَمّ أصل يحاول الشاعر رده إليه كالفعل. فالشاعر لا يجوز له تنوينه)وإن اضطر إذ كان أصله غير التنوين . ومع أن هذا التعليل ينسب إلى جمهور البصريين غير أننا لا نلمح شيئاً من هذا عند سيبويه)ولا في كلام الأخفش. ولعل أول من قاله المبرد وقد ذكره غير مرة [1]، وحمله عنه تلاميذه كما نرى عند الزجاج [2] ، وابن السراج [3]، ومن تلاهم كأبي سعيد السيرافي [4]. ولم يجوّز المبرد على هذا منع المصروف من الصرف للشاعر إذ قال [5] : « وان اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوّز اللحن)وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة ». فهو عنده لحن)وعلى هذا المذهب تعرض لبعض الشواهد فردّ رواية بعضها)وتأوّل الآخر بما يوافق مذهبه. وكلها منسوبة وليس في كتبه منها شيء. ومن ذلك ما نسبه إليه ابن السراج، قال : [6] « قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ عظيم لأنه ليس بأصل للأسماء أن لا تنصرف فترد ذلك إلى أصله، قال : ومما يحتجون

---

(١) ذكره في المقتضب ١٤٢/١ ؛ ٢٣/٢ ؛ ٣٥٤/٣ ، والكامل ٣٣٢/١ ومجالس العلماء ٢٢١

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١١٤/٤

(٣) الأصول ٤٣٦/٣

(٤) ضرورة الشعر ٤٠

(٥) المقتضب ٣٥٤/٣

(٦) الأصول ٤٣٧/٣ ، وقد نُسب إليه ذلك أيضاً في : سر الصناعة ٥٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، والخزانة ١٤٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

به قول العباس بن مرداس : [1]

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداسَ في مجمعِ

وإنما الرواية الصحيحة « يفوقان شيخي في مجمع » . ووجه الاستشهاد منع (مرداس) من الصرف وهو مصروف . وقد نسب إليه أبو العلاء رد رواية بيت دوسر القُريعي : [2]

وقائلة ما بال دوسرَ بعدنا صحا قَلْبُه عن آل ليلى وعن هندِ

وقال : كان ينشده :

« وقائلة ما للقريعيِّ بعدنا »

---

(١) وهذا البيت من أبيات للعباس بن مرداس ابن الخنساء ، ولهذه الأبيات قصة تروبها كتب السيرة. فلما فرغ الرسول عليه الصلاة والسلام من غزوة حنين وزع بعض الغنائم على المؤلفة قلوبهم ومنهم أبو سفيان ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن. وكان العباس من والمؤلفة قلوبهم فأعطى الرسول عليه الصلاة والسلام كلاً منهم مئة بعير ، وأعطى العباس أباعر ، فسخطها وأنكرها ، وعاتب الرسول عليه الصلاة والسلام بهذه الأبيات. والبيت في معجم شواهد العربية ٢٣٤/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٦٨٧/٤٨٨ والمعجم المفصل ٥٥٣/١ . ويضاف إليها : سيرة ابن هشام ١٥٢/٤ ، الجامع الصحيح ١٠٨/٣ ، العمدة ٢٧٤/٢ ، تاريخ الطبري ٩٠/٣ ، ضرورة الشعر للسيرافي ٤٤ ، ٤٥ ، وما يجوز للشاعر للقبروني ١٩٣ دلائل النبوة للبيهقي ١٨١/٥ ، نظم الفرائد للمهلبي ١٩١ ، التخمير ٢٢١/١ ، أسد الغابة ١٦٨/٣ ، شرح المفصل لابن الحاجب ١٥٠/١ ، نصرة الإغريض ٢٥٩ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٢ شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٠/٣ ، واللباب ٢١٦ ، شرح الكافية ٣٨/١ شرح الألفية للمرادي ١٧١/٤ ، المساعد لابن عقيل ٤٤/٣ ، التحفة الوردية ٤٣/٣ البداية والنهاية ٣٥٩/٤ ، الإصابة ٣١/٤ ، تاج العروس ٠١١٩/١٦

(٢) نسب له ذلك في عبث الوليد ٣٣٠ وقد انفرد أبو العلاء في نسبة ذلك للمبرد والشاهد من قصيدة لدوسر في الأصمعيات ١٥٠ الأصمعية الخمسين والبيت في : مجالس ثعلب ١٤٧/١ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٤٧ والإنصاف ٥٠٠/٢ والضرائر لابن عصفور ١٠٢ المقاصد ٣٦٦/٤ و الخزانة ١٤٩/١ وشرح الأشموني ٤٩٠/٣ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والشاهد فيه منع (دوسرَ) من الصرف بلا علّة .

ومما تأوله فيما نسبه إليه ابن السراج - بيت ذي الاصبع العدواني [1] :

وممن ولدوا عامرٌ ذو الطولِ وذو العرض

وقال : « إنما عامر اسم قبيلة فيحتجون بقوله « وذو الطول » ، ولم يقل "ذات " فإنما رده للضرورة إلى الحي ».

وقال المبرد - فيما نسبه إليه ابن السراج أيضاً [2] : « فأما قول ابن الرقيات :

"ومصعبٌ حين جدّ الأمر أكثرُها وأطيبها "

فزعم الأصمعي : أن ابن الرقيات ليس بحجة ، وأن الحضرية أفسدت عليه لغته قال: ومن روى هذا الشعر ممن يفهم الإعراب ويتبع الصواب ينشد [3] :

" وأنتم حينَ جَدَّ الأمرُ أكثرُها وأطيبها " . »

أمّا الشعراء المتأخرون فقد ذكر المرزباني في الموشح [4] أن المبرد خطأ عبد الصمد بن المعذّل في قوله : [5]

إنّ أبا همَ في تكرّمِه بلّغه الله منتهى هِمَمِه

---

(١) وهو في ديوانه ٤٨ وينظر أيضاً : ضرورة الشعر للسيرافي في ٤٤ ، وما يجوز للشاعر ١٩٣ والأغاني ٨٨/٣ ،«عبدث» الوليد ٣٢٩ ، الإنصاف ٥٠١/٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٠٢ ، شرح المفصل ٦٨/١

(٢) الأصول ٤٣٩/٣ - ٤٤٠

(٣) وهو في ديوانه ١٢٤ برواية " حين جد القول" والذي ذكره ابن السراج ذكره والمرزباني أيضاً في الموشح ٢٤٣ . والبيت في ضرورة الشعر للسيرافي ٤٥ ، وما يجوز للشاعر ١٩٥ والموشح ٢٤٣ ، والإنصاف ٥٠١/٢ ، الضرائر لابن عصفور ١٠٢ ، شرح المفصل ٦٨/١ ، الخزانة ١٥٠/١

(٤) الموشح ٤٢٦

(٥) وعبد الصمد بن المعذل هو من الشعراء المعاصرين للمبرد توفي ٢٤٠هـ وترجمته في طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧، الأغاني ٢٢٦/١٣ ، الوافي بالوفيات ٤٥٤/١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأنه ترك صرف (رهم) وهو منصرف.

هذه جملة الشواهد التي عثرت عليها مقترنة بالمبرد. والشواهد الأخرى التي ينسب تأويلها إلى البصريين لم تنسب إلى شخص بعينه.[1]

وإذا عدنا إلى الشواهد الآنفة وجدنا أن المبرد لا يلزمه شيء من رواية بيت العباس بن مرداس " ما كان حصن ... يفوقان شيخي". فقد رواه قبله ابن هشام في السيرة النبوية[2]،غير أنه استدرك بعد أن أنشد القصيدة التي منها البيت فقال[3] : " وأنشدني يونس النحوي " يفوقان مرداسَ في مجمعِ ». وهذا يشير بوضوح إلى أن الروايتين كانتا متداولتين.

أما الذي يلزم المبرد من هذا فهو إصراره على أن روايته هي الصحيحة ، برغم أن الرواية الأخرى رواها النحويون وغيرهم. ويكفي من وثوقها وحجّيّتها ورودها في صحيح مسلم .[4]

أما بيت دوسر القريعي " وقائلة ما بال ... " فقد رواه الأصمعي وهو يثق به ويروي عنه ، وهو لا يرى أيضاً منع المصروف كما نقل هو عنه آنفاً،ومع هذا فقد روى البيت في الأصمعيات[5] ، ولم يروه أحد بغير هذه الرواية .

أما بيت ذي الأصبع العدواني فتكلف المبرد فيه ظاهر. والقول بالضرورة المركبة فيه مغالاة في التكلف. فعامر المقصود بالبيت هو على الأغلب عامر بن الظَرِب العدواني حكيم الجاهلية المعروف ، وهو الذي عناه بـ " ذو الطول وذو العرض "، وقد

---

(١) ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ٤٤-٤٧ ، الانصاف المسأله (٧٠) ٤٩٢ ، الضرائر ١٠١ - ١٠٣

(٢) السيرة النبوية ١٥٢/٤

(٣) نفسها ١٥٢/٤

(٤) الجامع الصحيح ١٠٨/٣

(٥) الأصمعية الخمسين ١٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشار إليه الشاعر في القصيد ة نفسها بقوله : [1]

ومنهم حكم يقضي فلا ينقضُ ما يقضي .

وأما متابعة المبرد للأصمعي على رد رواية بيت ابن قيس الرقيات " ومصعب حين ... " بحجة أن الحضرية قد أفسدت لغته ، وأنه ليس بحجة وإن من يفهم الإعراب ويتبع الصواب ينشده " وأنتم . " بدل " ومصعبُ ". فكلام الأصمعي يظهر بشكل جليّ أن هذه ليست رواية،وأنه يشجع بشكل سافر على تطويع رواية البيت بما يوافق القاعدة ، وأين مصعب من أنتم ؟ وخير ردٍّ على الأصمعي هو الأصمعي نفسه. فقد أنشد بيت دوسر الآنف كما ذُكر في الأصمعيات ممنوعاً من الصرف وهو ممن يفهم الإعراب ويتبع الصواب. وليس هذا بدعاً من الأصمعي. فقد قال البطليوسي [2] : « كان الأصمعي – عفا الله عنه – يتسرّع إلى تخطئة الناس وينكر أشياء كلها صحيح ».

وأما بيت عبد الصمد بن المعذل فلم يصل إلينا من المبرد إلا تلحينة. ولعله استعصى على التأويل فصاحبه ممن كان يومئذٍ حياً.

وعلى الجملة فقد كان للمبرد جرأة على ردّ كلام كثير من الشعراء،واتهامهم بالخطأ، قال [3] : « ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثيرٌ ممن قد أخطأ ؛ لأنه وإن كان فصيحاً ، فقد يجوز عليه الوهل والزلل ». والصحيح أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وإن ثبتت هناك رواية أخرى [4].

---

(١) ديوان ذي الأصبع ٤٨

(٢) الاقتضاب ٢/٧٤

(٣) الأصول ٣/٤٤٠

(٤) ينظر شرح الكافية ١/٣٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومسألة منع المصروف من الصرف هي من المسائل التي عرض لها الأنباري في الإنصاف قال : [1] « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن بَرهان [2] من البصريين ». وهذه من المسائل القليلة التي ذهب فيها مذهب الكوفيين وقد استشهد للكوفيين بتسعة عشر شاهداً ، وقال : [3] «والذي أذهب إليه في المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن الشذوذ لا لقوته في القياس »،وقد ذكر السيرافي من قبل إجازة الكوفيين والأخفش غير أنه لم يذكر لذلك قيداً [4]. واستثنى أبو حيان الأندلسي من الكوفيين أبا موسى الى الحامض [5]. وعند التحقيق لا نجد الفراء يتعرض لهذه المسألة في معاني القرآن [6] . أما ثعلب فقد عرض في مجالسه لقول الشاعر: [7]

مؤخّرٌ عن أنيابهِ جلدُ رأسه فهن كأشباه الزُّجاج خُروج

وقال : [8] « قال : مؤخر أراد مؤخرٌ منون فلما حال بينهما اكتفى من التنوين.» كما أنشد قصيدة دوسر القريعي [9] التي منها البيت الآنف : " وقائلة ما بال دوسرَ..."

---

(١) الإنصاف ٤٩٣/٢

(٢) ينظر شرح اللمع ٥٠١/٢

(٣) الإنصاف ٥١٤/٢

(٤) ضرورة الشعر ٤٣

(٥) ارتشاف الضرب ٤٨٨/١ ، وكذا ابن عقيل في المساعد ٤٤/٣

(٦) وقد عرض الفراء في معاني القرآن لبعض الشواهد التي صرف فيها الممنوع ٤٢/١، ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠

(٧) مجالس ثعلب ١٢٥/١ والبيت أيضاً في معاني القرآن ٨١/٢ ، والزُّجاج جمع زُجّ وهي الحديدة أسفل الرمح

(٨) مجالس ثعلب ١٢٥/١

(٩) نفسه ١٤٧/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلم يعلق عليها وعدم التعليق يعني إجازته لذلك ، ونسب إليه ابن عقيل إجازته ذلك في السعة لا في الضرورة ، فقد نسب إليه أنه أنشد شعراً فيه منع ما ينصرف ، فقيل له : هذا موضوع ؛ لأن فيه منع المنصرف ، فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر [1] ؟

وقد اشترط ابن يعيش العلمية في منع صرف ما ينصرف فتكون هذه الأسماء قد امتنعت بسبب واحد من سببين، ولم يجز منع نحو : رجل وفرس [2] . وهذا مذهب السهيلي قبله كما جاء في الخزانة [3] ومن الغريب أن الرضي في شرح الكافية نسب هذا المذهب إلى الكوفيين فقال : [4] « وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقاً بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها ». وقد استشهد الكوفيون بمنع الأعلام وغيرها ، ومما استشهدوا به من غير الاعلام البيت الذي ذكره ثعلب : « مؤخرٌ عن أنيابه ...» وما ذكره الأنباري على لسانهم : [5]

إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدة بها جربٌ عدث علي بزوبرا [6]

والحق أن هؤلاء النحاة أضافوا قيداً جديداً في محاولة للتوفيق بقدرٍ ما بين الكوفيين وجمهور البصريين وهو قيد ينقضه السماع .

---

(١) المساعد ٤٣/٣

(٢) شرح المفصل ٦٩/١

(٣) الخزانة ١٤٧/١

(٤) شرح الكافية ٣٨/١

(٥) الإنصاف ٤٩٥/٢

(٦) وهو للفرزدق في ديوانه ٢٥٩ مع بعض التغيير . و " الزوبر" الداهيه وقيل التمام والبيت أيضاً في المعاني الكبير ٨٠١/٢ ، ٣ / ١١٧٨ ، أمالي القالي ٢٤١/١ ، الخصائص ١٩٨/٢ شرح المفصل ٣٨/١ ، الخزانة ١٤٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد ، فإن موقف المبرد هو موقف جمهور البصريين ولكن موقفه يتميز بجرأته ؛ إذ اقترن بردّ بعض الروايات وتطويع الأخرى بما يوافق مذهبه .

وفي سبيل البحث عن سبب يمكن الركون إليه وراء منع الأسماء المصروفة من الصرف في الشواهد المتداوله في كتب النحاة فقد أحصيت كل ما وقعتُ عليه من هذه الشواهد فكانت ستة وعشرين شاهداً. وكانت نتيجة دراسة هذه الشواهد أن شاهداً واحداً وهو على التحديد بيت الفرزدق آنف الذكر " إذا قال غاوٍ .. " منع فيه الاسم المصروف وهو " زوبرا " للقافية ، أما الشواهد الباقية جميعاً ؛ وعدّها خمسة وعشرون ، فقد منعت الأسماء المستحقة للصرف لتلافي خللٍ عروضي. وهذا يثبت أن منعها لم يكن اعتباطاً .

إن الممنوع من الصرف من أكثر الأبواب اعتباطية في النحو العربي. فبرغم كل ما يدور في كتب النحو ، فإنه ليس ثم أسباب مقنعة يمكن عزوها إلى الاسم الممنوع من الصرف. والكثرة الكاثرة مما أتى ممنوعاً من الصرف ثَمّ نصوص مقابلة تؤكد صرفه سواء في القرآن الكريم أو الشعر ، وتعلل النحويين أسباباً لإساغة صرف هذه الأسماء لا يقدم سبباً مقنعاً. ويكفي أن أضرب مثالاً واحداً ، فقد جاءت كلمة "أشياء " ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم : " يا أيها الذين آمنوا لا تسألون عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لكم تسؤكم" [1]. وقد عيَّ النحاة بأمرها وذهبوا في تفسيرها كل مذهب [2] ، وإذا أنعمنا النظر في سياقها الذين وردت فيه وجدناها لا تجاوز ما ذكره أستاذنا الدكتور فوزي الشايب من أنها مخالفة صوتيه ليس غير. فأصلها أشياءٍ إن " ، إذ تلاقى مقطعان متشابهان شكّلا نوعاً من الثقل ؛ تنوين أشياء و" إن " فخولف بين الصوامت

---

(١) سورة المائدة ١٠١

(٢) ينظر الكتاب ٥٦٤/٣ ، ٣٨٠/٤ ، المقتضب ٣٠/١ ، معاني الفراء ٤٢/١ - ٤٣ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/١ الإنصاف ٨١٢/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً بحذف النون الأولى من التنوين ، ثم خولف بين الحركات " الكسرات " بتحويل الكسرة الأولى الى فتحة.[1] ، وقد جاءت مصروفة في غير بيت من الشعر .[2]

وقصارى القول فالممنوع من الصرف – فيما أرى – أقرب إلى أن يكون ظاهرة سياقية على الأغلب. وليس من السهل فصل هذه الممنوعات والحكم عليها كمفردات منعزلة عن سياقاتها ؛ لأن فصلها والتعامل معها كأبنية مستقلة خارج النص سيفضي إلي أحكام مضطربه وغير مقنعة حتما .

---

(١) أثر القوانين الصوتية ٤٢١ - ٤٢٢

(٢) وقد زوّدني أستاذي الدكتور فوزي الشايب. بهذه الأبيات من بحث له ، سيُنشر في مجلة مجمع دمشق وهي: بيت لأبي قيس بن الأسلت ، ذكره ابن هشام في السيرة النبوية ٤٣٨/١

أربُ الناس أشياءُ ألمت يُلف الصعب منها بالذلولِ

وقد ضبط المحقق " أشياء " بالضم دون تنوين ، غير أن البيت يكسر إذا لم تنون. و بيت آخر ، وهو لبشار في ديوانه ٧٣/٤ :

أما الحياة فكل الناس يحفظها وفي المعيشة أشياءٌ مناكبر

و بيت ثالث لقيس بن الخطيم في ديوانه ، وهو :

ثأرتُ عدياً والخطيم فلم أضع ولاية أشياءٍ جُعلت إزاءها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صنع " الأيكة "من الصرف :

وردت الأيكة في القرآن الكريم في أربع آيات وقد اتفق السبعة في آيتين فقرءوا في (الحجر) [1] و(ق) [2] «أصحاب الأيكة» بجر الأيكة وثبوت الهمز[3]. واختلفوا في اثنتين في (الشعراء) [4] و(ص) [5] فقرأنافع المدني وابن كثير وابن عامر «أصحاب ليكةَ» بفتح اللام وسقوط همزتي الوصل والقطع [6] وقرأ الباقون (الأيكةِ).

وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن النحاة طعنوا في هذه القراءة: قال : (وقد طعن في هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو علي الفارسي والنحاس وتبعهم الزمخشري ووهموا القراء) [7]. وعلة هذه التخطئة وهذا التوهيم إنما هو منعهم (الأيكة) من الصرف بعد تخفيف الهمز وسقوط همزة الوصل.قال أبو حيان: (قالوا حملهم على ذلك كون الذي كتب في هذين الموضعين على اللفظ في من نقل حركة الهمزة إلى اللام ، وأسقط الهمزة فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ففتح الياء. [8]

وأول من وهّم القراء في هذه القراءة هو الفراء. ولا أرى أحداً ممن عرض لهذه القراءة يذكره. وقد ذكر الفراء اختلاف القراء فيها، وذكر القراءة التي خطأها المبرد وغيره،

---

(١) الآية (٧٨).

(٢) الآية (١٤).

(٣) السبعة/ لابن مجاهد ٣٦٨.

(٤) الآية (١٧٦).

(٥) الآية (١٣).

(٦) السبعة (٣٦٨).

(٧) البحر المحيط ٣٦/٧.

(٨) نفسه ٣٦/٧. وهي في غير طبعة كذا [فتح الياء] والصحيح الهاء أي التاء المربوطة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قال: « ونرى -والله أعلم- أنها كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمز فسقطت الألف لتحرك اللام، فينبغي أن تكون القراءة فيها بالألف واللام؛ لأنها موضع واحد في قول الفريقين، والأيكة الغيضة »[1].

فالفراء يرى أن القراءة قائمة على الخط وإن لم يفصل ذلك. لذلك قال: ينبغي أن تكون القراءة فيها بالألف واللام. وطالب برد ما اختلفوا فيه إلى ما اجتمعوا عليه في سورتي (الحجر) و (ق). وقوله : لأنها موضع واحد في قول الفريقين يؤيد ذلك.

وقد حاول اللغويون إيجاد مخرجٍ لهذه القراءة المختلف فيها يسوغ منع "ليكة" من الصرف، فقال أبو عبيدة: (ليكة هي اسم القرية التي كانوا فيه والأيكة اسم البلد كله)[2]. ورد عليه النحاس بقوله: (لا يثبت ولا يعرف من قاله.... وأهل العلم جميعاً من أهل التفسير والعلم بكلام العرب على خلافه)[3]. وقد رد النحاس القراءة وأوجب رد ما اختلفوا فيه، إلى ما أجمعوا عليه إذ كان المعنى واحداً[4]. وما ذهب إليه الفراء والنحاس مغالاة قائمة على القول بأن القراء بالرأي، غير أن القراءات قائمة على الاختلاف بين القراء ولا يشترط أن يحدث هذا الاختلاف معنى جديداً، ومن ثم فلا وجه إلى دعوة الاجتماع على قراءة واحدة فكل قراءة ثبت تواترها حجة.

وتابع الزمخشري في تلحين هذه القراءة من سبقة ووهم القراء، وقال: «من قرأ بالنصب وزعم أن "ليكة" بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاد إليه خط المصحف... وإنما كتبت في هاتين السورتين [يعني الشعراء و ص] على حكم اللافظ كما يكتب أصحاب

---

(١) معاني القرآن ٢/٩١.

(٢) إعراب القرآن/ النحاس ٣/١٨٩.

(٣) نفسه ٣/١٩٠.

(٤) نفسه ٣/١٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحو "لان" و"لولى" على هذه الصورة ؛ لبيان لفظ المخفف»[1]. كما لحنها العكبري، وقال: «هذا لا يستقيم إذ ليس في الكلام"ليكة" حتى تجعل علماً،فإن ادعى قلب الهمزة لاماً فهو في غاية البعد [2].

وقد احتج عدد من النحويين لهذه القراءة "ليكة"، فقد دافع عنها ابن خالوية وذكر حجة من قرأ بها أن الأصل عنده "ليكة" على وزن فعلة وترك صرفها للتأنيث والتعريف، أو لأنها معدولة عن وجه التعريف الجاري بالألف واللام.[3] وتابعه على هذا الأنباري[4].

ولعل أبرز الذين دافعوا عن هذه القراءة كان أبا حيان الأندلسي، ورد على من خطأها رداً عنيفاً. وذكر عن أبي عبيد أنه وجدها في مصحف عثمان "ليكة" في "الشعراء" وفي «ص» [5] حيث قال:[6] « وهذه نزعة اعتزالية، يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله ». وذهب أبو حيان إلى القول بعلمية الأيكة في القراءة المذكورة قال: [7] «أما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب [يعني ليك] فإن صح ذلك كانت الكلمة عجمية ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب فيكون قد

---

(١) الكشاف ١٢٦/٣.

(٢) التبيان ١٠٠٠/٢

(٣) الحجة (٢٠٨).

(٤) البيان ٣١٦/٢.

(٥) البحر المحيط ٣٦/٧.

(٦) نفسه ٣٧/٧.

(٧) نفسه ٣٧/٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث».

وإذا أنعمنا النظر فيما دار حول قراءة "ليكةِ" بتخفيف الهمز والمنع من الصرف فسنجده جدلاً بعيداً عن طبيعة اللغة. فليس ثم فرق بين " الأيكة" و "ليكة" ومحاولة الدفاع عن هذه القراءة بالتفريق بينهما على أن "الأيكة" اسم البلد كله و (ليكة) اسم القرية التي كانوا فيها ، أو أن (الأيكة) الغيضة و "ليكة" القرية، لا تعدو أن تكون محاولة ؛ لإيجاد مخرج لهذه القراءة يقبله النحويون. فهي لا تستند إلى أي دليل والنحاس في هذا الجانب محق إذ قال: "لا يثبت ولا يعرف قائله" كما مرّ. ومما يؤكد هذا أن ورشاً روى عن نافع "ليكةِ" [1] مخففة الهمز مصروفة.

إن من المسلّم به ورود " ليكة " ممنوعة من الصرف فورودها في القراءات المتواترة كذلك لا يحتاج إلى احتجاج لقبولها ، وردّها مدفوع ولا يلتفت إليه. أما عن حجتها في اللغة فإذا ما تركنا تمحّل النحويين من تفريقهم بين "الأيكة وليكة" فإنه يمكن القول : بأن منع " ليكة الصرف يمكن أن يكون حملاً على الأعلام المؤنثة الممنوعة من الصرف لسبب قد يكون لتغير بنيتها بعد سقوط همزتي الوصل والقطع ، وقد يكون لشيء آخر. وليس من اليسير القول : بأن هذا هو السبب الحقيقي. وثم كثير من الأسماء التي منعت من الصرف دون سبب ظاهر.

---

(١) السبعة (٣٦٨). وذلك في سورتي (الشعراء) و (ص).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحمل على المعنى في الرفع والنصب :

أجاز سيبويه النصب والرفع حملاً على المعنى وذكر بعض الشواهد في باب "ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم" وذكر من ذلك قول القطامي : [1]

فَكرَّتْ تبتغيه فوافقتْهُ ... على دمِهِ ومصرعِهِ السباعا

ومثله قوله وهو ابن الرقيات : [2]

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها في مفارق الرأس طيبا

وأردف قائلاً : [3] « وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقته وقال لن تراها فقد علم أن الطيب،والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة،وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى » فنصب (السباع) و (طيبا) على المعنى ، كما يقول سيبويه فالسباع في البيت الأول داخلة في الموافقة كما أن "أن" الطيب" في البيت الثاني داخل في الرؤية. وقدّر ابن جني في البيت الأول مضافاً محذوفاً إذ قال : [4] « وهو عندنا بعد على حذف المضاف أي آثار السباع ؛ لأنها لو صادفت السباع هناك لأكلتها أيضاً» وهذا تكلف من ابن جني. ولو كان الأمر كذلك لذكره سيبويه ، ورؤية السباع لها ليس شرطاً لأكلها .

واستشهد سيبويه أيضاً ببيت أوس بن حجر : [5]

---

(١) الكتاب ٢٨٤/١ "باب ما يحذف من الكلام .. " والبيت في ديوان القطامي ٤١ وهو يصف فيه بقرة وحشية فقدت ولدها ، فوافقت السباع عليه وقد صرعته .

(٢) الكتاب ٢٨٥/١ وهو في ديوانه ١٧٦ وهو في المقتضب ٢٨٤/٣ الخصائص ٤٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٢٥/١

(٣) الكتاب ٢٨٥/١

(٤) المحتسب ٢١٠/١ ، و ذكر ذلك أيضاً في الخصائص ٤٢٦/٢ غير أنه نسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي

(٥) الكتاب ٢٨٧/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تُواهِقُ رِجْلاها يَداها ورأسُه لها قَتَبٌ خلفَ الحَقيبةِ رادفُ [1]

قال الأعلم [2] « الشاهد فيه رفع "اليدين" حملاً على المعنى لأن الرجلين لما لابستهما بالمواهقة،وهي الملاحظة والمداركة لابستهما اليدان بالمواصلة للسير والمسابقة »،وقد خرَّج الأعلم هذا ونحوه على الضروره فقال : [3] « والحجة لسيبويه أن الشعر موضع ضرورة يُحتمل فيه مالا يحتمل في غيره فإذا جاز الحمل في الكلام على المعنى مع التمام جاز في الشعر ضرورة مع النقصان »، والأعلم في هذا تبع لأبي سعيد السيرافي [4]،والسيرافي تبعٌ لابن السراج [5]. ولعله أول من حشر هذه الشواهد في باب الضرورة.وعلى قراءتي لهذا الباب عند سيبويه فلم أره على كثرة الشواهد يصرح،أو يلمح بأن هذه الشواهد من الضرائر. وقد استشهد بشواهد من النثر والشعر كما استشهد بقراءة قرآنية [6]. ولا يبدو من كلام سيبويه أيضاً أنه يفرق في الحمل على المعنى استغنى الكلام أم لم يستغن.

---

(١) وهو لأوس في ديوانه ٧٣

(٢) التحصيل ١٩٠

(٣) التحصيل ١٨٨. وقد قال الدكتور المحقق في تعليقه على هذا البيت : « و قد رده الأعلم كلام المبرد وقال :" وقد غلط سيبويه ..." المقتضب ٢٨٥/٣ حاشية رقم (١). والحق أن الأعلم لم يرده كلام المبرد وهذا التخريج يشهد له بل وتخريج البيت الذي اعتمد عليه المحقق في قوله هذا . وأغلب الظن أنه قرأ " غُلِّط سيبويه " غير مضبوطه فظنها " غَلِط " .

(٤) ينظر ضرورة الشعر ١٩٦ وما بعدها

(٥) الأصول ٤٧٥/٣

(٦) الكتاب ينظر ٢٨٠/١ - ٢٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما المبرد ففصّل ؛ فقد أجاز الحمل على المعنى إذا استغنى الكلام فأجاز نحو : [1]

قد سالم الحياتُ منه القدما الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما [2]

فأجاز نصب " الأفعوان " ؛ لأن الكلام قبلها تمَّ . وعرض لبيت أوس بن حجر وأنشده : [3]

" تواهق رجلاها يديه ورأسه " . [4]

قائلاً : [5] « فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ؛ لأن الكلام لم يستغن ولو جاز لجاز "ضارب عبد الله زيدٌ " ؛ لأن من كل واحد منهما ضرباً. » وتعليل المبرد بيّن . فالكلام لم يستوفِ فلا وجه لرفع اليدين ، وثمّ فاعل يطلبها. ولم يكتف بردّ هذه الرواية على سيبويه ، بل رد عليه رواية بيت القطامي قال السيرافي : [6] « وكان أبو

---

(١) المقتضب ٢٨٣/٣

(٢) وقد نسبه سيبويه لعبد بني عبس ٢٨٧/١ وينسب للدبيري وإلى العجاج كما في الخزانة ٤١٨/١١ وليس في ديوانه وإلى أبي حيان الفقعسي أو مساور العبسي في شرح أبيات المغني للبغدادي ١٢٧/٨. والبيت في معاني الفراء ١١/٣ والخصائص ٤٣٠/٢ والمحتسب ١٩٧/١ وضرورة الشعر ، للسيرافي ١٩٨ والضرائر (١٠٧) والخزانه ٤١٦/١١

(٣) المقتضب ٢٨٥/٣

(٤) وهو لأوس في ديوانه ٧٣ وروايته فيه كرواية المبرد . ورواية سيبويه ، وابن جني في الخصائص يداها. وقال الشيخ عبد الحليم النجار ومحمد عبد الخالق عضيمة في تعليقهما الأجود يداه بضمير الغائب. وأرى أن في هذا غمطاً لرواية سيبويه ولعلها أدق وأبلغ ؛ لأن المعنى على هذه الرواية أن يديها تنافس رجليها في شدة العدو . وهذا الشاهد في معجم شواهد العربية ٢٧٣/١، ومعجم شواهد النحو ١٧١١/٤٩١ ، والمعجم المفصل ٥٦٦/٢ . ويضاف إليها : الأمالي لأبي علي ٦٥/٢ ، وما يجوز للشاعر ١٨٧ ، سفر السعادة للسخاوي ٥٨٤/٢ ولباب الإعراب ٢٢١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٧١/١

(٥) المقتضب ٢٨٥/٣

(٦) ضرورة الشعر ٢٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العباس المبرد يروي هذا البيت :

فكرّت عند فيقتها فالفت على دمه ومصرعه السباعا »[1]

فنصب السباع بفعل ظاهر. وقد أنشد أبو زيد الأنصاري البيت على رواية سيبويه وقال : [2] « الرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواة فيها:

فكرت عند فيقتها إليه فالفت عند مصرعه السباعا

وهي تختلف قليلاً عما ذكر المبرد غير أنها تشترك معها بإظهار الفعل وهذا يظهر بوضوح تداول الروايتين قبل المبرد،وأن محاولة إساغة النصب هنا سابقة على المبرد

وقد تعرض ابن جني لقول الشاعر : « قد سالم الحياتُ .. " الآنف وقال : [3] «ورواها الكوفيون بنصب الحيات. وذهبوا إلى أنه أراد "القدمان" فحذف النون ». ومفهوم كلام ابن جني أن الكوفيين لا يجيزون الحمل على المعنى ، وليس كذلك فقد أجازه الفراء،واستشهد بالبيت الذي ذكره ابن جني ، غير أنه رواه بنصب "الحيات" و "القدما" [4] ولم يذكر ما ذكره فيه ابن جني . كما أجاز ثعلب ذلك أيضاً قال : [5] « إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعها يقال : خاصم زيدٌ عمروٌ » وابن جني يجيز الحمل على المعنى غير أنه يقدر فعلاً محذوفاً غير الظاهر [6]؛ فأجاز نحو "ضارب زيد عمروٌ " على

---

(١) البيت القطامي في ديوانه ٤١ كما رواه المبرد وهو في معجم شواهد العربية ٢١٣/١ ومعجم شواهد النحو ١٦٣٠/٤٧٩ والمعجم المفصل ٤٩٢/١ ويضاف إليها : ضرورة الشعر ٢٠١ ونهاية الأرب ١٦٢/٧

(٢) النوادر ٥٢٦

(٣) الخصائص ٤٣٠/٢ وقد نسب هذا في سر الصناعة ٤٨٣/٢ إلى البغداديين

(٤) معاني القرآن ١١/٣

(٥) مجالس ثعلب ٤١٧/٢

(٦) ينظر الخصائص ٤٢٥/٢ ، سرّ الصناعة ٤٨٤/٢ ، والمحتسب ٢١٠/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن يرفع عمرٌ بفعل غير هذا الظاهر وحمل كل ما أتى من الشواهد على هذا ، وهذا ظاهر التكلف والصنعة والأصل عدم التقدير . ومذهب سيبويه أصح وأسلم وكثرة الشواهد من الشعر والنثر [1] تؤيد ما ذهب إليه ، قال الرضي [2] « واعلم انه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد » . وهذه الشواهد تمثل نمطاً جديداً يقوم على عد الحركة الاعرابية مجرد قرينة واحدة من قرائن عدة للتعليق يحفل بها السياق ، فغياب قرينة واحدة لا يؤثر في فهم المراد ؛ لأن السياق سيتكفّل بتوضيحه [3]، على أن المبرد أصر على أن يحتكم إلى العلائق الشكلية،فأفضى ذلك به إلى ردّ تلك الشواهد ،والبحث عن رواية تظهر عاملاً يمكن الركون إليه في إحداث النصب أو الرفع .ويمكن توجيه قول أوس " تواهق رجلاها يداها".على أنه على لغة من ألزم المثنى الألف على كل حال. والذي يدعو الى الدهشة أن أحداً لم يتطرق الى هذا التخريج . كما يمكن تخريجه وتخريج قول العجاج "قد سالم الحيات ..."على أنه من باب المشاكلة اللفظية إذ شاكلت " يداها رجلاها" في البيت الأول،وشاكلت القدما الشجعما في البيت الثاني تماماً كما صرف الممنوع نحو من "سبأٍ" بنبأٍ" [4] وسلاسلاً وأغلالاً [5]. وبصرف النظر عن تخريج هذه الشواهد،فإن من المسلم به ورودها وردّ بعضها كما صنع المبرد،أو البحث عن رواية تتماشى مع القاعدة النحوية مردود .

---

(١) وقد خرّجت بعض الآيات القرآنية على الحمل على المعنى ينظر إعراب النحاس ٩٨/٢ ، والمحتسب ٢١٠/١

(٢) شرح الكافية ٣٢٨/١

(٣) انظر اللغة معناها ومبناها ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣١ - ٢٣٢

(٤) سورة النمل (٢٢) وهي قراءة سبعية ينظر كتاب السبعة ٤٨٠.

(٥) الإنسان (٤) وهي سبعية أيضاً . ينظر كتاب السبعة ٦٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حذف " اللام " الجازمة وبقاء عملها :

أجاز سيبويه حذف اللام الجازمة للفعل المضارع مع بقاء عملها ضرورة إذ قال [1]: « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرة. وقال الشاعر : [2]

محمد تفدِ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيء تبالا

---

(١) الكتاب ٣/٨-٩

(٢) لم ينسبه سيبويه ، وقد اضطرب النحاة في نسبته وقد نسبه الرضي في شرح الكافية ٢/٢٦٨ الى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في الشذور ٢١١ الى أبي طالب ، وقال البغدادي في الخزانة ٩/١٤ نسبه بعض فضلاء العجم للأعشى ، ولم أجده في ديوانه أيضاً .

والتبال : سوء العاقبة وينظر تأصيله : معجم شواهد العربية ١/٢٦٩ ، معجم شواهد النحو ٥٤٦/٢٠٩٤ ، والمعجم المفصل ٢/٦٣٤ . ويضاف إليها : معاني القرآن للأخفش ١/٧٦ ، معاني الزجاج ٣/١١٣ ، إعراب النحاس ١/٣٤٤، ٤٣٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٦. إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٤٣ ، والتبصرة ٢/٤٠٦ ، شرح الأبيات المشكلة ٦٤ ، المخصص ١٤٧/١٧ شرح أشعار الهذليين ٢/٢٧٢ ، الكشاف ٤/١٠٠ ، أعجب العجب للزمخشري ٤٣ ، التخمير ٣/٢٦٠ شرح التسهيل ٤/٦٠ ، الجامع للقرطبي ٣/٢٤٧ ، اللباب ٤٥٠، التدريب لأبي حيان ٢٠١ ، البسيط ١/٢٢٤ شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٢ ، ٢٦٨ ، شرح قواعد الإعراب ١٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإنما أراد لِتفدِ ، وقال متمم بن نويرة : [1]

على مثلِ أصحاب البعوضةِ فاخمشي

..... لكِ الويلُ حُرَّ الوجهَ اوِيبكِ مَنْ بكى

أراد ليبكِ . وقال أُحيحة بن الجُلاح : [2]

فمن نال الغنى فليصطنعْهُ صنيعَتَهُ ويجهدْ كل جَهْدِ » .

ولم يجز المبرد حذف الجازم وبقاء عمله وذكر أن النحويين يجيزون إضمار اللام الجازمة في الضرورة ويستشهدون بقول متمم :

" على مثل أصحاب البعوضة " ... أو يبكِ من بكى

وقول الآخر :

" محمد تَفْدِ نفسك كل نفس ... " [3]

وعلق قائلاً : [4] « فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء،ولكن بيت متمم حُمِل على المعنى ، لأنه إذ قال : فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي فعطف الثاني على المعنى. وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت

---

(١) وهو من قصيدة يرثي فيها مالكاً . والبعوضة : موضع قتل فيه مالك فيمن قتل ، وحر الوجه : ما أقبل عليك منه . والبيت في معجم شواهد العربية ٤٢٩/١ ، ومعجم شواهد النحو ٣٢١١/٦٩٩ ، والمعجم المفصل ١٠٦٣/٢ . ويضاف إليها : معاني الأخفش ١٧٦/١ ، الأصول ١٥٧/٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧ ، البغداديات ٤٦٧ ، شروح سقط الزند ١١٢٤/٣ ، شرح التسهيل ٥٩/٤

(٢) وهذا البيت لم أعثر عليه في غير الكتاب

(٣) المقتضب ١٣٢/٢

(٤) نفسه ١٣٣/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لك ». هنا ينبغي الاشارة الى اضطراب،وقع فيه المبرد في تخريجه بيت متمم. فقوله: إن "فاخمشي " في موضع فلتخمشي يوحي أنه يذهب مذهب الكوفيين في عدّه الأمر معرباً مجزوماً في الأصل. وليس كذلك فقد عرض المبرد لهذه القضية في " المقتضب " ورد مذهب الكوفيين ومنع وقوع الأمر موقع المضارع.[1] ونقل ابن هشام تخريج المبرد لهذا البيت الأخير على أنه دعاء بلفظ الخبر نحو " يغفرُ الله لك " وحذفت الياء تخفيفاً واجتزئ عنها بالكسرة [2]، وتبعه على هذا التخريج الزمخشري [3]، وابن مالك [4]. وهذا الذي قالوا به فرار من ضرورة إلى ضرورة ، فالاجتزاء بالكسرة عن الياء في حالة الوصل من الضرائر أيضاً [5] . وإذا عدنا إلى علة منع المبرد حذف الجازم وبقاء عمله وجدنا يقيس ذلك على امتناع حذف الجار وبقاء عمله ، فهو حكم منطقي،على أنه سَجل ذلك وإن رآه ممتنعاً فقد روى عن العرب قولهم [6] : " اللهِ لأفعلنَّ " وأردف قائلاً:[7] « إنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل،وليس بجائز عندي »ولا نراه برغم هذا يقف من حذف الجازم هذا الموقف بل يصر على إنكار شواهده .

---

(١) ينظر المقتضب ٣/٢ ، ٤٤ ، ١٣١

(٢) المغني ٢٩٧

(٣) أعجب العجب ٣٤

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٦٠

(٥) ينظر سيبويه " باب ما يحتمل الشعر " ٢٧/١

(٦) المقتضب ٦/٢ ٣٣، وذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٤٩٨/٣، وذكر النحاس في إعرابه القرآن ٤٧٤/٣ أن المبرد غلّط سيبويه في هذا . وحُمل على هذا خفض " الحق " في قوله تعالى : " فالحق والحق أقول " « ص » ٨٤ ونسبت هذه القراءة إلى عيسى بن عمر،ينظر،مختصر ابن خالويه ١٣٠ ، إعراب النحاس ٤٧٤/٣

(٧) المقتضب ١٣٢/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا ما عدنا إلى البيتين اللذين ذكرهما سيبويه لم نجد كبير اختلاف بين موقف سيبويه،وموقف المبرد في بيت متمم ، فقول سيبويه بإضمار اللام في "يبك" لا يختلف عن قول المبرد بإنه مجزوم بالمعنى؛لأن النتيجة واحدة تقدير الجازم،غير أن سيبويه يقدره في " يبكِ" والمبرد في " فاخمشي " بعد أن حمله على" فلتخمشي "،ثم عطف عليه [1].

أما البيت الثاني فسيبويه غير متهم فيما رواه،وكون قائله غير معروف لايقدح فيه، وقد استشهد المبرد نفسه بغير بيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها عندما كانت تنسجم مع مذهبه.أما البيت المنسوب إلى أحيحة بن الجُلاح فقد أعرض المبرد عنه.

وقد أجاز الفراء إضمار اللام الجازمة ولم يُشر إلى أنّ ذلك ضرورة فقد قال [2] في قول الشاعر : [3]

فلا تستطلْ مني بقائي ومدتي ولكن يكُنْ للخير منك نصيبُ [4]

« قلت هذا مجزوم بنية الأمر ؛ لأن أول الكلام نهي وقوله (ولكن) نسق وليست

---

(١) وقد وصف الأعلم تقدير المبرد بأنه أحسن مما ذهب اليه سيبويه ؛ لأن حذف الجازم وبقاء عمله من أقبح الضرورات عند النحويين. التحصيل ٣٨٣

(٢) معاني القرآن ١٥٩/١

(٣) مجهول القائل وهو في مجالس ثعلب ٤٥٦/٢ والمخصص ١٤٧/١٧ ، الجنى الداني ١١٤ ، وتخليص الشواهد ١١٢ المغني ٢٩٧ ، المقاصد ٤٢٠/٤

(٤) معاني القرآن ١٦٠/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بجواب فأراد ولكن ليكن للخير فيك نصيبٌ ، ومثله قول الآخر : [1]

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تنهه المزاجرُ

فجعل الفاء جواباً للجزاء وضمّن فيدن لاماً يجزم بها »

وقد ذكر ابن جني أن المبرد نقل عن أستاذ المازني قوله : [2] « جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر وأنشد "من كان يزعم ... " قال : فقلت له ؛ لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف . قال : فقلت وما الذي اضطره هنا وهو يمكنه أن يقول : " فليدنُ مني " ، قال : فسأل عني فقيل له المازني فأوسع لي ».وهذا النص يظهر أن حذف اللام وبقاء عملها ضرورة عند الفراء أيضاً . والمازني على هذا يعتقد أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة . وقد نسب الرضي للفراء إجازته حذف هذه اللام في النثر [3]، وجعل منه قوله تعالى : [4] " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ". وأردف قائلاً : [5] «وإنما ارتكب ذلك لاستبعاد أن يكون القول سبب الإقامة »

---

(١) مجهول القائل وهو في الشعر والشعراء ١٠٦/١ والخصائص ٣٠٣/٣ ، سر الصناعه ٣٩٢/١ الإنصاف ٥٣٣/٢ ، الضرائر ١٥٠ ، ورصف المباني ٢٥٦ . وقد خرجه ابن مالك في شرح التسهيل ٦٠/٤ كما خرّج " محمد تفد نفسك.." على حذف الواو من من فليدن " للتخفيف .

(٢) الخصائص ٣٠٣/٣ وروى الأصفهاني هذه الحكاية في " التنبيه على حدوث التصحيف " برواية أخرى ٨٧ ؛ إذ قال المازني للفراء فيها : « .. فإن روي " فليدن مني " هل تكون لك حجة فسكت ولم يحر جواباً». ولم أر أحداً يرويه بهذه الرواية، فضلاً عن أنّ الفراء لم يرو هذا البيت وحده.

(٣) شرح الكافية ٢٥٢/٢

(٤) إبراهيم ٣١

(٥) شرح الكافية ٢٥٢/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يقل الفراء بذلك في معاني القرآن عندما عرض لهذه الآية ، بل حمل جزمها على تأويل الشرط نحو:دعه ينمْ [1].أمّا الذي نُسبت إليه هذه الإجازة في النثر حملاً على هذه الآية فالكسائي وليس الفراء، وقد قال ابن هشام [2]:«وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل ، وجعل منه : " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا ... " أي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية » وهذا الشرط الذي ذكره الكسائي لايقدم شيئاً جديداً،لأن اشتراط " قل " لا يمنع القول بجزمه على جواب الطلب ، فهذا مما يتطرق إليه الاحتمال ، وعلل الزجاج سقوط اللام هنا بأن الأمر قد دل على الغائب بـ " "قل" «تقول : "قل لزيد ليضرب عمراً " وإن شئت قلت: "قل لزيد يضربْ " ولا يجوز "قل يضرب زيدٌ عمراً " ؛ لأن لام الغائب ليس ههنا منها عوض إذا حذفتها . [3]

واستقبح الأخفش إضمارها ولم ينكره ، وقال : [4] « سمعت من العرب من ينشد هذا البيت بغير لام : [5]

فيبكِ على المنجاب أضياف قفرة ... سروا أسارى ما تفك قيودها

يريد فليبك فحذف اللام » .

أما من المتأخرين فقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية كما نقل ابن هشام إضمار

---

(١) معاني القرآن ٧٧/٢

(٢) المغني ٢٩٨ ، وينظر أيضا شرح التسهيل ٦٠/٤ والمساعد لابن عقيل ١٢٣/٣ وأسند النحاس إلى الكوفيين إجازتهم إضمار اللام . إعراب القرآن ٣٤٤/١

(٣) معاني القرآن للزجاج ١٦٢/٣

(٤) معاني القرآن ٧٦/١

(٥) مجهول القائل ولم أجده إلاّ عند الأخفش

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللام الجازمة في النثر على قلة بعد القول الخبري كقول الشاعر : [1]

قلت لبوابٍ لديه دارها ... تأذن فإني حمؤها وجارها

أي " لتأذن " فحذف اللام وكسر حرف المضارعة،وهذا الحذف ليس بضرورة عند ابن مالك لتمكن الشاعر أن يقول : إيذن [2]. وإجازة ابن مالك هذه لا تستند إلى سماع ولا إلى قياس،وأغلب الظن أنها تنطلق من مفهومه للضرورة ؛ إذ الضرورة عنده ما ليس للشاعر مندوحة عنه. وفي البيت الذي ذكره للشاعر عن إضمار اللام مندوحة. فلما جنح لإضمارها علم أن ذلك لابد أنه سائغ في النثر .

إن أصل الخلاف في هذه المسأله هو الجدل حول إجازة إضمار الجازم لأن الجزم كالجر لابد أن يكون بعامل ظاهر في الأصل ، وهذا ليس محل خلاف غير أن سيبويه أراد أن يجد مساغاً لهذه الشواهد فأجاز إضمار اللام ضرورة ورده المبرد . والذي أراه أن هذه الأفعال المضارعه جزمت على معنى الأمر ؛ لأنها خرجت أن تكون خبراً. والقول بإضمار اللام أو غيرها إنما هو انطلاقٌ من المعيارية التي توجب الجزم بعامل ظاهر. والحق أن البحث عن هذا العامل في هذه الشواهد لا طائل وراءه ولا يقدم شيئاً ، إلاّ ما يقدمه من ترسيخ لقواعد النحاة من وجوب الجزم بعامل .

---

(١) والبيت لمنظور بن مرثد الأسدي كما جاء في شرح شواهد المغني للبغدادي ٤/ ٣٤٠، ونسبه العيني في المقاصد لنصور بن مرثد (بالصاد) وهو على الأرجح خطأ مطبعي وليس ثم شاعر بهذا الاسم ، وينظر ترجمة منظور بن مرثد معجم الشعراء المرزباني ٢٨١ ، والخزانة ١٣٨/٤ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٥/٣، والبيت في عبث الوليد ٣٦٦ ، والضرائر ١٥٠ ، والمغني ٢٩٨ ، الهمع ٤/ ٣١٠ ، الخزانة ١٣٣/٩

(٢) المغني ٢٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن الجزم على المعنى ظاهرة لا يمكن إنكارها ؛ لكثرة شواهدها وهي لا تختلف شيئاً عن النصب على المعنى وإذا كان بالإمكان تخريج بعض الشواهد على تخفيف حرف العلة،كما ذهب إليه المبرد وبعض النحاة ، فإن ثم شواهد لا يمكن تخريجها على هذا المذهب ؛ لأنها تنتهي بأحرف صحيحه نحو " تأذن "وغيرها. والأصح أنها مجزومة جميعا على المعنى.

وينبغي الإشارة إلى أن الشواهد المتداوله على هذه الظاهرة إنما هي من الشعر، أما القراءات فإنه يمكن تخريجها على غير ذلك . وهذا يعني أن الجزم على المعنى إمكانة استقل بها الشعراء دون غيرهم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تسكين حروف الإعراب :

أجاز سيبويه تسكين حرف الإعراب، للضرورة الشعرية فقال [1] : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبّهوا ذلك بكسرة " فَخِذ " حيث حذفوا فقالوا: " فَخْذٌ " وبضمة " عَضُدٍ " حيث حذفوا فقالوا " عَضْدٌ " ؛ لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة ».

واستشهد على ذلك بقول الشاعر: [2]

رُحْتِ وفي رِجليك ما فيهما ... وَقَدْ بداهَنْكِ من المئزرِ

---

(١) الكتاب ٢٠٣/٤.

(٢) وهو الأُقَيْشِر الأسدي وهو في ديوانه (٤٣) . واسمه المغيرة بن عبدالله من المخضرمين وكان خليعاً ماجناً . الشعر والشعراء ٢٠٦/٢، الأغاني ١١/٢٣٥-٢٥٧، والمؤتلف ٧١، معجم الشعراء ٢٧٣، الإصابة ١٨٠/٦ وقد نسب هذا البيت إلى الفرزدق في الشعر والشعراء ١٠٠/١ وليس في ديوانه، كما نسب إلى ابن قيس الرقيات في الضرائر لابن عصفور ٩٥ وليس في ديوانه ، وينظر في تأصيله: معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون ١٩١/١ ومعجم شواهد النحو، د. حنا ١٣٢٤/٤٣٥ والمعجم المفصل، د. أميل يعقوب ٤٢٧/١. ويضاف إليها : معاني الأخفش ٩٤/١ ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠، الحجة للفارسي ٨٠/٢، البغداديات ٤٣١ ، التنبيه على حدوث التصحيف ١٣٤ ، وشرح اللُمع ٤٨٤/٤، التخمير ٢٠٦/١، الجامع ٢٧٤/١، البحر ٣٦٦/١، شرح اللمحة البدرية ٢٦١/١، النشر ٢١٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقول الراجز: [1]

إذا اعْوَجَجْنَ قُلتُ صاحبْ قَوِّمْ ... بالدوِّ أمْثَالَ السَّفينِ العوّم

وقال [2]: «وقد يسكن بعضهم في الشعر ويُشم؛ وذلك قول الشاعر امرئ القيس.

فَاليَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

وجعلت النقطة علامة الإشمام.

---

(١) وهو أبو نُخَيْلة قيل هو اسمه، وقيل اسمه يَعْمُر بن حزن شاعر محسن متقدم بالرجز. الشعر والشعراء ٦٠٢/٢، الأغاني ٣٦١-٣٩١/٢٠ والسمط ١٣٥/١ وينظر في تأصيله: معجم شواهد العربية ٥٤٠/٢ ومعجم شواهد النحو ٣٦٣٨/٧٦٣ والمعجم المفصل ١٢٦٨/٣. وهو في هذين الأخيرين برواية "الصوّم" مكان "العوّم" ولم أجد هذه الرواية. ويضاف إلى هذا: معاني الأخفش ٩٤/١، معاني الزجاج ٢٧٥/٤ إعراب القرآن للنحاس ٢٢٦/١، ٤٩٧، و٣٧٧/٣، ٣٧٨. وشرح المعلقات التسع/ للنحاس ١١٨/١، والحُجّة للفارسي ٨٠/٢، ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠، ١٢٢ ما يجوز للشاعر، القيرواني ٢٢٦، رسالة الغفران ٣٦٩، التنبيه على حدوث التصحيف شرح اللمع ٤٨٤/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٧ . الجامع ٢٧٤/١، ٢٢٨/١٤، ٢٢٩. شمس العلوم ١٤٨/١.

(٢) الكتاب ٢٠٤/٤ . والبيت في ديوانه امرئ القيس (١٠٢) برواية "فاليوم أسقى" والمستحقب: المكتسب. والواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يدع. وينظر في تأصيله: معجم شواهد العربية ٣٢٢، ومعجم شواهد النحو برقم ٢٣٧٩/٥٨٤ والمعجم المفصل ٧٨٣/٢. ويضاف إليها: معاني الأخفش ٩٤/١، الأمثال للضبي (٣١)، الفاخر ٧٧، معاني الزجاج ١٣٧/١، ٢٧٥/٤، صناعة الكتاب ٣٠٤، ضرورة الشعر/ للسيرافي ١١٩، ١٢٢، الحجة لابن خالوية ٧٨ والحجة للفارسي ٤١٠/١ ، ٢٣٣/٣العقد الفريد ٣٥٦/٥ ، والصحاح للجوهري ١٨٤٤/٥ ما يجوز للشاعر للقيرواني ٢٢٥، أمالي المرتضى ٣٥٨/١، المحكم لابن سيدة ١٤/٣، التنبيه مع حدوث التصحيف ١٨٤، شرح الحماسة ١١٦٦/٣ شروح سقط الزند ١٣٦٤/٣، شرح المفضليات لابن الأنباري ٤٨٠، ٧٣٧، ، الضرائر لابن عصفور ٩٤، الجامع ٢٧٤/١، ١٤/ ٢٢٩ البحر المحيط ٣٦٦/١، المزهر ٣٢٤/١، تاج العروس ١٥٨/٨، شمس العلوم ١٤٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونص على أن التسكين لا يجوزفي المفتوح؛لأنه خفيف والخفيف لا يخفف ،[1] لأن الذين يقولون : كَبْدٌ وفَخْذٌ لا يقولون : في جَمَلٍ جَمْلٌ» وسيبويه كما يبدو يشبّه حركة الإعراب بحركة البناء في التخفيف .

أما المبرد فأجاز التسكين في غير حركة الإعراب قال : [2] «وهذا جائز في كل شيء مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب ».

وقد أسند إليه رد شواهد تؤيد تسكين حركة الإعراب، منها قراءات سبعية كقراءة أبي عمر بن العلاء "فتوبوا إلى بارئْكم" [3] إذ أسكن الهمزة من "بارئكم ». وقال أبو جعفر النحاس: «أما إسكان الهمزة فزعم أبو العباس أنه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لإنها حرف الإعراب. وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة وأنشدوا: «إذا اعوججن قلت صاحبْ...» [4]. كما قرأ أبو عمرو "إنَّ اللهَ يأمرْكُم" [5] بتسكين راء "يأمرْكم" وهي قراءة سبعية أيضاً [6]. وقال النحاس: «قال أبو العباس لا يجوز هذا؛لأن الراء حرف الإعراب، وإنما الأصح عن أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة» [7]؛ كما خطأ

---

(١) الكتاب ٢٠٤/٤ وقد نسب سيبويه هذه اللغة إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم ١١٣/٤.

(٢) الكامل ١٠٩٣/٣.

(٣) البقرة آية (٥٤). وهذه القراءة في رواية عباس بن الفضل . ينظر كتاب السبعة ١٥٥

(٤) إعراب القرآن ٢٢٦/١ ويقصد بالنحويين القدماء الأئمة سيبويه، كما سيأتي.

(٥) البقرة آية (٦٧)..

(٦) كتاب السبعة إعراب القرآن للنحاس ٢٣٤/١ . وينظر : النشر ٢١/٢

(٧) إعراب القرآن ٢٣٤/١ ونقل عنه أيضاً هذا أبو حيان في البحر المحيط ٣٦٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قراءة مسلمة [1] " يُخادعُونَ اللهَ وهو خَادِعُهُمْ " [2] بتسكين عين "خادعهم" [3]، وهي قراءة شاذة [4] ، وقال النحاس بعد ذكر هذه القراءة: «وقد أجاز ذلك سيبويه وأنشد: إذا اعوججن قلت صاحبْ...»[5]. وقد رأينا أن سيبويه لم يجز هذا إلا في الضرورة.

وقد عرض سيبويه لقراءة «فتوبوا إلى بارئكم»، وذكر أن أبا عمر اختلس الحركة فيها اختلاساً [6]، ولم يذكر قراءة تسكين الهمزة. وأسند إليه الزجاج قوله: «ولا ينبغي أن يقرأ إلا "إلى بارئِكمْ" بالكسر وكذلك "عند بارئِكُم" [7] كما أسند إليه أبو علي الفارسي: " أن أبا عمرو كان يختلس الحركة من بارئكم ويأمركم وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن ولم يسكن» [8] وليس الأمر كذلك ، بل كلتاهما منقولة عن النبي عليه الصلاة والسلام ، قال ابن الجزري: [9] « وروى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوري والإسكان من رواية السوسي ».

---

(١) هو مسلمة بن عبدالله بن محارب البصري غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٩٨

(٢) النساء (١٤٢).

(٣) إعراب القرآن ١/٤٩٧.

(٤) مختصر ابن خالوية ٢٩.

(٥) إعراب القرآن ٤٩٧/١. وقد اضطرب نقل النحاس عن سيبوية برغم وضوح موقف سيبويه فهو ينسب إليه الجواز هنا صراحة . وضمناً في ٢٢٦/١. ثم عاد وقال في ٣٧٨/٣ : "إن سيبويه لم يجزه وإنما حكاه عن بعض النحويين".

(٦) ٢٠٢/٤ الكتاب.

(٧) معاني القرآن ١٣٧/١.

(٨) الحجة ٧٧/١.

(٩) النشر ٢١٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يكتف المبرد برد هذه القراءات بل رد رواية سيبويه للأبيات آنفة الذكر، فيما أسند إليه. فقد قال في البيت الأول "وقد بداهَنْكِ من المئزرِ": "الرواية" "وقد بدا ذاكِ من المئزر" [1]. أما البيت الثاني «إذا اعْوَجَجْن قلت صاحب...» فقد قال فيه: الرواية «صاح قَوّم» [2]،وأما "اليوم أشرب" فقد ذكره في الكامل شاهداً على معنى الوغول برواية "اليوم أُسْقَى" [3] وقد علق ابن جني على رد المبرد لرواية سيبويه قائلاً: «وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو اعتراض على العرب ، لا على صاحب الكتاب ؛ لأنه حكاه كما سمعه»[4]يعني أن سيبويه ثقة وما يرويه الثقة فهو ثقة، ولا سبيل إلى ردّه وإنكاره. وحمل علي بن حمزة على المبرد قائلاً : [5] «ولم يقل امرؤ القيس إلا «فاليَوْمَ أشْرَبْ»، وهذا مما اشتهر به من تغييره روايته». وهذا تحامل منه على المبرد ؛ لأن رواية "اليوم أسقى" و "اليوم فاشرب" أيضاً قد رواها الأخفش الأوسط[6]، وأبو زيد الأنصاري[7]، ولم يكن المبرد أصلها. غير أن الذي يؤخذ عليه تمسكه بهذه الرواية وتغييب الرواية الأخرى ، المعروفة المشهورة كما رواها سيبويه وغيره من النحاة.

---

(١) ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٢.

(٢) نفسه ١٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٧٨.

(٣) الكامل ٣١٨/١.

(٤) المحتسب ١١٠/١ وينظر في الخصائص ٧٥/١، وذكر النحاس في إعراب القرآن ٣٧٨/٣ أن المبرد أنشده «فاليوم فاشرب».

(٥) التنبيهات على أغاليط الرواة ١١٦.

(٦) الخزانة ٣٥٢/٨.

(٧) النوادر ١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكر السيرافي أن المبرد رد بيتاً آخر لم يذكره سيبويه وهو بيت جرير:[1]

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ تَعْرِفُكم ...

..... ونهر تِيرى[2] فما تَعرفُكم العربُ

وأنشد موضع «فما تَعْرِفُكُم" بتسكين الفاء « فلم تَعْرِفْكُم »[3].

وخطأ الأخفش تسكين حرف الإعراب، وقال في قراءة "بارئكم": «ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم ، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم »،ولم يلبث أن نقض ذلك بقوله :[4] «ولا يجوز الإسكان إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو عَلْمٍ وضَرْبٍ وقد سَمْع ونحو ذلك وسمعت من العرب من يقول: جاءت "رُسُلْنا" جزم اللام وذلك لكثرة الحركة»[5]. وكان الأجدر به التنزه عن هذه الحماة،وقد التمس وجهاً ذكر هو شواهده . وأنكر الزجاج أيضاً هذه الظاهرة، ولم يسعه إلا الإقرار بشواهدها وقال: « إلا أن الذي سمعه هؤلاء هو الثابت في اللغة »[6].

---

(١) من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق وهي في ديوانه. والبيت في ديوانه برواية "فلم تعرفكم" . ينظر في تأصيله في معجم شواهد العربية ٤٥/١ والمعجم المفصل في شواهد النحو ٦٥/١. ويضاف إليها: البيان والتبيين ٨٣/٣ والحجّة للفارسي ٨٠/١، والبحر المحيط ٦٦/١ .

(٢) تيرى بلد من نواحي الأهواز ، وحفر هذا النهر أردشير الأصغر بن بابك ، معجم البلدان ٣١٩/٥.

(٣) ضرورة الشعر ١٢٢.

(٤) معاني القرآن ٩٣/١.

(٥) نفسه ٩٣/١.

(٦) معاني القرآن ١٣٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الفراء فأجازها وعدها من قبيل التخفيف، وقال عند حديثه عن قراءة "ومكر السيءُ" [1] بتسكين الهمزة: [2] «وقد جزمها حمزة والأعمش لكثرة الحركات كما قال : [3] «يَحْزُنُهُمُ الفَزَعُ الأكْبَرُ» ... حدثني الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء «لا يحزنهم » جزم.

وذهب أبو علي الفارسي في تحليل هذه الظاهرة إلى أن التسكين يكون على ضربين: [4] أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة نحو: "فَخِذ" و "سَبُع". وأن يكون هذا المثال من كلمتين،فيسكن علي تشبيه المنفصل بالمتصل نحو: أراك مُنْتَفْخاً" و "يخشى الله ويتقْهِ [5] فـ "نَفْخ" من "مُنْتَفِخٍ" و "تَقْهِ" مثل كَتِف وقال [6]: «فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب فليس قوله بمستقيم ؛ وذلك أن حركات الإعراب قد تُحذف لأشياء ، ألا ترى أنها تحذف في الوقف وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلّة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب، لم يجز حذفها في هذه المواضع ». وهذه نظرة نافذة لأبي علي ؛ لأنها قائمة على طرد هذه الظاهرة الصوتية،بقطع النظر عن نوع الحركة. وقد اقتفاه ابن جني في

---

(١) فاطر ٤٣.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٧١.

(٣) الأنبياء ١٠٣ ذكرها ابن خالوية في مختصره ٩٣ ونسبها إلى أبي جعفر.

(٤) الحجة ٢/٧٩ ، وينظر ١/٤٠٨ ، ٣/٢٣٣. وهذا الذي فصّله أبو علي ذكره سيبويه قبله في الكتاب ٤/١١٥ ولكن بشيء من الإجمال.

(٥) النور ٥٢ وقرأها بتسكين الهاء أبو عمرو وابن عامر وعاصم ، " السبعة " ٤٥٧.

(٦) الحجة ٨١ - ٨٢ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخصائص.[1]

وممن أجاز ذلك من النحاة فيما بعد ابنُ عصفور[2]، والقرطبي الذي قال: «ما ثبت بالاستفاضة، أو التواتر أن النبي عليه الصلاة والسلام قرأه ، فلا بد من جوازه ولا يجوز أنْ يقال لحن» [3]. وأجازه أبو حيان وردّ ما ذهب إليه المبرد [4]. وأجازه أيضاً ابن عقيل وقال :«ما ثبت في السبعة لا يصح رده،ولا وصفه بضعف أو قلة»[5].

أما المحدثون فقد رأي الدكتور أحمد علم الدين الجندي أن ظاهرة حذف الحركات من طبيعة البدو ، إذ يميلون إلى السرعة في النطق اقتصاداً في الجهد في مقابل لهجات الحجاز التي تحتفظ بالصيغ دون حذف أو تغيير ؛ لما يغلب على نطقها من رَويّة وتُؤَدة [6] ، والدكتور أحمد علم الدين متابع في هذه النظرية للدكتور إبراهيم أنيس الذي مهد لها بمقدمة نفسية واجتماعية لحياة البادية [7].

والحق أن القول بسرعة الأداء في النطق عند هذه القبائل ليس من السهل

---

(١) الخصائص ٣٣٩/٢.

(٢) الضرائر ٩٥.

(٣) الجامع ٢٢٩/١٤.

(٤) البحر المحيط ١٦٦/٣.

(٥) المساعد ١٢٢/٣.

(٦) اللهجات في التراث ٢٤٦/١..

(٧) في اللهجات العربية ١٣٢. وتبعه في ذلك فيما بعد الدكتور عبده الراجحي في كتابه "اللهجات العربية في القراءات" ١٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمكان، وبالتالي فإن عزو هذه اللغة، إلى تميم ومن جاورها عند القدماء والمحدثين[1] قد يعارض المنطق العلمي؛ في بيئة غابت فيها الحدود الطبيعية والسياسية . وقوم لا يجمعهم صعيدٌ واحد. ولعل السبب الرئيس في عزو هذه اللغة، إلى تميم بالدرجة الأولى إنما هو اختيار أبي عمرو بن العلاء للتخفيف في كثير من القراءات وهو تميمي.

وإذا ما التمسنا هذه الظاهرة فيما نقله الأئمة لم نجد نسب التخفيف إلى تميم مطرداً في مقابل البيئة الحجازية. فقد ذكر النحاس أن تسكين الشين في عشرة لغة أهل الحجاز/والكسر لغة تميم[2] ، كما ذكر أن "الهديّ" بتشديد الياء لغة تميم[3]، وذكر أبوحيان أن "الرسْل" بتسكين السين لغة الحجاز[4]، وتحريكها لغة تميم. ونَسَب النحاس إلى الأصمعي أن (ربّما) بالتشديد لغة تميم وقيس وبكر، والتخفيف لغة الحجاز[5].

وقد التمست ظاهرة تسكين حرف الإعراب عند ثلاثة من شعراء تميم: شاعر قديم هو سلامة بن جندل، وآخر مخضرم هو العجاج، وثالث إسلامي هو الفرزدق. ولم أجد هذه الظاهرة فيما اطلعتُ عليه من أشعارهم.

وأما أبو عمرو بن العلاء الذي اعتمدوا عليه في نسب هذه اللهجة لتميم فلم

---

(١) وممن نسبها إلى تميم من القدماء أبو حيان في الارتشاف ٤٢٤/١، وابن الجزري في النشر ٢١٣/٢، ومن المحدثين الدكتور أحمد علم الدين ٢٤٦/١ اللهجات في التراث.

(٢) إعراب القرآن ٢٣٠/١ والمزهر ٢٧٥/٢.

(٣) حكى ذلك عن غيره ٢٩٣/١.

(٤) البحر ٤٦٤/١.

(٥) إعراب القران ٣٧٥/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكن يؤثر التخفيف في قراءاته كلها كما ذكر أبو علي الفارسي[1]. ومن أمثلة ذلك تثقيله "يكذّبون" من قوله تعالى: «ولهم عذاب أليم بما كانوا يَكْذبون" [2] ، ومُوهّن من قوله تعالى: «وإن الله مُوهِن كيدَ الكافرين»[3] وتُفجِّر من قوله تعالى: «لن نؤمن لك حتى تَفْجُرَ لنا من الأرض ينبوعاً»[4]، ويُخَرِّبون من قوله تعالى: "يُخْرِبون بيوتَهم بأيديهم"[5]. وثم قراءات كثيرة اختار منها أبو عمر التثقيل وهذا أقوى دليل على أنه ما كان يقرأ إلاّ بأثر.

وقد رميت من هذا إلى إثبات صعوبة عزو لهجة التخفيف لبيئة معينة، وأن أبا عمرو نفسه الذي اعتمد عليه في إثبات هذه اللهجة لتميم بالدرجة الأولى لم تكن اختياراته مطردة في التخفيف.

وإذا ما عدنا إلى المبرد نجده لا يكتفي بإنكار تسكين حركة الإعراب، فقد لحن التسكين في قراءة: «ثم ليقطع فلينظر»[6] قائلاً: الإسكان في لام «فلينظر» جيد وفي لام «ليقطع لحن »؛ لأن ثُم منفصلة عن الكلمة [7]، وهي قراءة سبعية [8]. كما لحن قراءة

---

(١) الحجة ٧٨/٢.

(٢) البقرة الآية (١٠). كتاب السبعة (١٤٣).

(٣) الأنفال الآية (١٨). كتاب السبعة (٣٠٤).

(٤) الإسراء (٩٠). كتاب السبعة (٣٨٤).

(٥) الحشر (٢) كتاب السبعة (٦٣٢).

(٦) الحج / ١٥.

(٧) المقتضب ١٣٤/٢.

(٨) قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي وقرأوا أيضاً "ثم ليقضوا" و "وليوفوا" السبعة ٤٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من سكّن العين[1] من قوله تعالى: «وإن تبدو الصدقات فنِعِمّا هي»[2] وهي قراءة سبعية أيضاً[3]. كما لحن من سكن الهاء[4] من قوله تعالى:« يؤده إليك »[5] ، وهي قراءة سبعية أيضاً[6] والهاء[7] أيضاً من قوله تعالى: «ارجِهِ وأخاه»[8]. وهي قراءة سبعية.[9]

وبصورة عامة فإن ظاهرة التسكين وليدة قانون الاقتصاد في الجهد العضلي عند الأداء في النطق ، وهذا الاقتصاد لا يراعي أن الحركة المخففة حركة إعراب أو غيرها، فهي ظاهرة صوتية لا نحوية لا تتعلق بموقع الصوت، يلجأ إليها الناطق تخفيفاً من وقع توالي المقاطع القصيرة ، كما أن هذا التخفيف لا يقتصر على الضم والكسر كما ذكر سيبويه والمبرد وابن جني الذي بالغ حتى عد "مرْض" بتسكين السراء في قراءة

---

(١) إعراب القرآن النحاس ٣٣٨/١ ، البحر ٣٣٨/٢.

(٢) البقرة ٢٧١.

(٣) قرأ بها نافع وأبو عمر وعاصم. كتاب السبعة (١٩٠).

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٣٧/١، ٤٦/٢.

(٥) آل عمران ٧٥.

(٦) قرأ بها عاصم وأبو عمرو وحمزة ٢١٠-٢١٢ كتاب السبعة.

(٧) إعراب القرآن النحاس ١٤٣/٢.

(٨) الأعراف ١١١.

(٩) قرأ بها حمزة وعاصم/ السبعة ٢٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبي عمرو لغة قائمة بذاتها؛ حتى لا يقول بتخفيف الفتح [1]، فالفتح وإن كان أخف من الكسر والضم، إلا أن قوام هذه الظاهرة إنما هي البنية المقطعية لا طبيعة الحركة.

وينبغي الإشارة ههنا الى قضية أشرت إليها بشيء من الإجمال في مسألة الحمل على المعنى. إنّ إنكار تسكين حركة الإعراب عند النحاة قائمٌ على أساس منطقي، هو أن الحركة الإعرابية جيء بها لتبيان المعنى. وغيابها يؤدي إلى اللّبس. وهذا حكم منطقي وقاصر ؛ لأن الحركة الإعرابية ما هي إلاّ قرينة واحدة من قرائن كثيرة يحفل بها السياق ، وغياب قرينة واحدة لا يؤدي الى الإبهام والغموض ، فالسياق سيتكفل بتوضيح المراد اعتماداً على قرائن أخرى ، فليس لهذه الحركة قيمة أكثر من غيرها من هذه القرائن. وإلاّ فكيف يُفهم قولهم : " خَرَقَ الثوبُ المسمارَ " " وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ "، ونستأنس برأي قطرب الذي أنكر أن تكون الحركات الإعرابية موضوعة للدلالة على المعاني.[2]

وعلى هذا فإن إنكار المبرد لتسكين حركة الإعراب وردّ شواهدها، وجعل سيبويه ذلك من الضرورة الشعرية ينفيه الواقع اللغوي بما حمله من الشواهد الكثيرة التي تؤكد بطلان ما ذهبوا إليه.

وقد أحصيت ما جاء من الحروف مسكناً على سبيل التخفيف في القراءات العشر المتواترة فكانت ثلاثمائة موطن ؛ منها أربعة عشر في حرف الإعراب وهي:

---

(١) المحتسب ١/٥٣. والكشاف ١/١٧٧-١٧٨، والجامع للقرطبي ١/١٣٨. ونسبها ابن خالوية في مختصره إلى ابن أبي عمرو ولم أعثر عليه بين القراء، ولم أر أحداً ينسب إليه شيئاً غير هذا . وقد وجدت لغوياً كوفياً بهذا الاسم هو عمرو بن أبي عمرو الشيباني، توفي ٢٣١هـ ولم يعُدّه أحد من القراء. تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢/ ٣٦٠ وبغية الوعاة ٢/٢٢٨ ، وينظر ما نسب إلى أبي عمرو من تسكين العين في أثر القراءات للدكتور عبد الصبور شاهين ، ٣١٨-٣٢٠.

(٢) ينظر حديث تمام حسّان عن قرينة الإعراب والقرائن الأخرى " اللغة معناها ومبناها " : ١٨٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣١ - ٢٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بارئكم[1] ، يأمركم[2] ، أمانيهم[3] ، يَنْصرُكم[4] ، يُشعرُكم[5] ، مكْر السيءْ [6] ، تَأمُرُهم[7].

وهذا يؤكد اتساع هذه الظاهرة وكثرة استخدامها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) البقرة ٥٤.

(٢) البقرة ٦٧، ٩٣، ١٦٩، ٢٦٨، وال عمران ٨٠ مرتين والنساء ٥٨.

(٣) البقرة ١١١.

(٤) آل عمران ٨٠ والملك ٢٠.

(٥) الأنعام ١٠٩.

(٦) فاطر ٤٣.

(٧) الطور ٣٢.

الفصل الثاني

الأبواب الصرفية والصوتية واللغوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

همزة معائش ونحوها:

ذكر المبرد في المقتضب أن ما كان من الجمع على أربعة أحرف وثالثه واو أو ياء أو ألف فما كان من ذلك أصلاً أو ملحقاً بالأصليّ،أو متحركاً في الواحد فإنه يظهر في الجمع [1]. وبنى على هذا رد قراءة من قرأ "معائش" بالهمز قال : أما قراءة من قرأ "معائش" [2] فَهَمز فإنه غلط وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعيم [3] ولم يكن له علمٌ بالعربية" [4].

والمبرد بهذه التخطئة تبع لأستاذه المازني الذي قال: "إنما أخذت عن نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية".... وقد قالت العرب مصائب فهمزوا وهو غلط [5].

وقد لحن سيبويه هذه القراءة بطريقة غير مباشرة فيكون بذلك أول من فتح باب التلحين لمن تلاه من النحويين[6]. فهو لم يرتض همز معائش وما شاكلها. إذ قال: «ولم يهمزوا مقاول ومعايش لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه. وإنما هو جمع مقالة ومعيشة وأصلهما التحريك»[7] ومن ثم حكم على همزة «مصائب» بالغلط

---

(١) المقتضب ١/١٢٢.

(٢) وردت معايش في القرآن مرتين: في الأعراف (١٠) والحجر (٢٠).

(٣) ويسمى حبر القرآن ولد في خلافة عبد الملك بن مروان وهو من المعمّرين، كان إمام الناس في القراءة بالمدينة لعصره، توفي ١٦٩هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٧/٣٣٦، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٤) المقتضب ١/١٢٣.

(٥) المنصف ١/٣٠٧.

(٦) ينظر "خواطر وآراء صرفية" ٣٦ بحث لأستاذنا الدكتور فوزي الشايب . مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٤٧/١٩٩٤.

(٧) الكتاب ٤/٣٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائلاً : «فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مُفْعِلة" [1] وبهذا مهّد لتلحين همز "معائش"، على أن سيبويه لا يرى إخضاع القراءة إذا خالفت قواعد النحاة إلى مقاييسهم بل هي نص مقدس يؤخذ كما هو وقوله: "إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة" [2] وهذا لا يغني عن سيبويه أن طعنه في المثال الذي يشبه القراءة يفضي إلى الطعن في القراءة. وهذا دأب سيبويه عندما يعرض لقراءة من هذا القبيل.

أما (معايش) فقد وردت في القرآن الكريم مرتين، في "الأعراف" و"الحجر" وقرئت فيهما بالهمز. قراءة سبعية ؛ أما في الأعراف فقد قرأ بها من السبعة نافع عن طريق خارجة [3] وابن عامر [4] في رواية ومن غيرهم الأعرج وزيد بن علي والأعمش [5]وأما في الحجر فقد قرأ بها نافع عن طريق خارجة من السبعة والأعرج من غيرهم [6] .

وإذا استطلعنا آراء النحويين وجدنا جلهم ينكر هذه القراءة،ويعد همزة معائش وما شاكلها من الشواذ الذي تتنزه عنه العربية فضلاً عن القرآن الكريم. ومن أولئك يطالعنا الفراء إذ يقول: "إنّ معايش لا تهمز" [7]، وذكر أن مثلها "معاون" "ومناور" وأن العرب ، ربما همزت هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة

---

(١) نفسه ٣٥٦/٤.

(٢) الكتاب ١٤٨/١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١١٥/٢، والسبعة في القراءات ٢٧٨، الجامع ١٠٨/٧ والبحر المحيط ٢٧١/٤ وذكرها ابن خالوية في الشواذ ٤٢.

(٤) الكشاف ٦٨/٢، البحر ٢٧١/٤.

(٥) البحر ٢٧١/٤.

(٦) البحر ٤٣٨/٥.

(٧) معاني القرآن ٣٧٣/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الحروف. وأردف قائلاً : "وقد همزت العرب "المصائب" وواحدتها مصيبة شبهت بفعلية لكثرتها في الكلام". يعني أنه من باب القياس الخاطئ عندهم .غير أن الهمزة حرف ثقيل قولاً واحداً، والعرب تميل إلى تخفيفها دائماً. أما أن يجنحوا إلى همز لفظ لكثرة الدوران، فهذا مستغرب ولو كان الأمر معكوساً لجاز، وكان أقرب إلى القبول [1].

أما الأخفش فوصفها بالرداءة دون أن يحكم بتلحينها [2]. وقال الزجاج [3] : «لا أحب القراءة بها» ، برغم أنه اعتل لهمز "مصائب" بأنه يدل على الواو المكسورة وأردف قائلاً [4] : «وهو أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب وكان له وجه في القياس » ، وقال النحاس : " الهمز لحن لا يجوز" [5] . وكذلك ابن خالوية [6]. وأبرز من خطأها من غير النحويين الطبري [7].

وموقف هؤلاء النحاة من همز معائش يرينا حجم رفض ظاهرة الهمز في "معائش" وما شاكلها،حتى اتهموا العرب بالغلط والتوهم [8]. وقد حاول أبو علي الفارسي تعليل هذا الغلط ، وذكر في ذلك أن العرب ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استغواهم

---

(١) وقد ذكر هو نفسه ذلك ، ينظر : معاني القرآن ١٢٤/١

(٢) معاني القرآن ٢٩٣/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢١/٢.

(٥) إعراب القرآن ١١٥/٢.

(٦) إعراب ثلاثين سورة ٤٩.

(٧) التفسير ٣١٦/١٢.

(٨) الغلط عند سيبويه هو التوهم عند غيره . كما ذكر غير مرة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الشيء فزاغوا به عن القصد [1] وهذا يظهر بشكل كبير مدى معيارية النحاة،فهم يتمسكون بقواعدهم التي اشتقوها من كلام العرب،ويخطئون أصحاب اللغة أنفسهم حفاظاً على سلامة هذه القواعد.

ودافع أبو حيان عنها دفاعاً مجيداً، فقال : «وجاء به نقل القراء الثقات: ابن عامر وهو عربي صراح ، وقد أخذ القراءة عن عثمان قبل ظهور اللحن ، والأعرج وهو من كبار التابعين، وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه فيه أحد ، والأعمش وهو من الضبط والاتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل" [2]. وأطلق مقولته المشهورة "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة".[3] وهذا منهج قويم من أبي حيان فيكفي أن ينقل هؤلاء الثقات هذه القراءة حتى يتم قبولها." وألفاظ اللغة إذا نقلها الثقات قبلت وإن كانت مظنونة " [4]

وفي محاولة لفهم جديد لهذه الظاهرة ذكر أستاذنا الدكتور فوزي الشايب أن التكسير الأصلي لمعيشة إنما هو معائش، ذلك أن معيشة "مفيلة" متطورة من "مَعْيِشَة" بوزن "مَفْعِلَة" عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد بـ "ا ي" بحذف الياء، والتعويض منها بمد الحركة،وهذا يعني أن العين قد سقطت،وبالتالي فليس لدينا ياء في المفرد حتى نطالب بها في الجمع. فإذا صببنا مادة "معيشة" في قالب مفاعل سنجد أن ما يقابل العين هو الكسرة "معـ ـِـش"، وهنا تلتقي حركتان،وهو ما يعرف في الدراسات الصوتية بـ (Hiatus)، وهذا لا يجوز عربياً ولا سامياً فتحقق الحركة

---

(١) الخصائص ٣/٢٧٣.

(٢) البحر ٤/٢٧١.

(٣) نفسه ٤/٢٧١.

(٤) الرد على النحاة ٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثانية أي (الكسرة) فتتخلق الهمزة [1]. وهذا الرأي من وجهة نظري يريح النحويين من تجشم التأويل في هذه الصيغة بشكل عام ووسمها بالغلط وقلة الفصاحة. بل هي جارية على قواعدهم التي يعتصمون بها مع الفارق أن أستاذنا الدكتور فوزي لم يسلم بالصيغة التي جمعوا عليها معائش وأشباهها كما مرّ.

ولا يستبعد أيضاً أنّ العرب ألحقوا المد الأصلي في صيغة (مفاعل) بالمد الزائد في صيغة "فعائل" من باب التوهم يعني أنه باب القياس الخاطىء عندهم . ولا ضير في ذلك فالإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه . قال فندريس : [2] « ولما كان التغير لا ينحصر في كلمة منعزلة بل في آلية النطق نفسها ؛ فإن جميع الكلمات التي تتبع آليّة واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة ». وقد سمع الكثير من الألفاظ التي تشبه (معائش) على ألسنة الفصحاء [3]، ومنها (معائب) وقد جاءت على لسان علي بن أبي طالب [4] ، وجاءت على لسان الحطيئة "مصائر" ، قال: [5]

حتى إذا حصل الأمو ... ر وصار للحسب المصائر

أما محاولة التفريق بين هذه الصيغ بدعوى الجريان على الألسنة، أو كما قال ابن جني في منائر ومزائد جمع منارة ومزادة [6] : "كان هذا أسهل من مصائب لأن الألف أشبه بالزائد من الياء"، فليس هذا من منطق اللغة في شيء وإنما هذه الخفة عند النحاة لا عند من نطق اللغة. والتفريق بين هذه الصيغ إنما هو محاولة من

---

(١) البحث المذكور آنفاً ٣٨.

(٢) اللغة ٧٢ .

(٣) ينظر بحث د. فوزي المذكور ٤٠.

(٤) نهج البلاغة ٨٦/٣.

(٥) ديوانه"ابن السكيت و السكري و السجستاني"١٦٩.

(٦) الخصائص ٢٧٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحاة لعزل الصيغ المسموعة ؛ لإيجاد مخرجٍ يتفق وقواعدهم لهذا الهمز.

ومن هنا نجد أن همز "معائش" وما شابهها من صلب اللغة،ولا يحفل برد المبرد وغيره من النحويين. أما القراءة فيكفي أن تثبت عن ثقة حتى يؤخذ بها، فالقراءة كما قال ثعلب [1] : سُنة والسنة تقضي على اللغة ولا تقضي اللغة على السنة.

وهذا لو كان همز معائش بدعاً في العربية، وليس كذلك. وأما قولهم:إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية أو لا علم له بالعربية فهذا لا يغض من قراءته ولا من ثقته .

وليس مطلوباً منه أن يكون عالماً بالعربية على طريقة النحاة ، بل ربما كان قلة علمه بما في أيديهم أدعى للأخذ بقراءته. وربما تغافل النحاة أن ابن عامر عربي الأصل وقد قرأ بها.

وقد أنصف مجمع اللغة العربية إذ أجاز هذه الصيغ وجعلها جارية على أساليب اللغة الفصحى [2].

---

(١) مجالس ثعلب ١٧٩/١.

(٢) الجلسة (٨) الدورة (٣٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حذف همزة الاستفهام :

رفض المبرد حذف همزة الاستفهام دون دليلٍ لفظي عليها. وتصدى لقول عمر ابن أبي ربيعة[1] :

ثم قالوا: تحبها؟ قلتُ بهراً ... عدد النجم والحصى والتراب

وقال : « قال قوم : أراد بقوله : تحبها الاستفهام كما قال امرئ القيس : [2]

« أحار ترى برقاً أريك وميضه ».

فحذف ألف الاستفهام وهو يريد " أترى" وقالوا أراد «أتحبها»، وهذا القول خطأ فاحش، إنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها». وقال مفسراً قول عمر: [3] «قوله تحبها إيجاب عليه، غير استفهام إنما قالوا: أنت تحبها أي قد علمنا ذلك، فهذا معنى صحيح لا ضرورة فيه.

وأما قول امرئ القيس فإنما جاز لأنه جعل الألف التي تكون في الاستفهام تنبيهاً للنداء واستغنى بها، ودلت على أن بعدها ألفاً منوية فحذفت ضرورة لدلالة هذه عليها». وقد ذكر هذا الاضطرار المشروط في المقتضب أيضاً غير أنه لم يتعرض لبيت عمر المذكور[4].

---

(١) الكامل ٧٩١/٢ -٧٩٢ والبيت في ديوان عمر (٦٠) وينظر في تأصيله معجم شواهد العربية ٦٧/١ و معجم شواهد النحو برقم ٢٨٩)/٢٩٤ والمعجم المفصل ١٠٢/١ ويضاف إلى ذلك: شرح القصائد التسع للنحاس ١٨٩/١ ،وليس في كلام العرب ٣٥٠ ،وشرح القصائد العشر للتبريزي ٨٥ ،والضرائر لابن عصفور ١٥٩ والتبيان للعكبري ١٠٩٤/٢.

(٢) ديوانه ٢٤ تحقيق د. محمد أبو الفضل.

(٣) الكامل ٧٩٢/٢.

(٤) المقتضب ٢٩٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعليه فالمبرد لا يجيز حذف همزة الاستفهام إلا للضرورة ، وبشرط وجود دليل لفظي عليها، ويرى أن بيت عمر المذكور ليس من هذا الباب لأنه لا دليل عليه، وهذه مغالاة فبيت عمر فيه دليلان لا دليل واحد؛ دليل لفظي وهو قوله : "بهراً" فلا يمكن إلاّ أن يكون هذا جواباً لسؤال،ودليل آخر عن طريق أداء البيت ؛ أي "التنغيم".

والمبرد في ذلك تبع لسيبويه الذي لم يعرض لبيت عمر، كما أنه لم يشترط أي شرط لحذف حرف الاستفهام،وإن كانت الأبيات التي ذكرها تتضمن " أم" [1]،وهو دليل لفظي عند المبرد يجيز الحذف.

وإذا استعرضنا آراء القدماء وجدنا الأخفش يجيز حذف همزة الاستفهام في السعة، عندما عرض لقوله تعالى: [2] «وتلك نعمة تمنها علي ». إذ قال: [3] «هذا استفهام كأنه قال : أو تلك نعمة تمنها علي »،كما أجاز الفراء حذفها دون اشتراط أو تعليق بالضرورة عند حديثه على قوله تعالى: «أشَهدوا خَلْقَهم» [4] قال: [5] نَصَبَ الألف من "أشهدوا" عاصم والأخفش ورفعها أهل الحجاز[6] على تأويل "أَشْهدوا"... قرءوا بغير همز يريدون الاستفهام »،ونسب إليه النحاس أنه يجيز حذفها في أفعال الشك نحو: ترى زيداً منطلقاً بمعنى أترى[7].

---

(١) الكتاب ٣/١٧٤-١٧٥.

(٢) الشعراء ٢٢.

(٣) معاني القرآن. ٢/٤٢٦

(٤) الزخرف ١٩.

(٥) معاني القرآن ٣/٣٠.

(٦) وقد نسب الطبري هذه القراءة في "التفسير" إلى بعض قراء المدينة ٢٥/٣٦ كما نسبها القرطبي في الجامع إلى الزهري، ١٦/٤٩، وأبو حيان في البحر المحيط إلى الزهري وناس ٨/١١.

(٧) إعراب القران ٣/١٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وممن أجاز حذف همزة الاستفهام في بيت عمر المذكور ابن جنّي قال:[1] «أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد أتحبها ؛ لأن البيت الذي قبله يدل عليه... ولهذا ونحوه نظائر وقد كثرت».

أما أبرز الذين تتبعوا خطا المبرد فيطالعنا النحاس،وقد رد على من قدر الاستفهام في قوله تعالى "وتلك نعمة تمنها عليّ". قال :[2] «لا يجوز؛ لأن ألف الاستفهام تحدث معنى وحذفها محال، إلا أن يكون في الكلام " أم " فيجوز حذفها في الشعر».على أن النحاس لم يخل من الاضطراب إذ نجده في كلامه على قوله تعالى:[3] « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » يقول : « فأما قتالٌ فيه » بالرفع[4] ففامض في العربية. والمعنى يسألونك عن الشهر الحرام أجائز قتال فيه، فقوله: يسألونك يدل على الاستفهام ». وقال ابن خالويه[5] : « ليس في كلام العرب ألف استفهام حذفت ولا دلالة عليها إلا في بيت واحد لابن أبي ربيعة وذكر البيت ». وهذه مغالاة منه،فالبيت فيه دليلان لا دليل كما ذُكر، فضلاً عن أن هذا البيت ليس بدعاً من الأبيات. وأجاز ابن

---

(١) الخصائص ٢٨١/٢. وممن أجاز حذف هذه الهمزة في السعة لا في الضرورة : ابن الشجري في أماليه ٢٦٧/٢، والعكبري في التبيان ٢٢٦٦/٢، وأبو حيان في البحر المحيط ١٥٤/٢، ٤/ ١٧١.

(٢) إعراب القرآن ١٧٦/٣.

(٣) البقرة ٢١٧.

(٤) نسبها أبو حيان إلى الأعرج. البحر المحيط ١٥٤/٢.

(٥) ليس في كلام العرب ٣٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عصفور حذفها إذا أمن اللبس للضرورة وجعل منه بيت الكميت [1] :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

يريد أو ذو الشيب يلعب. ومنع أن يكون بيت عمر على هذا العدم الدليل على حد قوله.

هذه أبرز آراء القدماء في المسألة أما المحدثون فيقول برجشتراسر : [2] «اللغات السامية لا تعرف تأدية الاستفهام بترتيب للكلمات خاص به أصلاً. فإما أن تستغني عن كل إشارة إليه، إلا النغمة وإما أن تستخدم الأدوات، والأول موجود فيها كلها وهو نادر في العربية» وليس كذلك ، فليس نادراً في العربية وإن لم يكن بكثرته مع الأداة. وذهب الدكتور خليل عمايرة إلى إجازة حذف أداة الاستفهام اعتماداً على التنغيم. غير أنه قصر هذا على الهمزة دون هل ؛ خشية اللبس وعدم وضوح المراد بالسؤال عند حذفها ؛ لأن لها معنى خاصاً في الجملة الاستفهامية، وهو الاستفهام عن النسبة [3].

---

(١) ضرائر الشعر ١٥٨. والبيت للكميت في ديوانه/ الهاشميات ٤٢. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة يجمعون على أن هذا البيت على حذف حرف الاستفهام (ينظر أمالي الشجري ٢/ ٢٦٦-٢٦٧) ولقد تقصيت القصيدة التي منها البيت فوجدت المراجع تذكر أنها أول ما أنشد الشاعر، وأن الشاعر قال الشعر حدثاً ، وقد أنشدها الفرزدق ليرى رأيه فيها. فإن جارينا النحاة على إجماعهم أنه على حذف همزة الاستفهام فأين منه الشبب؟ لذلك أرى اعتماداً على هذه الناحية التاريخية أن الكلام في البيت على الخبر لا على الاستفهام . أي أن الشاعر يريد أن يقول: إنه يَجِدُ على حداثته على حين بعض الشيوخ يتلهون ويلعبون. وينظر ترجمة الشاعر وقصيدته: الشعر والشعراء ٢/٥٨٢، الأغاني ١٦/٣٤٩، الخزانة ١/١٤٣.

(٢) التطور النحوي ١٦٥.

(٣) أسلوبا النفي والاستفهام ٤٩ وذكر ذلك أيضاً في «في نحو اللغة وتراكيبها» ١٤٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الدكتور سمير استيتية فقال : [1] «يجوز حذف همزة الاستفهام وهل استغناء بالتنغيم، وذلك حين يستعملان للتصديق دون التصور. أما حين يستعملان للتصور فإنه لا يجوز حذفهما، لأن التنغيم لا يكون وحده كفؤاً للتصور فلا يجوز أن تقول وأنت تريد التصديق [2] : قرأت كتاباً أم جريدةً ». وينبغي هنا أن نشير إلى أن ما ذكره الدكتور سمير من تجويز حذف "هل" لم يصرح به أحد من النحويين، بل جعلوا الحذف مما استأثرت به الهمزة دون أخواتها؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام كما يقولون ، وحديثهم عن التقدير في حرف الاستفهام لا يشمل "هل"، فإذا ألجأهم المعنى إلى التقدير قدروا الهمزة. أما قول الدكتور سمير أنهما تستعملان " الهمزة وهل" للتصور فإن هل لا تستعمل للتصور[4]. والمثال الذي ذكره وهو[5] « هل قدم محمد أو علي » فإن جاز أن يكون للتصديق فهو لايختلف عن "هل قدم محمد" ؟ ولكن المسند إليه طوّل بالعطف. وردّه حذف الهمزة إذا أريد بها التصور يخالفه الواقع اللغوي. وببيت عمر بن أبي ربيعة [6]

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبعٍ رميتُ الجمرَ أم بثمانِ

---

(١) «الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية» ١٥. بحث منشور في مجلة البعث عدد ١٩٨٩/٦، وفي مجلة المورد أيضاً مجلد ١٨ العدد ١٩٨٩/١.

(٢) لعل الصحيح أن يكون هنا (التصور) بدل التصديق حتى يوافق السياق وهذا المثال لا يكون للتصديق.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٤١ ومغني اللبيب ٤٥٦ ومفتاح العلوم للسكاكي ٥٣١ دار الرسالة، الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ١٣٢.

(٥) الأنماط التحويلية ١٤.

(٦) ديوانه ٣٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هو على حذف الهمزة بالإجماع[1]

هذه أبرز الآراء حول حذف حرف الاستفهام. أما إذا عدنا فنظرنا في التراكيب الاستفهامية القائمة على الحذف فإنه من العسير مجاراة النحاة قديماً،وحديثاً فيما ذكروه من الحذف ؛ ذلك أن الحذف قائم على افتراض بنية نموذجية مثالية ترد إليها هذه التراكيب ، وأرى أن هذا أقرب إلى الغاية التعليمية منه إلى طبيعة اللغة . ولعل ذلك لم يكن ليغيب عن ذهن البلاغيين. قال ابن الأثير :[2] «ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى ظهر صار الكلام إلي شيء غثّ لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن». وماذاك إلا لأنه لا يمت إلى هذا التركيب المنطوق بالصلة التي قالوا بها.

لذلك أرى أنّ التراكيب التي حذف منها حرف الاستفهام إنما هي تراكيب أصيلة قائمة بذاتها توازي تلك التي تظهر فيها الأداة. وقد قام التنغيم بدور تلك الأدوات فشحنها بمعنى الاستفهام ، ورَفْضُ القدماء لحذفها إلا مع وجود الدليل اللفظي،وقصره على الضرورة نابع من تأثرهم باللغة المكتوبة لا المنطوقة . ففي اللغة المكتوبة لا يظهر التنغيم ، أما في النطق فإن التنغيم يوضح نوع التركيب ما إذا كان خبراً أو استفهاماً.

وبعد فإن الإلحاف في البحث عن الأداة المحذوفة لا طائل تحته،والقول بجواز حذف أداة دون أخرى هو قول بعيد عن واقع التركيب. وهذه العامية أمامنا على استخدامها لا يوجد فيها أي حرف للاستفهام. وقد استغنت عن الحرف تماماً اعتماداً على التنغيم وطريقة أداء العبارة.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ١٧٥/٣، المقتضب ٢٩٤/٣، الجنى الداني ٣٥، المغني ٢٠.

(٢) المثل السائر ٢/ ٢٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حركة نون التثنية

روى أبو زيد الأنصاريّ في نوادره : [1]

إن لسُعْدى عندنا ديوانا ... يخزي فلاناً وابنه فلانا

كانت عجوزاً عُمّرت زمانا ... وهي ترى سيئها إحسانا

أعرف منها الجيد و (العينانا) ... ومنخرانٍ أشبها ظَبيانا

والشاهد في هذا فتح نون التثنيه في " العينانا "، وقد أنكر المبرد هذه الظاهرة كما ذكر النحاس في إعراب القرآن إذ عرض للشاهد المذكور وقال [2] : «سمعت علي بن سليمان [3] يقول : سمعت محمد بن زيد يقول : إن كان مثل هذا يجوز فليس بين الحق والباطل فرق . يتركون كتاب الله جل وعز ولغات العرب ويستشهدون بأعرابي بوّال» . وهذا نص على إنكار المبرد فتح نون التثنية .

---

(١) هذه الأبيات في نوادر أبي زيد ١٦٨ رواها عن المفضّل عن رجل من ضبّة ، وتنسب لرؤبة وهي ملحقات ديوانه ١٨٧. وروبت " منخران " في بعض المراجع " منخرين " : نحو : من صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ ، ٧٠٤ ، الضرائر ٢١٨ ، شرح المفصل لابي يعيش ١٢٩/٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ٧١/١ ، الاقتراح ٤٨ . وينظر في تأصيل هذا الشاهد : معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ٥٤٧/٢ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا شواهد حداد ٧٦٧/برقم ٣٦٦٨ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور إميل يعقوب ١٢٧٣/٣ ويضاف إليها:كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل مع بعض التغيير ١٣٢ ، تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة ١٣٧ ، إعراب القرآن للنحاس ١٦٦/٤ ، وصناعة الكتّاب للنحاس ١٨٨ ، المحلى في وجوه النصب ١٠٧ ، إيضاح الشعر للفارسي ١٤١ ، الفرائد الجديدة للسيوطي ٨٩/١ ، المطالع السعيدة ١٥٣/١ .

(٢) إعراب القرآن ١٦٦/٤ .

(٣) علي بن سليمان وقدتكرر كثيراً وهو الملقّب بالأخفش الأصغر سمع ثعلباً والمبرد وهو من شيوخ النحاس توفي ٣١٥هـ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا بد من الوقوف أولاً عند رواية الشاهد لكثرة الاضطراب في روايته،وأثر ذلك في تخريجه . فقد اضطرب النحاة في رواية هذا الشاهد اضطراباً كبيراً ، ورد المبرد وغيره له ربما كان السبب في ما طاله من التغيرات . فالشاهد ضمن أبيات ثلاثة رواها أبو زيد عن المفضل الضبي لرجل من ضبة هلك بما يزيد على مائة عام، وقد نسبت إلى رؤبة ، وهي في ملحقات ديوانه مع بعض الزيادة كما ذُكر ، وهذه الزيادة هي التي نسبها سيبويه إلى رؤبة ، وهي [1]

قد كنت داينت بها حسّانا مخافة الإفلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا .....

وقد نسبها ابن يعيش إلى زياد العنبري .[2] والابيات كما يبدو محمولة على رؤبة، وظبيان على حد قول أبي زيد علم لرجل هلك منذ أمد بعيد ، ولم نر أنفه اشتهر حتى غدا مثلاً . ولعل غموض المعنى في الأبيات ما إذا كان مدحاً أوذماً قد أسهم في كثرة رواياتها واختلافها. وقد ذكر العيني أن بعضهم زعم أن ظبيانا مثنى ظبي على حذف مضاف والتقدير أشبها منخري ظبيين [3]، وهذا تكلف بيّن . ومن مظاهر الاضطراب أيضاً ما نجده عند ابن يعيش الذي روى البيت ثلاث مرات بـ "ظبيانا" في كتابه"شرح المفصل"[4] ، ولكنه رواه في كتابه "شرح الملوكي في التصريف" "طبيانا" بالطاء مثنى طبي وهي حلمة الضّرع [5] .

---

(١) الكتاب ١٩١/١ . والبيع هنا هو الشراء وهو من من الأضداد ، والقيان جمع قَيْنة وهي الأمَة .

(٢) شرح المفصل ٦٥/٦

(٣) المقاصد النحوية / حاشية الخزانة ١٨٥/١ ، والخزانة ٤٥٤/٧ . وفي التصريح ٧٨/١ أن الهروي هو الذي ذهب إلى هذا

(٤) شرح المفصّل ١٢٩/٣ ، ٦٧/٤ ، ١٤٣

(٥) شرح الملوكي ١٧٦ ، وكذلك ، إحدى مخطوطات الجمل المنسوب إلى الخليل ١٣٢ الحاشية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أفضى كل هذا الاضطراب إلى الإمعان في الطعن على هذا الشاهد عند بعض النحاة ممن تلا المبرد ، ونص بعضهم على أنه مصنوع ،نحو : ابن عصفور[1] ، وابن هشام ،[2] و ابن عقيل [3] والسيوطى [4] .

أما رواية هذا الشاهد فأبو زيد حجّة لا تُردّ روايته فمن روى الشاهد برواية غير روايته لم تلزم أبا زيد الحجّة،ومن رواه بروايته فعليه قبولها كما وردت عنه، فهو ثبت ثقة،وقد قال معتزاً بهذه الثقة [5] : « كلما قال سيبويه : حدثني من أثق بعربيته فأنا أخبرته »،وقد روى الأبيات عن المفضل فهي رواية ثقة عن ثقة .

وقد عرض المبرد في المقتضب لحركة نون المثنى،وعد الكسر هو الأصل فيها إذ قال [6] : «وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما اذا التقيا»، ولم يعرض لحركة الفتح .

ولم ينفرد المبرد بردّ فتح نون المثنى،بل ردها من معاصريه أبو حاتم السجستاني إذ عرض للشاهد الذي عرض له المبرد وقال [7] : « إنما هو "العينينِ" وهو

---

(١) المقرب ٤٠٠

(٢) أوضح المسالك ٨٥/١

(٣) شرحه على الألفية ٧٢/١ .

(٤) الاقتراح ٤٨ .

(٥) مراتب النحويين ٧٤ .

(٦) المقتضب ٦/١ .

(٧) النوادر ١٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مُفسَد »وتبعهما على هذا الزجاج [1]، والنحاس[2]، وأجاز ابن جني فتحها قائلاً[3] : « على أن من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب تشبيهاً بأينَ وكيف ... فيقول : "مررت بالزيدين وضربت العمرينَ " وأنشدوا في ذلك :

على أحوذيَّيْنَ استقلّت عليهما فما هي إلاّ لمحةٌ فتغيب [4]

وفتحها بعضهم في موضع الرفع وذكر البيت " أعرف منها الجيد ..." ولعل الأمثلة التي ضربها ابن جني على فتح هذا النون في حال الجر والنصب مبنية على البيت الذى استشهد به ، وقد أجاز ابن عصفور فتحها أيضا قال[5] : « وقد فتحوها أيضاً في لغة من يجعل التثنية بالألف على كل حال إلاّ أنهم لم يفتحوها في هذه اللغة إلا في حالة النصب وأنشد البيت المذكور " أعرف منها الجيد العينانا ... "، وهذه القاعدة أيضاً بناها ابن عصفور على الشاهد الذي رواه برغم أنه ردّه في المقرّب كما ذُكر آنفاً .

وقد جاء فتح هذه النون في قراءة شاذة وهي[6] : " أتعدانّني أنْ أُخْرَجَ " بفتح النون الأولى من " تعداننني " وأسندها ابن خالويه إلى عبد الوارث عن أبي عمرو [7]

---

(١) معاني القرآن ٤/٤٤٣ .

(٢) إعراب القرآن ٤/١٦٥ .

(٣) سر الصناعة ٢/٤٨٨ - ٤٨٩.

(٤) وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه (٥٥) ورواية الديوان :

على أحوذيَّيْنَ استقلت عشيّة فما هي إلاّ لمحةٌ وتغيب

ويصف فيه قطاة . والأحوذي : الخفيف ، ويعني هنا جناحيها ، واستقلّت : طارت

(٥) الضرائر ٢١٨ .

(٦) الأحقاف ١٧ .

(٧) مختصر في شواذ القرآن ١٣٩ ، "وليس في كلام العرب " ٣٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأسندها النحاس عن بعضهم إلى نافع ولحنّها كما لحنها [1] الزجاج من قبل أيضاً [2].

وقد ذكر النحاة أن فتح نون المثنى لغة ، ذكر أبو حيان أنه لغة بني الحارث بن كعب [3] ، وذكر ابن عقيل أنّ الكسائي نسبها إلى بني زياد بن فقعس ، ونسبها الفراء إلى بعض بني أسد [4]. وذكروا في نون المثنى لغة ثالثة هي الضم ، قال ابن جني [5] : « وقد حُكي أن منهم من ضم النون في نحو الزيدان والعمران وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما ». وذكر ذلك الشيباني أيضاً وحكى " هما خليلانُ ". [6] وقال ابن عقيل [7] : « ومنه قول فاطمة : يا حسنانُ ».

وإذا ما نظرنا إلى فتح نون التثنية أوضمها فإنه ليس من اليسير متابعة من قال بأنها لغة لقوم بأعيانهم . فهاتان الحركتان لا تختلفان عن حركة الكسر ؛ ذلك أن هذه الحركات الثلاث لها غاية واحدة هي التخلص من التقاء الساكنين على حسب قول القدماء ، وللتخلص من المقطع الطويل (ص ح ح ص) على حد قول المحدثين وذلك عن طريق تجزئته بتحريك النون إلى مقطعين (ص ح ح) و (ص ح) . أما الحركة الأشهر والأسير لهذه النون فالكسرة ؛ وذلك مخالفة للألف. على أنهم لم يلتزموا الكسرة ؛ لأسباب صوتية أيضاً. فالشاهد الذي رده المبرد لا يعدو فتح نون المثنى " العينانا " فيه أن يكون للمجانسة بينها وبين " ظبيانا " وبقية القوافي ، وهذا أيسر من القول

---

(١) إعراب القرآن ١٦٥/٤.

(٢) معاني القرآن ٤٤٣/٤ .

(٣) تذكرة النحاة ٤٨٠ .

(٤) المساعد ٣٩/١ ، التصريح ٧٨/١ .

(٥) سر الصناعة ٤٨٩/٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١ ، المساعد لابن عقيل ٤٢/١ .

(٧) المساعد ٤١/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالتلفيق بين لغتين إذ وردت في صدر الشطر الثاني " منخرانِ " بكسر النون وهذا غير مقبول علمياً . أما فتح النون في " أحوذيّيْن " في بيت حميد بن ثور فيخرج على المخالفة بعد أن سُبقت النون بيائين وتلتها كسرة ، كما فتحت في القراءة القرآنية " أتعداننني " للمخالفة بين الحركات المتماثلة حركة نون المثنى ونون الوقاية . وعلى هذا روي قول الشاعر : [1]

يا أبتي أرّقني القُذّانُ فالنوم لا تطعمه العينانُ

بضم نون " العينانُ " إذ ضم النون للمشاكلة الصوتية مع " القذّانُ " .

وهذا كله يؤكد أن فتح أو ضم نون التثنية ليس بلغة ، وقد روي عن فاطمة كما ذكر " يا حسنانُ " وهذا ليس من لغتها . والمرجح على هذا أن تحريك نون المثنى بغير الكسر إنما هو وليد سياقات معينة من المخالفة أو المناسبة الصوتية ليس غير .

---

(١) وينسب لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٦ وفيه " والقُدانْ " بالدال وتسكين النون والقُذّان : جمع قذّة وهو البرغوث . والبيت في ضرائر ابن عصفور ٢١٨ وفيه " القنان " والهمع ١٦٤/١ وشرح الأشموني ١٠١/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضمير المتكلم المفرد "أنا":

أنكر المبرد فيما نسب إليه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح قراءة [1] «لكنا هو الله ربي» بإثبات ألف أنا في الوصل [2]. وهي قراءة سبعية قرأ بها نافع في رواية المسيِّبي ، وفي رواية غيره بدون ألف ، وابن عامر [3] ، وأبو عمرو في رواية [4] ومن غيرهم كثير منهم: أبو جعفر ويعقوب في رواية والحسن وزيد بن علي [5].

وأنشد ابن السراج في إثبات هذه الألف في الوصل للأعشى[6] :

فكيف أنا وانتحالي القوافي ... بعد المشيب كفى ذلك عارا

وقال [7] : «فأثبت الألف ووصل واحتج النحويون بأن الألف منقلبة من ياء أو واو فردوا ما ذهب من الاسم. قال أبو العباس: هذا لا يصلح لأنه لو كان كما يقولون لم تقلب الياء والواو ألفاً لأنهما لا يكونان إلا ساكنتين، لأن هذا اسم مضمر مبني فلا

---

(١) الكهف ٣٨.

(٢) شرح شواهد الإيضاح ٢٧٣.

(٣) كتاب السبعة ٣٩١.

(٤) البحر المحيط ١٢١/٦.

(٥) نفسه ١٢١/٦.

(٦) الأصول ٣٥٤/٣ . والبيت للأعشى في ديوانه ١٠٣ وفيه «فما أنا أم ما انتحالي القوافي» ينظر:معجم شواهد العربية ١٤٧/١، ومعجم شواهد النحو ١١٥٤/٤١٠، والمعجم المفصل ٣٠٧/١. ويضاف إليها الحجة للفارسي ٣٦٥/٢. وما يجوز للشاعر ١٦٠، ضرورة الشعر٧٧، والصحاح للجوهري ١٨٢٧/٥، والضرائر ٤٩ ،وسِفْر السعادة ٧٢٣/٢ والجامع ٢٦٣/١٠، والكناش للملك المؤيد ١١٩، الدر المصون ٥٥٣/٢، الارتشاف ٢٧٣/٣.

(٧) الأصول ٤٥٤/٣ - ٣٣٥ . وينظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٧٧-٧٨ . ولم يعرض المبرد في كتابه المقتضب لهذه القضية ولا في الكامل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سبيل إلى القلب فمن ههنا فسد» ، وبعد أن ردّ الرواية ذكر أن الرواية التي تصح عنده هي :

« فكيف يكون انتحالي القوافي بعد المشيب ».

ومذهب البصريين بعامّة أن الضمير "أنا" على حرفين في الأصل [1] ، وقد ذكر سيبويه هذه الثنائية [2]، وتحدث عن حذف الألف وصلاً ووجوب إثباتها وقفاً [3]. ولم يعرض للبيت الذي ذكره المبرد، ولا للآية المذكورة.

وقد لحن أبو حاتم السجستاني من قرأ بإثبات الألف في الوصل [4]. وتبعه الطبري الذي عد إثبات الألف في "أنا" ليس من فصيح الكلام [5] ، وذهب أبو علي الفارسي مذهب البصريين. وقال فيمن يثبت الألف وصلاً: [6] «يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر،وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل». ثم أردف معلقاً على علة إثبات الألف وصلاً عند نافع [7] : «وأما ما روي عن نافع من إثباته الألف في "أنا" إذا كانت بعد الألف همزة فإني لا أعلم بين الهمزة،وغيرها من الحروف فصلاً ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف ، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف وتسقط في الوصل قبل الهمزة ، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع» . وقد فصّل مكّي

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣/٩٣، شرح التسهيل ١/١٤٠، شرح الكافية ٢/٩.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٨.

(٣) نفسه ٤/١٦٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٧.

(٥) التفسير ١٥/١٦٢.

(٦) الحجة ٢/٣٦٠.

(٧) نفسه ٢/٤٦٤ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ما أجمله أبو علي)وذكر أن نافعاً يثبتها إذا تلتها همزة مفتوحة أو مضمومة[1] ، وقال في حجة نافع[2] : «إنه لما تمكن له مد الألف للهمزة كره أن يحذف الألف ويحذف مدتها فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المد، وحذفها في الموضع الذي لا تصحب الألف فيه المد».

وعد الفراء "أنا" بتمام الألف وصلاً لغة من لغات العرب. قال[3] : «ومن العرب من يقول أنا بتمام الألف فقرئت "لكنا" على تلك اللغة وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف .... ويجوز الوقوف بغير الألف في غير القرآن في أنا». والوقوف بغير الألف يعارضه سيبويه كما ذُكر إلا إنْ اجتلبت هاء السكت.

وذكر ابن يعيش أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين،[4] فالبصريون يرون أن هذا الضمير "أنا" ثنائي الأصل)والألف الأخيرة أتي بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في "اغْزُه" و "ارمِهْ". ويقول الكوفيون:إن "أنا" بتمامها هو الاسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر[5] :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني ... حُمَيْدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنَاما

فأثبت الألف في حال الوصل كما احتجوا بإثبات الألف في قراءة نافع[6] "أنا أحيي وأميت". وذهب ابن يعيش مذهب البصريين، وذكر أن إثبات الألف في الوصل

---

(١) الكشف ٣٠٦/١.

(٢) نفسه ٣٠٦/١.

(٣) معاني القرآن ١٤٤/٢.

(٤) شرح المفصل ٩٣/٣ وينظر ٤٥/٤، ٨٤/٩، وينظر شرح التسهيل ١٤٠/١، شرح الكافية ٩/٢-١٠.

(٥) البيت لحميد بن حريث بن بحدل في خزانة الأدب ٢٤٢/٥. والبيت في ضرورة الشعر للسيرافي ٧٧، والحجة للفارسي ٣٦٥/٢ والضرائر ٥٠، شرح المفصل ٩٣/٣، ٨٤/٩.

(٦) البقرة ٢٥٨، كتاب السبعة ١٨٨. وهذه القراءة من طريق أبي أويس وقالون وورش.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لغة رديئة وبابه الشعر[1]. وذهب ابن مالك إلى أن إثبات الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل، وأسند هذه اللغة إلى تميم [2].

وقد استحسن الزجاج إثبات الألف في "لكنا هو الله" خاصة ؛ لأن الهمزة كما قال : [3] « قد حذفت من أنا فصار إثبات الألف عوضاً من الهمزة »، وتبعه على هذا الزمخشري [4] ، والأنباري [5].

أما المحدثون فقد ذهبوا مذهباً آخر. إذ ذهب بروكلمان إلى أن الضمير "أنا مركب من" أن "+" أ " [6] فالضمير هو " أ " ثم صُدِّر بعنصر اشاري هو " أن "، وتبعه هنري فليش [7]، وقد علل بروكلمان تحول الهمزة الثانية إلى مد بسقوطها ومدّ الحركة للتعويض [8].

ورأي هؤلاء المستشرقين أقرب إلى القبول مما ذهب إليه البصريون والكوفيون كلاهما، تؤيده النظرة الاستقرائية لضمائر الخطاب ليس في العربية فحسب ، بل في أخواتها الساميات والتي تشترك جميعاً بوجود الهمزة في بداية هذا الضمير [9]. غير

---

(١) شرح المفصل ٤/٤٥.

(٢) شرح التسهيل ١/١٤٠ وتبعه الرضي في شرح الكافية ٢/٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٧.

(٤) الكشاف ٢/٤٨٥.

(٥) البيان ٢/١٠٧.

(٦) فقه اللغات السامية ٨٦.

(٧) العربية الفصحى ١٦٤ ، وينظر : ضمائر الغيبة (١٩) لأستاذنا الدكتور فوزي الشايب ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثامنة ، ١٩٨٧.

(٨) فقه اللغات السامية ٧٥.

(٩) ينظر جدول الضمائر في اللغات السامية، "فقه اللغات السامية" بروكلمان ٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن العرب لم يستخدموا هذا الضمير على سنن واحد، فقد مال معظمهم الى تقصير الحركة الطويلة في حالة الوصل لتصبح " أنَ " ومال الآخرون إلى الإبقاء عليها، وقد عزا بعض النحويين هذه اللغة إلى تميم. كما ذُكر والذي أراه أنه ليس من اليسير حصرها في تميم وحدها، فضلاً عن أنَ تميم لا يجمعها صعيد واحد.

أما ما ذكر من تعليل في سبب إثبات نافع الألف إذا تلتها همزة مفتوحة أومضمومة فليس بشيء، فقد نقل عنه قالون المد في ثلاث آيات قبل الكسر[1]. فالمسألة لا تخص نافعاً ولا غيره،كما لا تخص حركة دون حركة. فتتابع الهمزتين مستثقل ، لذلك يستعان بالحركات الطويلة كفاصل ، وهذه طريقة للعرب للتخلص من ثقل تتابع المثلين وليست ابتداعاً لأحد .

والمسلم به أن إثبات الألف وصلاً في "أنا" لغة،ولغات العرب كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، فلا وجه لرد هذه القراءة ونحوها. وإثبات الألف في " أنا " ليس من الضرائر كما ذكر بعض النحويين ؛ ينفي ذلك كثرة وروده في القراءات المتواترة [2] .

---

(١) (أنا إلا) الأعراف ١٨٨، والشعراء ١١٤، الأحقاف ٩. ينظر النشر ٢/٢٣١.

(٢) لقد أحصيت ما جاء في القراءات العشر من إثبات الألف "أنا" في الوصل فكانت أربعة عشر موضعاً وهي:

البقرة ٢٥٨/ الأنعام ١٦٣/ الأعراف ١٤٣، ١٨٨/ يوسف ٤٥، ٦٩/ الكهف ٣٤، ٣٨، ٣٩/ الشعراء ١١٤/ النمل ٣٩/ غافر ٤٢/ الزخرف ٨١/ الأحقاف ٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استعمال ضمير الغيبة المتعلق بالمفرد على حرف واحد :

أنشد سيبويه في باب ما يحتمل الشعر [1] :

" دار لسُعْدى إذهِ من هواكا " . [2]

قال الأعلم : « أراد "هي" فسكّن الياء أولاً ضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان أخراً تشبيهاً لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب ؛ إذا أُسكن ما قبله والواو اللاحقه به في هذا الحال نحو عليهِ وبهِ ومنهُ وعنهُ » [3] . وعلى هذا ففي "إذهِ" ضرورتان أو ضرورة مركّبة تتمثل في التسكين ثم الحذف .

وذكر ابن جني في الخصائص أن المبرد رد على سيبويه هذا الاستشهاد وحجة المبرد أن سيبويه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحركاً في حال [4] . أمّا وجه الاستحالة الذي ذكره المبرد فهو بقاء الضمير على حرف واحد وهذا يعرضه للوقف والابتداء في أن. والوقف ضد الابتداء وبمعنى آخر يكون متحركاً ساكناً في آنٍ. وقد رد ابن جني على المبرد وخطأه فيما ذهب إليه ونص

---

(١) الكتاب ٢٧/١.

(٢) من الأبيات المجهولة ولا يعرف له ضميمة ، غير أن البغدادي قال في الخزانة : رأيت في حاشية اللباب أن ما قبله : " هل تعرفُ الدار على تِبراكا " و "تبراكا" بكسر التاء موضع في ديار بني فقعس وينظر في تأصيلة : معجم شواهد العربية ٥١٣/٢ ، ومعجم شواهد النحو ٧٤٦/٣٣٢٥ ، والمعجم المفصل ١٢١٩/٣ مضافاً إليها : الحجة للفارسي ١٣٥/١ ، والمسائل العسكريات ١٠٦ ، ضرورة الشعر / للسيرافي ١١١ الصحاح ٢٥٥٨/٦ ما يجوز للشاعر ٢١٤ ، الضرائر لابن عصفور ١٢٦ ، شرح الكافية ١٠/٢ القاموس المحيط ٥٠٤/٤.

(٣) تحصيل عين الذهب ٥٦ - ٥٧.

(٤) الخصائص ٨٩/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على : [1] « أن الذي قال : إذهِ من هواك هو الذي يقول في الوصل : هيْ قامت فيسكن الياء وهي لغة معروفه ، فإذا حذفها في الوصل اضطراراً واحتاج إلى الوقف ردها حينئذٍ ». وعلى هذا يكون في البيت ضرورة واحدة وهي تقصير الحركة الطويلة .

وقد استند الكوفيون إلى الشاهد المذكور؛ لإثبات أن أصل الضمير " هي " هو الهاء وحدها فكان من شواهدهم على هذه المسألة [2].

وذهب ابن يعيش أن في "هو" و "هي" ثلاث لغات ، لغة بفتح الواو والياء وأخرى بتسكينها وثاله بتشديدهما [3]. ونسب الرضي لغة التسكين إلى قيس وأسد، والتشديد إلى همدان [4]. وذكر الكسائي أن بعضهم يلقي الياء من هي إذ كان قبلها ألف ساكنة فيقول : حتاهِ فعلت ذلك وإنماهِ فعلت ذلك [5]. وقال أبو الهيثم ، يقال : " ماهُ قاله وماهِ قالته" [6]. وقول الكسائي وأبي الهيثم يؤكد أن هذا الاستعمال المختزل

---

(١) الخصائص ٨٩/١.

(٢) الإنصاف ٦٨٠/٢ وأصل ضمائر الغيبة "هو و هي " من المسائل التي ذكرها الأنباري وقد بسط القول في حجج كلا الفريقين وذهب مذهب البصريين في كون أصل هذين الضميرين الهاء والواو والهاء والياء بمجموعهما لا الهاء وحدها كما قال الكوفيون المسألة (٩٦) ٦٧٧/٢ . وذهب استاذنا الدكتور فوزي الشايب مذهب الكوفيين بناءً على منهج الدراسات المقارنة . في بحثه " ضمائر الغيبة أصولها وتطورها " ١٧.

(٣) شرح المفصل ٩٧/٣-٩٨.

(٤) شرح الكافية ١٠/٢ . وذهب الكسائي إلى أن لغة التشديد هذه هي الأصل . اللسان ٣٧٦/١٥ . وهذا حكم معياري يقوم على أن أصل الضمير أن يكون على ثلاثة أحرف.

(٥) اللسان ٤٧٦/١٥.

(٦) نفسه ٤٧٨/١٥ وقال الكسائي بعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلهما ألف ساكنة فيقول « حتاهُ فعلَ ذلك ، وإماهُ فعل ذلك » اللسان ٤٧٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لضمائر الغيبة المختصة بالمفرد ليس مقصوراً على الضرورة ، كما أنه ليس ثم إشارة إلى أن هذا الاستعمال لغة تنسب إلى قوم دون قوم . وإذا أنعمنا النظر في هذه الصيغ المختزلة وجدنا أن اختزال الحركة الطويلة ههنا يعود إلى علة صوتية صرفة، وهي انتقال النبر عن الضمير في "إذ هو" hū" و "إذ هي" " hī " وانتقال النبر عن الضمير أدى الى اختزال حركته" hi ←——— hī " " hu " ←——— hū " لتركبه مع الظرف،فتصبح الكلمتان كلمة فنولوجية واحدة " إذهِ " ، " إذ هُ " مثل : "بيناهُ ، وحتامَ ، وعلامَ .. " ورد المبرد لهذا كمن يريد أن يستر الشمس بغربال ؛ ذلك أن هذا واقع لغوي ماثل كان عليه أن يصفه لا أن يستعمل لغة المتكلين ؛ ليبني استعمالا متخيلاً يفضي إلى هذه الإحالة التي جرّه إليها . ثم إن هناك نظائر له في العربية مثل قِ ، وعِ .. ونحو ذلك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إجراء كاف الخطاب الدالة على الجمع مجرى " الهاء " :

أنكر المبرد كسر ضمير الجمع " الكاف " قال [1] : « وناس من بكر بن وائل يُجْرُون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إضمار كالهاء ، وذلك غلط منهم فاحش ، لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجلها جاز ذلك في الهاء ، وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته فيقولون : «مررت بِكِمْ» وينشدون هذا البيت [2].

وإن قال مولاهُم على جُلّ حادثٍ

.....مِنَ الدهرِ رُدُوا فَضْلَ أحلامِكِمْ رَدّوا

وهو خطأ عند أهل النظر مردود ».

وقد وسم سيبويه هذه اللهجة بالرداءة من قبل ، وقال : فيمن يكسر هذه الكاف : [3] « شبّهها بالهاء لأنها علم إضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكانت أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر وهي رديئة جداً ». وليس ثم فرق كبير بين المبرد وسيبويه، فوصف سيبويه هذه اللغة بأنها رديئة جداً إنما هو بمنزلة الغلط». على أننا نلحظ أن سيبويه يميز بين كسر الهاء نحو " مِنْهِم " وكسر الكاف كما في الشاهد فالمماثلة في الكاف أشد رداءة ، ذلك أن الأصوات الطبقية تؤثر الضمة؛ أي الحركات الخلفية.

---

(١) المقتضب ١/٢٦٩- ٢٧٠.

(٢) وهو للحطيئة في ديوانه بشرح ابن السكيت ٦٦ ، وبشرح د. يوسف عيد والضمير " كم " موطن الشاهد غير مضبوط في الشرحين. والبيت في الكتاب ٤/١٩٧ ، ومعاني الأخفش ١/٢٨ ، ومعاني الزجاج ١/٥٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٤٢ ، التحصيل ٥٥٩ ، شرح التسهيل ١/١٣٤.

(٣) الكتاب ٤ / ١٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نعت الأخفش هذه اللغة قائلاً [1] : « ذلك قبيح لا يكاد يعرف .. سمعناها من بعضهم يقولون : « عليكمي وبكمي » وقد حمل عليها الزجاج بأشد من المبرد قال [2] : « لا يجوز في " عَليكِمْ " و " بِكِمْ " (بكسر الكاف) ؛ لأن الكاف حاجز حصين بين الياء والميم فلا تقلب كسرة. وقد روي عن بعض العرب " عَلَيْكِم " و " بِكِمْ " ولا يلتفت إلى هذه الرواية ». وأنشد بيت الحطيئة ، وأردف قائلاً [3] : « فهذه لغة شاذة والرواية الصحيحة « فضل أحلامِكُم ».

أما كسر كاف الخطاب فكما رأينا عند سيبويه والمبرد فهي تنسب إلى ناس من بكر بن وائل. ونجد السيوطي يذكر في المزهر أنها تسمى " الوَكْم "،وينسبها الى ربيعة وهم قوم من كلب كما يقول [4]، ونجده يقول في الاقتراح : إنها في ربيعة وقوم من كلب [5]. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الذي نسبه سيبويه إلى قوم من ربيعة قولهم: " منهِم " بكسر الهاء ، وقال : وهذه لغة رديئة [6] ، ونجد الرضي ينسب هذه اللغة فيما حكى عن أبي علي الفارسي إلى ناسٍ من بكر بن وائل [7]، وهؤلاء الذين نسب إليهم سيبويه،والمبرد كسر الكاف في " بِكم " ونحوها ، وقد ذكر السيوطي أن كسر الهاء في " منهِم "، و " عنهِم " ونحوها أنها لغة تسمى " الوهم " ونسبها إلى كلب. [8]

---

(١) معاني القرآن ٢٨/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥٢/١.

(٣) نفسه ٥٢/١.

(٤) المزهر ٢٢٢/١.

(٥) الاقتراح ١٢٨.

(٦) الكتاب ٤ ، ١٩٦ ولم يجزها الفراء ٦/١.

(٧) شرح الكافية ٣ / ١١.

(٨) المزهر ٢٢٢/١ ، الاقتراح ١٢٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهذا الاضطراب – فيما أرى – يفضي إلى أنه لا فرق بين اللغتين اللتين ذكرهما السيوطي،وأعني " الوهم والوكم " وأنهما وجهان لظاهرة واحدة ، فبينما نجد الحجازيين يطردون ضم " الهاء " فيقولون : " بهو " و " لديهو " ، نجد أن قوماً آثروا المماثلة في الضمير المتصل الدال على الجمع سواء كان مخاطباً أو غائباً فقالوا : " مِنْكِم ، وَ بِكِم ، ومِنْهِم " مماثلة للكسرة السابقة وقد طُرد هذا القانون حتى شمل الضمائر التي لم تسبق بالكسرة فقالوا : " عَنْهِمْ و عَنْكِمْ ".

وهذه اللغة لها أصل في السامية. فالضمير الدال على الجمع في العبرية يشبه كثيراً ما ذُكر من هذه اللغة إذ يقولون : " هِمْ " و " هِن " و " عَليخِمْ " [1] ومن ناحية أخرى فلا تزال هذه اللهجة حية مستعملة كثيراً عند أهلنا في الضفة الغربية.

ونخلص من هذا كله إلى أن حمل الكاف على الهاء في الكسر ربما كان له ما يسوغه ، فالهاء صوت حنجري – وهي أبعد الأصوات مخرجا – يؤثر الضمة ولا يؤثر الكسرة فإذا جاز الكسر فيها فإنه يجوز في الأصوات الطبقية الأقرب الى الكسر من الأصوات الحنجرية وهو من باب أولى. وهي لغة عربية صحيحة وإن لم تظفر بالفصاحة على حد معيار اللغويين. [2] وعدم نجاحها وسيرورتها في اللغة الفصيحة لا يجيز للمبرد أو غيره ردها ، فلا تفاضل بين اللغات ، وتصدي المشتغل باللغة للمفاضلة والحكم على لغة ما بالغلط ليس من شأنه، ولا من وظيفته فحده الوصف لا غير.

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٦٦.

(٢) ينظر معيار الفصاحة في المزهر ١٨٤/١ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قطع همزة الوصل

أنشد أبو زيد في نوادره : [1]

ألا ارى إثنين أحسن شيمة ..... على حَدَثان الدهر مني ومن جُمْل

وقد علق أبو الحسن الأخفش الأصغر عليّ بن سليمان على هذا قائلاً : [2] « أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد أنه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية « ألا لا أرى خلين » وهذه الرواية الأولى ليست بثبت وإنما رواها أبو زيد والأخفش على الشذوذ ، وليسا يعتدان بها ، وكذلك أخبرنا في البيت الذي يُعزى إلى قيس بن الخطيم وهو قوله : [3]

إذا ضيّع الإثنان سراً فإنه بنشر وتضييع الوشاة قمين

قال الرواية : " إذا جاوز الخلين سرٌ " [4]. قال : وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد في القياس وربما غيّر الرواية ».

وقال المبرد في المقتضب : [5] « أما ألف الوصل فإنما هي همزة كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداؤه ؛ لأن أوله ساكن فإن كان قبلهما كلام سقطت ؛ لأن الذي قبلها معتمد

---

(١) النوادر ٥٢٥ . والبيت لجميل بن معمر في ديوانه ٩٩ . ينظر معجم شواهد العربية ٣٠/١ ، ومعجم شواهد النحو ٢٢٣٨/٥٦٦ ، والمعجم المفصل ٧٩٣/٢ ./ يضاف إليها الضرائر ٥٥ ، دقائق التصريف ٥٢٢.

(٢) النوادر ٥٢٥ وهذا الكلام زيادة من يحمل الشراح

(٣) لقيس في ديوانه ١٠٥ مع بعض التغيير . وينظر معجم شواهد العربية ٣٢٩/١ ، ومعجم النحو ٢٨١/٦٥٣ ، والمعجم المفصل ١٠٠٤/٢ ، ويضاف إليها : صناعة الكتاب ٦٥ فصل المقال : ٧٥ ، بهجة المجالس ٤٩٥/١ شرح الحماسة للمرزوقي ١٢١١/٣ ، دقائق التصريف ٥٢٢ ، التخمير ٣٠٢٤ ، الباب الآداب ٢٤٠ ، الضرائر ٥٤ ، المساعد ٦١٥/٢ شرح التسهيل ٤٦٦/٣.

(٤) وذكر ذلك أيضاً النحاس في صناعة الكتاب ٦٥

(٥) المقتضب ٨٧/٢ وينظر ٨٠/١ ، ٨٢ ، ٨٣ وينظر الكتاب ١٤٦/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للساكن مغنٍ ، فلا وجه لدخولها ». فالمبرد على هذا لا يرى وجهاً لقطع الهمزة في البيتين السابقين،وقد أجاز في الكامل استئناف الأشطار التي تبدأ بهمزة وصل بقطع هذه الهمزة ، وقال : [1] « هذا كثير غير معيب ».

وقد ذكر سيبويه هذه الإجازة من قبل [2] . وقال الأخفش : [3] « همزة الوصل مقطوعة إذا استؤنفت .. كقوله : [4]

لا نسَبَ اليوم ولا خُلّة إتسع الخَرق على الراقعِ

وهذا الذي ذكروه جميعاً لا يقدم ، شيئاً جديداً ؛ لأن همزة الوصل مقطوعة حيث يبدأ بها . وما نسبه المبرد إلى الأخفش من إجازته قطع همزة الوصل على الشذوذ يناقضه ما جاء في معاني القرآن إذ قال : [5] « وزعموا أن من العرب من يقطع ألف الوصل، أخبرني من أثق به أنه سمع من يقول : «يا إبني فقطع ». وقد استشهد الأخفش على قطع هذه الهمزة بالبيتين السابقين وزاد قول الراجز : [6]

يا نفس صبراً كل حي لاقِ وكل إثنين إلى افتراقِ

وهذا يؤكد على أن الأخفش لم يروِ ذلك على وجه الشذوذ.

---

(١) الكامل ٢/٩٧٧.

(٢) الكتاب ٤/١٥٠.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٧٧ ، وينظر شرح المفصل ٢/١٠١ ، والهمع ٦/٢٢٤.

(٤) البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمي وهو في الكتاب ٢/٢٨٥ والكامل ٢/٩٧٧ ضرورة الشعر ٧١ ، الضرائر ٥٤ ، شرح المفصل ٢/١٠١ ، ١١٣ ، ٩/١٣٨ والمغني ٢٩٨ ، ٧٨٣

(٥) معاني القرآن ١/١٢-١٣.

(٦) مجهول القائل وهو في المحتسب ١/١٤٨ والخصائص ٢/٤٧٥ ، وسر الصناعة ١/٣٤١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويكاد النحاة يجمعون على تلحين من قطع همزة الوصل [1] ؛ ذلك أنهم يميلون إلى تخفيف الهمز ما استطاعوا إلى ذلك ، فكيف يتحرونه ليجشموا أنفسهم عناء نطقه ، ونراهم في كثير من القراءات القرآنية يصلون ما حقه أن يقطع فراراً من ثقل الهمز [2] . ولا بد أن ثمة أمراً دفعهم للعدول عن ذلك ؟

أما الشواهد التي عمد فيها الشعراء إلى قطع همزة الوصل فهم لم يقطعوها جزافاً،بل يتلافون بذلك خللاً عروضياً،ما كان ليرأب لولا قطع هذه الهمزة . وأما في بداية الأشطار فقطعها حالة طبيعة كما ذكر لأنهم بدؤوا بها .

وإذا ما استعرضنا الشواهد النثرية وجدناها تختلف تبعاً للسياق الواردة فيه. فما ذكر الأخفش من سماعه "يا إبني" و "يا ألله" فقد قُطعت همزة الوصل في هذا ونحوه للمحافظة على المد في أداة النداء ؛ لأن الحركات تمد أكثر إذا جاءت قبل الهمزة.

وقد روي عن أبي عمرو " حتى إذا إداركوا " بقطع همزة " اداركوا [3] . قال ابن جني معلقاً عليها : [4] « قطع أبي عمرو همزة "إداركوا" في الوصل مشكل ؛ وذلك أنه لا مانع من حذف الهمزة إذ ليست مبتدأة كقراءته الأخرى مع الجماعة ». وقد علل ابن

---

(١) باستثناء ما أجازوه من القطع في بداية الأشطار وقطع همزة لفظ الجلاله " الله " في النداء. ينظر الأصول ٤٤٧/٣ وشرح الشافية/ القسم الأول ٢٦٥/٢ ، المساعد ٦١٥/٢ ، الهمع ٢٢٤/٦.

(٢) نحو قراءة ورش " من اجل ذلك " المائدة ٣٢/ إعراب النحاس ٨٠/٢ ، ومختصر ابن خالويه ٣٢ ، و "الباس" ،الأنعام ٨٥ ، نُسبت الى الحسن وقتادة إعراب النحاس ٨٠/٢ والبحر ١٧٧/٤ ؛ واستبرق" الإنسان ٢١ مختصر ابن خالويه ١٦٦ نسبها لابن محيصن.

(٣) الأعراف ٣٨.

(٤) المحتسب ٢٣٧/١ وينظر مختصر ابن خالويه ٤٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جني هذا بقوله : [1] « فلما اطمأن على الألف لذلك القدر من التمييل بين القراءتين لزمه الإبتداء بأول حرف فأثبت همزة الوصل مكسورة على ما يجب من ذلك في الابتداء بها ، ولا يحسن أن تقول : إنه قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا ؛ لأن هذا يسوغ لضرورة الشعر». وقال أبو حيان نقلاً عن ابن جني [2] «وقف مثل وقفة المستنكر ثم ابتدأ فقطع ».

وهذا يؤكد أن همزة الوصل لايمكن أن تقطع هكذا اعتباطاً،ففضلاً عما جاء في الشعر فالاستئناف في غير موطنه كما رأينا عند أبي عمرو ، أو كقراءة بعضهم [3] « قالوا " ألآن" إنما هو خروج عن المألوف ؛ شداً للانتباه وهو في النطق مماثل للكتابة بخط بارز، أو وضع خط تحت المكتوب. والنتيجة واحدة تنبيه المستمع أو القارئ إلى أمر جلل. وعلى هذا فإن قول المبرد كما ذكر الأخفش الأصغر : " أن النحاة ربما غيروا رواية البيتين المذكورين " لا تطابق الواقع ولا موجب يدفعهم لذلك ، فضلاً عن أن الشواهد على هذا أكثر من أن تدفع .

---

(١) نفسه ٢٤٨/١.

(٢) البحر المحيط .

(٣) البقرة ٧١ ، وينظر إعراب النحاس ٢٣٧/١ ، والمحتسب ٢٤٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاجتزاء بـ " الكسرة " عن " الياء " في المنقوص :

عرض النحاس في إعراب القرآن لحذف الياء من " المهتدي " من قوله تعالى : [1] " من يهدِ الله فهو المهتد " قال : [2] « سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : لا يجوز مثل هذا إلاّ بإثبات الياء، والصواب عنده ألا يقف عليه وأن يصله بالياء؛ حتى يكون متابعاً للقراء وأهل العربية ». وقد أكد النحاس هذا المذهب في صناعة الكتاب،وروى عن علي بن سليمان أيضاً قوله [3] : « سمعت محمد ابن يزيد يقول لا يجوز إلا عمرو بن العاصي بالياء ، لأن الياء تحذف لسكونهاءوسكون التنوين فلما دخلت الألف اللام زال التنوين فلم يجز إلا اثبات الياء » .

أما القراءة التي ردها المبرد فهي قراءة سبعية ، وقد اتفق السبعة على حذف الياء وقفاً غير أنهم اختلفوا في الوصل فوصل أبو عمرو ونافع "المهتد" بالياء ووصلها الباقون بحذفها [4] . ورأي المبرد هذا يدعو إلى الدهشة فليس ثم اختلاف في القرآن الكريم على إجازة الوقف بغير ياء في المنقوص وإن اقترن باللام . وقول المبرد : " إنه لا يجوز إلا عمرو بن العاصي " فيه مخالفة لما عليه جلّ العرب فضلاً عن جواز الوقف بغير ياء فيه ، فالعاص عندهم من عَيَص لا من عَصىَ والدليل جمعه على أعياص ، والأعياص من بني أمية : بنو العيص وأبي العيص والعاص وأبي العاص،وهم أولاد

---

(١) الإسراء ٩٧

(٢) إعراب القرآن ٢/٤٤٢.

(٣) صناعة الكتاب ١٤٥ ، ويؤكد مقوله النحاس هذه إصرار المبرد على ذكر (العاصي) بالياء في كتابه الكامل وهو كثير .

(٤) كتاب السبعة ٣٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمية بن عبد شمس الأكبر ، وأعياص قريش كرامهم.[1]

ولم يعرض المبرد لقضية حذف الياء في المنقوص في المقتضب ولا في الكامل

وذكر سيبويه في باب " ما يحتمل الشعر " أن حذف هذه الياء في الوصل من باب الضرورة وأنشد :[2]

فطرتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأيْدِ يَخْبِطنَ السَّريحا

وأنشد أيضاً على ذلك :[3]

وأخو الغوانِ متى يشا يَصرمْنَهُ ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيْد ودادِ

إذ حذفت الياء من " الأيد" و "الغوانِ " وقد أنكر بعض النحويين عليه ذلك قال السيرافي[4] : « فأنكره كثير من الناس وقالوا : قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رؤوس الآي وقرأ به عدة من القراء .. وما جاء مثله في القرآ وقرأ به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر » وعند التحقيق لا نجد موقف سيبويه من هذه المسأله ينحصر في ماذكره آنفاً ، فقد أجاز حذف ياء المنقوص في الوصل على السعة في

---

(١) ينظر في ذلك جمهرة اللغة ٧٩/٣ ، الاشتقاق ٥٤ ، تهذيب اللغة ٨١/٣ المحكم لابن سيدة ١٥٧/٢ ولسان العرب ٦٠/٧ على أن ابن دريد ذكر في الاشتقاق ٥٣ أيضا أن العاصِ اشتقاقه من عصى معصية وعصيانا ولا يبعد أن يكون متأثراً برأي المبرد .

(٢) الكتاب ٢٧/١ . والبيت لمضرِّس بن رِبعي في شرح أبيات سيبويه ٦١/١ والمُنْصُل : السيف . واليعملة : القوية . السريح : جلود أو خرق تشد على الأخفاف حين تحفى الناقه . والبيت في : ضرورة الشعر للسيرافي ٢١٥ والخصائص ٢٦٩/٢ ، والتحصيل ٥٥ . والإنصاف ٥٤٥/٢ ، والضرائر ١٢٠ والمغني ٢٩٧ .

(٣) الكتاب ٢٨/١ والبيت للأعشى في ديوانه ١١٧ وفيه " وأخو النساء " ولا شاهد على هذا ، والبيت في الخصائص ١٣٣/٣ ، والتحصيل ٥٧ ، والإنصاف ٥٤٥/٢ والضرائر ١٢٠.

(٤) ضرورة الشعر ١٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

موطن آخر. قال [1] : « ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م ». وأردف قائلاً [2] : وجميع مالا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يُحذف يُحذف في الفواصل [3] والقوافي ... وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين . وهذا جائز عربي كثير » وهذا يظهر أن من رد على سيبويه نظر إلى ما قاله في باب "ما يحتمل الشعر " ولم يلتفت إلى موقف سيبويه الآخر.

وأجاز الفراء حذف هذه الياء وقفاً ووصلاً وذكر أن العرب يجتزئون بها عن الكسرة مطلقاً في المنقوص وغيره ، وأكّد هذا في غير موطن من معاني القرآن [4]. وتابعه على ذلك الزجاج أيضاً [5] وذكر ابن جني في المنصف : أن الحركة تعاقب الحرف في كثير من كلام العرب [6] وأفرد لذلك باباً في الخصائص [7]. وقال ابن الشجري [8] : « وعلى هذه اللغة قالوا : عمرو بن العاصِ [9] وحذيفة بن اليمانِ [10] والحافِ بن قضاعة ».

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤ - ١٨٥.

(٢) نفسه ٤/١٨٥ .

(٣) يعني بالفواصل مواطن الوقف في القرآن الكريم نحو : " والليل إذا يسر " ، و " يوم التناد " .

(٤) ينظر معاني الفراء ٢/٢٧ ، ٢٤٥ ، ٣/٢٦٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٧٧ ، ٥/٨٦ .

(٦) المنصف ٢/٧٣.

(٧) الخصائص ٣/١٣٣ " باب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة " .

(٨) الأمالي الشجرية ٢/٧٣.

(٩) على مذهب المبرد من أن أصله عصى وليس عَبصَ .

(١٠) واليمان معاقبة لليمنى مثل تهامي وتهام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أجاز كثير من النحاة حذف ياء المنقوص مع الألف واللام وصلاً ووقفاً .[1]

وقد حاول النحاة كعادتهم عزو هذا الاستعمال إلى قبيلة معينة ، فذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أنها لغة هذيل[2] ، وتبعه الطبري[3]. ومن المحدثين أحمد علم الدين الجندي[4]. وأرى أن هذه اللغة أكبر من أن تتسع لها لهجة لكثرة استعمالها ، والذي يؤيد ذلك أن الزجاج لم يحصرها في هذيل ، فقد ذكر أن هذيلاً تستعمل حذف هذه الياءات كثيراً[5] ، وتبعه الزمخشري[6] ، وأبو حيان[7]. وهذا يدل أن غير هذيل يستعملها غير أنها تكثر في هذيل.

وبهذا نرى أن المبرد جانب الصواب،وغالى في رد القراءة المذكورة وقد اجتمع على حذف الياء فيها القراء السبعة ، ولم يقلّ مغالاة حينما رد استعمال العاصي على مذهبه[8].فضلاً عن مخالفة هذا المذهب لما عليه العرب . وقد بلغ من إصراره أنه لم يذكر "العاص" في كتابه الكامل إلا بالياء " العاصي"ولعل من المفارقات أنه استعملها في كتابه " الفاضل " " العاص " دون ياء .

---

(١) وأبرزهم ابن خالويه / إعراب القراءات السبع ٣٣٦/١ ، والزمخشري /الكشاف ٢٩٣/٢ وابن يعيش / شرح المفصل ١٤٠/٣، وأبو حيان / البحر المحيط ٢٦١/٥ . كما أجازه من غير النحاة الطبري / التفسير ٦٩/١٢ ، ومكي في " الكشف " وابن الجزري في " النشر " عند الحديث عن حذف ياءات الإضافة عقب كل سورة وردت فيها هذه الياءات .

(٢) الجامع لأحكام القرآت ٦٥/٩.

(٣) التفسير ٦٩/١٢.

(٤) اللهجات العربية في التراث ٦٨٣/٢.

(٥) معاني القرآن ٧٧/٣.

(٦) الكشاف ٢٩٣/٢.

(٧) البحر المحيط ٢٦١/٥.

(٨) في جعله العاص من " عصى " .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكل هذا العنت في رد هذه الاستعمالات إنما يصب في باب التطويع الذي يرده هذا الكم الكبير من الاستعمال .[1]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) ولقد أحصيت ما جاء في القراءات العشر المتواترة من المنقوص المقترن بأل محذوف الياء فكان أربعة وعشرين موضعاً؛ عشرة منها فواصل وهي : " المتعال " " الرعد٩ / " هادٍ " الرعد ٣٠٧ / " والٍ " الرعد ١١ / " واقٍ " الرعد ٣٤ ، ٣٧ / "المهتد " الإسراء ٩٧ / " التلاقِ " غافر ١٥ / التناد " غافر ٣٢ / " بالوادِ " الفجر ٩. والباقي في حالة الوصل وهي " الداع " البقرة ١٨٦ / " المهتد " الكهف ١٧ / " بالوادِ " طه ١٢ / " البادِ " الحج ٢٥ / الجوابِ سبأ ١٣ / " الجوارِ " الشورى ٣٢ / " المنادِ " ق " ٤١ / الداع القمر ٦ ٨ / " الجوارِ " الرحمن ٢٤ / بالوادِ النازعات ١٦ / الجوارِ تكوير ١٦ ، كما جاءت هذه الياء محذوفة من المضاف في موضعين : " بهادِ العمي " الروم ٥٣ ، " وصالِ الجحيم " الصافات ١٦٣

كسر ياء الإضافة :

لم يعرض المبرد لحركة ياء الإضافة إذا كان قبلها ساكن ، إلا أنه أوجب الحركة فيها لئلا يلتقي ساكنان،واكتفى بضرب الأمثلة نحو: عشريَّ ورحايَ وعصايَ ، وهي محركة بالفتح [1] ، وقد تحدث سيبويه عن حركة هذه الياء في باب الندبة إذ قال : [2] « واعلم أنه إذا وافقتْ الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تحذف أبداً ياء الإضافة ، ولم يكسر ما قبلها ؛ كراهية للكسرة في الياء. ولكنهم يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان ».

وقال القرطبي : [3] « وفي التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال : « لو صليت خلف إمام يقرأ [4] : " ما أنتم بمصرخيَّ " و " اتقوا الله الذي تساءلون والأرحام " [5] لأخذت نعلي وخرجت ». و " مصرخيَّ " بكسر الياء هي قراءة سبعية قَرأ بها من السبعة حمزة [6] ، ومن غيرهم يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وحمران بن أعين وجماعة من التابعين. [7]

وإذا استطلعنا آراء النحاة في هذه القراءة وجدنا جلّهم يضعفها،أو يردّها أو يلحّن قارئها أو يوهّمه . وأول ما يطالعنا الأخفش،فقد لحنها وقال : « لم أسمع بها من

---

(١) المقتضب ٤/٢٤٨ - ٢٤٩ وينظر كذلك ٤/٢٧٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٣ وينظر ٣/٤١٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥/٦.

(٤) إبراهيم ٢٢.

(٥) النساء ١ وقد مضى الكلام على هذه الآية .

(٦) كتاب السبعة ٣٦٢.

(٧) البحر المحيط ٥/٤٠٨ وينظر النشر ٢/٢٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحد من العرب ولا أهل النحو »[1]. ثم تبعه الفراء فقال : [2] « وحدثني القاسم بن معن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء ... ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى،فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم،ولعله ظن أن الباء بمصرخيّ خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك »،والفراء يوهّم القارئ وكفى بالوهم طعناً. وهذا مرفوض ؛ لأن القراءة سنة متبعة وليست اجتهاداً شخصياً ولو ظن القارئ حقيقةً ما قاله الفراء ما جاز الأخذ عنه.

وبرغم توهيم الفراء للقارئ،وذكره الحركة النموذجية في ياء الأضافة وهي الفتح،[3] فإنه أقر بخلافها ، وقال : [4] « لقد سمعت بعض العرب ينشد : [5]

قال لها هل لك ياتافيّ قالت ما أنت بالمرضيّ

فخفض الياء من (فيّ) فإن ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما،وإن كان له أصل في الفتح » . وكما نرى فالفراء يعتل للشاعر ؛ لأن الشعر موطن الضرورة بينما يوهم القارئ . وذكر الزجاج أنها رديئة عند جميع النحويين قال : [6] «وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين ؛ وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٧٥.

(٢) معاني القرآن ٢/٧٥.

(٣) معاني القرآن ٢/٧٥ .

(٤) نفسه ٢/٧٦.

(٥) وهذا الشاهد من أرجوزة ، للأغلب العجلي ، وقد نسبها إليه ابن خالويه بزيادة على هذا البيت كما سيأتي . كما نسبها للأغلب أبو حيان في البحر المحيط ٢/٤٠٩ وفي الخزانة ٤/٢٣٥

(٦) معاني القرآنوإعرابه ٣/١٥٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفتح ... ومن أجاز " بمصرخيَّ " لزمه أن يقول [1] : " هذه عصايِ أتوكأ عليها ". وذكر البيت الذي أنشده الفراء ، وأردف قائلاً [2] : « وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه،وعمل مثل هذا سهل،وليس يعرف من قال هذا الشعر من العرب،ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل »،وتبعه على ذلك النحاس أيضاً [3].

وهؤلاء أبرز من عارض هذه القراءة [4] ممن سبق المبرد أو سار على نهجه . أمّا أبرز من انتصر لها فأبو عمرو بن العلاء ، وقال حين سأله حسين الجعفي،وذكر تلحين أهل النحو [5] : « هي جائزة وقال أيضاً ، لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق » وقد رويت هذه الإجازة بروايات كثيرة [6]. والذي يدعو إلى الدهشة أن أبا العلاء المعري قال بعد كل هذا : [7] « وإن صحت الرواية عنه فما قالها إلا متهزئاً على معنى العكس ». وقد أجازها أيضاً القاسم بن معن،وهو من شيوخ المدرسة الكوفية [8]،ودافع ابن خالويه

---

(١) طه ١٨ وتنسب إلى أبي عمرو وابن أبي إسحاق والحسن، ينظر البحر المحيط ٦/٢٢١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٦٠.

(٣) إعراب القرآن ٢/٣٦٨.

(٤) وقد ضعفها الزمخشري أيضاً في الكشاف ٢/٣٧٥.

(٥) البحر المحيط ٥/٤٠٩.

(٦) ينظر البحر ٥/٤٠٩ والدر المصون ٧/٩٠ ، والنشر ٢/٢٩٩.

(٧) رسالة الغفران ٣٩٥.

(٨) وهو القاسم بن معن القاضي الكوفي،وجده الأعلى في الإسلام هو الصحابي عبد الله بن مسعود،كان على قضاء الكوفة، وهو عالم بالعربية والفقه توفي سنة ١٧٥ أو ١٨٨هـ،ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/٣٨٤ ومعجم الأدباء ٥/٢٣٠ ، والوافي بالوفيات ٢٤/١٦٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عن حمزة وقال [1] : « ليس لاحناً ؛ لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب. والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح ... أنشد الفراء حجة لحمزة :

أقبل في ثوب معافريٍّ
يجرُ جرّاً ليس بالخفيٍّ
قلت لها : هل لك ياتافيٍّ
من إبلٍ ليس بالمرضيٍّ

فكسر الياء واللغة الأولى أفصح ». وذِكْرُ ابن خالويه لهذه الأرجوزة يوجه الاستشهاد بالبيت الذي ذكره الفراء وجهة أخرى كما سيأتي. ووجّه الأنباري القراءة وجهة جديدة إذ ذكر أن القارئ عاد ههنا إلى الأصل وهو الكسر ؛ ليكون مطابقاً لكسرة همزة "إني" التالية لها [2] . وهذا يندرج تحت باب المماثلة.

وقال القرطبي : [3] « هو في القرآن فصيح وفيه ما هو أفصح منه ، فلعل هؤلاء النحاة أرادوا أن غير هذا الذي قرأ حمزة أفصح ». والقرطبي يقع فيما وقع فيه ابن خالويه قبله. فأي فصاحة ترجى بعد القراءة المتواترة ؟ ودافع عنها أبو حيان قائلاً [4] : « لا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة ، وقد نقل الجماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكن قل استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع ». [5]

---

(١) إعراب القراءات السبع ٣٣٦/١.

(٢) البيان ٥٧/٢.

(٣) الجامع ٢٣٥/٩.

(٤) البحر المحيط ٤٠٩/٥.

(٥) أول من نص على أنها لغة بني يربوع مكي في الكشف ٢٦/٢ ثم تلاه القرطبي في الجامع ٢٣٥/٩ ، وأبو حيان في الارتشاف ٥٣٦/٢ ، وابن الجزري في النشر ٢٩٥/٢.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وممن أجازها أيضاً ابن مالك [1] وابن الجزري [2].

وإذا أتينا إلى القراءة من حيث هي قراءة فهي غنية عن الاحتجاج فهي قراءة سبعية وإنكارها أوردها إنكار لقرآن منزّل ولا يقبل أن يدّعى أنها غير فصيحة فالقراءات كلها جاءت على لغة العرب وجد لها النحاة مخرجاً أم لم يجدوا ؟

أمّا إذا أتينا الى الظاهرة التي مثلتها القراءة وهي كسر الياء في " مصرخيّ " ونحوها فإننا لا نجد فيما قاله بعض النحاة : من أنها لغة بني يربوع – كما ذكر– تجلية لطبيعة هذه اللغة ؛ لأن الشواهد التي تندرج تحتها مختلفة. ومن شواهدها عندهم القراءة المذكورة " هي عصايِ أتوكّأ عليها ". وقول النابغة [3] :

عليٌّ لعمروٍ نعمةٌ بعدَ نعمةٍ لوالده ليست بذات عقاربِ

إنّ علّة التحريك في " مصرخيّ " ونحوها سواء أكان بالفتح أو بالكسر ، إنما هو للتخلص من المقطع الطويل ، وهو مقطع مرفوض عربياً إلاّ في حالة الوقف. والتحريك بالفتح اكثر ؛ لأن الكسرة في الياء مستثقلة. وإذا أنعمنا النظر وجدنا أن الكسر في ياء " عصايِ " و " مصرخيّ " التي تنتهي بمقطع طويل مزدوج الإغلاق إنما هو مماثلة للياء . أمّا ياء " عليٌّ " في بيت النابغة فهو للمماثلة مع كسرة اللام في " لعمروٍ ". وينبغي الإشارة ههنا إلى أن مصرخيّ ليست بدعاً من القراءات فإذا قُرئت " عصايِ " قراءة شاذة فقد قُرئت " بُنيّ " في كل موضع وردت فيه في القرآن الكريم "

---

(١) شرح التسهيل ٢٨٣/٣.

(٢) النشر ٢٩٨/٢.

(٣) البيت للنابغة في ديوانه ٤٤ ، وروايته فيه عليٌّ بالفتح. والرواية " عليٌّ لعمروٍ " هي رواية أبي حيان في البحر المحيط ٤٠٩/٥ ، ورواية ابن مالك في شرح التسهيل " لعمروٍ عليٌّ " ٢٨٤/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بنيٍّ " بكسر الياء قراءة متواترة ، وهي لا تختلف من حيث طبيعتها عن " مصرخيٍّ " [1].

وبعد ، فأين حدود هذه اللغة التي تكلموا عنها من هذا كله ؟ وينبغي الإشارة هنا إلى أن البيت الذي ذكره الفراء،وعوّل عليه كثير من النحويين إذا ما أخذناه ضمن الأرجوزة كما ذكرها ابن خالويه آنفاً لا يكون شاهداً على هذه اللغة ؛ لأن كسر "فيٍّ " جاء للمشاكلة اللفظية مع باقي القوافي بعد أن ذكر الشاعر معافريٌّ والخفيٌّ وأتبعه بالمرضيٍّ.

وأرى أنه ليس من اليسير الجزم بأنها لغة قوم بأعيانهم ، ولكنها إمكانة متاحة يجنح إليها المتحدث مماثلة أو مخالفة في سياقات معينة ، لذلك نراها تظهر في غير مكان وفي غير زمان . ومن ذلك ما قاله الجاحظ [2] : إنّ أول لحن سمع بالعراق " حيٌّ على الفلاح " وإن لم تكن الياء هنا ضميراً ولكن الأمر واحد ، وهو مقطع طويل مزدوج الإغلاق ، وقول المعري : [3] « وقد سمعت في أشعار المحدثين " إليٍّ " وعليٍّ " . وذكر أبو حيان أنها لغة باقية في أفواه الناس إلى عهده ت ٧٤٥هـ [4]ـ وأكد ذلك ابن الجزري ت ٨٣٣ هـ قال : [5] « وهذه لغة باقية شائعة ذائعة في أفواه الناس إلى اليوم ». بل هي شائعة مسموعة حتى يومنا هذا نحو : " عليٍّ " و " فيٍّ " و " حواليٍّ " ». وهذا كله يؤكد أنها ظاهرة شائعة،ولا يمكن أن تقتصر على قوم بعينهم، أو تنحصر في لغة محددة.

---

(١) وهي ستة مواضع : هود ٤٢ ، يوسف ٥ ، لقمان ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، الصافات ١٠٢.

(٢) البيان والتبين ٢١٩/٢.

(٣) رسالة الغفران ٣٩٥.

(٤) البحر المحيط ٤٠٩/٥ .

(٥) النشر ٢٩٩/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ادغام " التنوين " في " اللام " :

قرأ من السبعة نافع وأبو عمرو ومن العشرة أبو جعفر ويعقوب [1] قوله تعالى [2] : " وأنه أهلك عاد لّولى " بإدغام التنوين في اللام والقراءة المشهورة " عاداً الأولى ". قال النحاس [3] : « تكلم النحويون في هذا ، فقال محمد بن يزيد : هو لحن». وقال في موطن آخر [4] : « سمعت محمد بن الوليد [5] يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : ما علمت أن أبا عمرو والعلاء لحن في صميم العربية إلا في حرفين أحدهما "عاداً لولى "والآخر [6] " يؤده إليك " . وإنما صار لحناً ؛ لأنه أدغم حرفاً في حرف فأسكن الأول والثاني حكمه السكون. وإنما حركته عارضة فكأنه جمع بين ساكنين ». والمبرد في قوله هذا تَبَع لأستاذه المازني. قال أبو زرعة : «قال أبو عثمان أساء عندي أبو عمرو في قراءته ؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة وليس بحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول "الأحْمَر" فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام تقول : "اَلَحْمَر".

---

(١) المبسوط في القراءات العشر ٤٢٠ ، البحر ٤٢٢/١ ، والنشر ٤١٥/١.

(٢) النجم (٥٠) .

(٣) إعراب القرآن ٢٧٩/٤.

(٤) نفسه ٢٣٧/١ . وذكر ذلك أيضاً ٤٦/٢.

(٥) وهو محمد بن الوليد ولأد المصري من شيوخ النحاس ، قرأ كتاب سيبويه على المبرد ت ٢٩٨هـ تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٣٦٠/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٨/٢.

(٦) آل عمران ٧٥. ووجه التلحين تسكين الهاء من "يؤده"، وهي قراءة سبعية قرأ بها أبو عمرو ونافع وعاصم وحمزة، والكسائي في رواية. ومن غيرهم الأعمش. ينظر : إعراب القرآن للفراء ٢٢٣/١ وكتاب السبعة ٢١٠-٢١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٨/١ وقد عرضتُ لهذه القراءة عند الحديث على تسكين حرف الإعراب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحجة المازني والمبرد في ردّ هذه القراءة قائمة على استحالة ادغام التنوين في اللام ؛ لأنه من باب التقاء الساكنين ؛ ذلك أن أصل لام " الأولى " السكون . ولم يعتدا بالحركة العارضة . [1]

وقد أجاز الفراء هذه القراءة [2]. واحتج لها الزجاج وذكر في الأولى ثلاث لغات : الأولى بسكون اللام وإثبات الهمزة وقال هي أجود اللغات ، والثانية وتليها في الجودة وهي " ألُولى "بطرح الهمزة وضم اللام، والثالثة لُولى [3] ". والزجاج برغم احتجاجه يجعل اللغة التي قامت عليها القراءة مفضولة .

وإذا ما استعرضنا أراء من تعرض لهذه القراء ة فإننا لانجد أحداً يتابع المازني والمبرد على تخطئتهما لها باستثناء النحاس الذي وسمها بالرداءة [4] .

وإذا نظرنا في الأساس الذي بنى عليه المازني وخلفه المبرد تخطمئتها لهذه القراءة وجدناه أساساً جدلياً قائماً على افتراض صيغة وهمية، جرّتهما إلى هذه الإحالة التي قالوا بها. فلا مجال للحديث عن الحركة العارضة في لام الأولى وقد أدغم فيها التنوين،لأن اللام المدغمة في هذا التركيب هي لام " لُولى " وليست " الأولى وبهذا تبطل حجتهما في ردها.على أنه من الإنصاف القول : إن للقراء إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف مذهبين. قال ابن الجزري : «فإما أن يعتد بالعارض وهو حركة اللام بعد النقل، أو لا يعتد بذلك ويعتبر الأصل ، فإذا اعتددنا بالعارض حذفنا

---

(١) حجة القراءات ٦٨٧.

(٢) معاني القرآن ١٠٢/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٧٧/٥ .

(٤) إعراب القرآن ٤٦/٢ . وممن أجازها : ابن خالويه /الحجة في القراءات ٣٣٧ ، الزمخشري / الكشاف ٣٤/٤ ، الأنباري ، البيان ٤١٠/٢ ، العكبري ١١٩١/٢ وأبو حيان / البحر المحيط ١٦٦/٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

همزة الوصل وقلنا : « لرض ، لاخرة ، ليمان ، لان ، لابرار » ليس إلاّ ، وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا : « الرض ، الاخرة ...» وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من ينقل ».[1]

وليست هذه القراءة بدعاً من القراءات. فقد قرأ نافع[2] في رواية قوله تعالى :" قالوا لان" [3] بإثبات الواو وحذف همزة الوصل من "الآن " وتخفيف الهمزة القطع وإلقاء حركتها على اللام اعتداداً بالنقل واعتباراً لعارض التحريك. والرواية الأخرى بحذف الواو من "قالوا" إذ لم يعتد بنقل الحركة[4] كما قرأ الأعمش وابن محيصن[5] "إنّا إذاً لملآثمينَ "[6] فأدغما النون في اللام اعتداداً بهذه الحركة العارضة . وجاء من الشعر قول عنترة :[7]

---

(١) النشر " باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها" ٤١٥/١ وينظر أيضاً الخصائص ٩٠/٣-٩١ ، وشرح المفصل ١١٦/٩.

(٢) البحر المحيط ٤٢٢/١ وينظر معاني القرآن للأخفش ١٠٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٣/١ ، وإعراب القرآن للنحاس٢٣٧/١ .

(٣) البقرة (٧١).

(٤) البحر المحيط ٤٢٢/١ ، ونسبها النحاس للكوفيين ٢٣٦/١ . وأجازها الزجاج وأنكر أن تكون قراءة وقال: «لا أعلم أحداً قرأ بها فلا يَقرأنّ بحرف لم يقرأ به وإن كان ثابتاً في العربية » . معاني القرآن ١٥٣/١ . وهو محجوج بما نقل الثقات .

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٢ ، ومختصر ابن خالويه ٣٥ ، البحر المحيط ٤٨/٤ .

(٦) المائدة (١٠٦).

(٧) وهو في ديوانه ٤٢ بتحقيق عبد المنعم شلبي، وقد حققه آخرون بالرواية نفسها، غير أن روايته بشرح التبريزي تحقيق مجيد طراد ٤٥ "فبح عنك منها ... "، ولا شاهد على هذه الروايه، ولايبعد أن يكون ذلك من عمل النحاة، واضطراب المعنى على هذه الروايه بيّن. و البيت أيضاً في المسائل البصريات ٢٢٢/١ ، والخصائص ٩٠/٣ ، المقاصد ٤٧٨/١ ، شرح الأشموني ٢٢٩/١ ، التصريح ١٤٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد كنت تخفي حبَّ سمراءَ حِقْبةً فبُحْ لانَ منها بالذي أنت بائحُ

ولو لم يعتد الشاعر بالحركة العارضة في لام "لان" ما أتى التركيب على هذا الشكل؛ لسكون الحاء قبلها .

ونخلص إلى أن هذا الأسلوب جائز مستعمل عند العرب شعراً ونثراً. والحجر عليه مغالاة لاوجه لها، ولو أخذ بقول المازني والمبرد ؛ لأفضى إلى تلحين الكثير من الأساليب الفصيحة، فضلاً عن القراءات المتواترة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تشديد ياء الشَجِيْ :

أنكر المبرد في كتابه الكامل تشديد ياء الشجي، وقال [1] : « من شددها فقد أخطأ، والمثل : [2] «ويلٌ للشجِيْ من الخلِيّ» الياء في الشجي مخففة وفي الخلي مثقلة. وقياسه أنك إذا قلت: فعل يفْعَل فعلاً فالاسم منه على " فَعِل "، نحو: فَرِقَ يَفْرَق فرقاً... فعلى هذا شَجِيَ يَشْجى شَجَىً، فهو شجٍ يا فتى » .

وقد أورد ابن قتيبة "الشجي" في باب ما جاء خفيفاً والعامة تشدده [3]، وعلى هذا فهو خطأ عنده. وقد عرض لهذا المثل ثعلب في الفصيح وذكر " الشَجِيْ " مخففة [4]، إلا أنه ذكره في شرح ديوان الخنساء مشدد الياء[5]. وذكره النحاس أيضاً بتشديد الياء [6].

وعرض البطليوسي "للشجي" [7] وذكر أن اللغويين ينكرونها وذلك عَجَبٌ منهم

---

(١) الكامل ٣٧٣/١.

(٢) ينظر هذا المثل مع بعض الاختلاف في الرواية، في: معجم العين ١٥٦/٦ أدب الكاتب ٢٩٣، الفاخر ٢٤٨، فصيح ثعلب ٨٠، وشرح ديوان الخنساء لثعلب أيضاً ٢٢٧ ، ٣٦٧، شرح القصائد التسع للنحاس ٥٥٩/٢، التهذيب للأزهري ١٣٢/١١ والمحيط للصاحب ٤١٦/٤، الصحاح ٢٣٨٩/٦، شرح الحماسة المرزوقي ١٦٧٩/٤ فصل المقال/ البكري ٣٩٥، مجمع الأمثال ٣٦٧/٢، المستقصى للزمخشري ٣٣٩/٢، الاقتضاب ١٨٣/٢، الروض الأنف ١٦٤/١ اللسان ٤٢٣/١٤، تمثال الأمثال ٣/ ٨٠٠، القاموس المحيط ٣٤٠/٤.

(٣) أدب الكاتب ٢٩٣.

(٤) الفصيح ٨٠.

(٥) شرح ديوان الخنساء ٢٢٧.

(٦) شرح القصائد التسع ٥٥٩/٢.

(٧) الاقتضاب ١٨٥/٢-١٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما قال ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يقال : شجوت الرجل أشجوه إذا أحزنته فإذا قيل : شجٍ كان اسم فاعل من شَجِيَ يَشْجَى وإذا قيل شَجيّ بالتشديد كان اسم مفعول من شجوته أشجوه فهو مشجوّ وشجيّ. وذكر أن ابن قتيبة قال لأبي تمام الطائي: يا أبا تمام أخطأت في قولك : [1]

ألا ويل الشَجِيّ من الخَلِيّ ... وبالي الرَبْعِ مِنْ إحدى بُلَيّ

فقال له أبو تمام ولم قلت ذلك ، قال: لأن يعقوب قال شجٍ بالتخفيف ولا يشدد فقال له أبو تمام: من أفصح عندك ابن الجرمقانية [2] يعقوب أم أبوالأسود الدؤلي حيث يقول: [3]

ويل الشجيّ من الخليّ فإنه ... نصبُ الفؤاد لشجوهِ مغمومُ

وصوّب البطليوسي رأي أبي تمام،واستشهد عليه بقول أبي دؤاد الإيادي:

من لعينٍ بدمْعِها مَوْليّة ... والنفس مما عناها شجيّة [4]

وأشار السهيلي في الروض الأنف إلى بيت مطرود بن كعب [5].

يا عين بكّي أبا الشعث الشَجَيّات ... يبكّينه حُسّراً مثل البليّات [6]

---

(١) ديوانه ٢٤٣.

(٢) يعقوب هو ابن السكيت و يقصد بابن الجرمقانيّة أنه ليس عربياً، ولم يكن عربي الأصل.

(٣) ديوانه ١٣٠.

(٤) الاقتضاب ٢/ ١٨٥ وجاء هذا البيت في شرح فصيح ثعلب ٨١.

(٥) مطرود بن كعب الخزاعي شاعر جاهلي فحل . الاشتقاق ٤٧٤، ونشوة الطرب ١/ ٢٥١.

(٦) لم يذكر البيت في الروض الأنف وإنما اكتفى بموطن الشاهد وهو الشجيات بتشديد الياء. وذكر هذا البيت في تمثال الأمثال للشيبي ٣/ ٨٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأيد تشديد ياء الشجي، وعرض لقصة أبي تمام مع ابن قتيبة، وذكربيت أبي الأسود وقال : بيت مطرود أقوى في الحجة لأنه جاهلي محكّك [1].

هذا ما دار حول كلمة «الشجي» خارج المعاجم ، فإذا نظرنا في المعاجم وجدنا في معجم العين للخليل : أن "شَجِيْ " مخففة وبعضهم يشددها [2]. ووجدنا الأزهري ينقل عن ابن السِكّيت ثلاث حجج لمن شدد الياء وهي جعله الشجيّ بمعنى المشجوّ، وأن العرب تمد فَعلاً بالياء نحو قَمِن، وأنها توازي اللفظ باللفظ ازدواجاً [3].

وهذا الذي نقله الأزهري يخالف ما ذكره البطليوسي والسهيلي من أن ابن السِّكّيت رفض التشديد في الياء، وذكر الصاحب في المحيط التشديد في الياء[4]،وكذا صاحب القاموس المحيط،غير أنه عدّه من باب الضرورة [5].

---

(١) الروض الأنف ١/١٦٤-١٦٥.

(٢) العين ٦/١٥٦.

(٣) تهذيب اللغة ١١/١٣٢.

(٤) المحيط في اللغة ٤/٤١٦.

(٥) القاموس المحيط ٤/ ٣٤٠ شجا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونقل ابن برّي [1] عن ابن أبي عصيدة [2] مذهباً غلّط فيه من سبقه قال [3] : «ويل الشجيّ من الخليّ» بتشديد الياء، وأما الشَجِيّ بالتخفيف فهو الذي أصابه الشجا وهو الغصص، وأما الحزين فهو الشجيّ بتشديد الياء... ولو كان المثل ويل الشجِيْ بتخفيف الياء لكان ينبغي أن يقال من المسيخ؛ لأن الإساغة ضد الشجا كما أن الفرح ضد الحزن... وهو غلط ممن رواه». وقول ابن أبي عصيدة هذا فيه من التشدد والمغالاة ما في قول المبرد .

أما كتب الأمثال فقد جاء هذا المثل في الفاخر بتشديد الياء من "الشجي" ونُسِبَ إلى المفضل أو غيره أن الشَجِيّ والخلي رجلان [4] ، كما أورده الميداني أيضاً مرتين في مجمع الأمثال ، وذكره في الثالثة بصورة أخرى ، وهي «ما يلقى الشجيّ من الخلي» [5] مع تشديد ياء الشجي، كما جاء أيضاً بالصورتين في فصل المقال [6]. والثانية عند

---

(١) هو عبدالله بن بري المقدسي كان عالماً باللغة والنحو تصدّر للإقراء ، بجامع عمرو بن العاص،ومات بمصر سنة ٥٨٢هـ،تنظر ترجمته في معجم الأدباء ٤/ ١٥١٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤.

(٢) الذي عثرت عليهفي كتب التراجم هو أبو عصيدة وليس ابن أبي عصيدة ، أحمد بن عبيد بن ناصح حدّث عن الواقدي والأصمعي وغيرهم ، كان من أئمة العربية وبعد في نحويي الكوفة توفي سنة ٢٧٣ أو ٢٧٨هـ. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ٢٥٨، إنباه الرواة ١/ ١١٩، معجم الأدباء ١/ ٣٦٣ بغية الوعاة ١/ ٣٣٣.

(٣) اللسان ١٤/ ٤٢٣.

(٤) الفاخر ٢٤٨.

(٥) أورده الميداني ثلاث مرات في مجمع الأمثال : مرتين "ويل الشجيّ من الخليّ . الأولى في ١/ ٣٩٨ برقم ٢١١٢ والثانية في: ٢/ ٣٦٧ برقم ٤٣٨٣. ورواه بالصورة الثانية "ما يلقى الشجي من الخليّ" ٢/ ٢٧٣ برقم ٣٨١٦.

(٦) فصل المقال ٣٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الزمخشري [1] والأولى وحدها عند الشيبي [2] وجميعها بتشديد ياء الشجي.

وخلاصة القول أن "الشجيّ" بالتشديد إما أن تكون من "فعيل" المتعدي شجوته أشجوه فهو مشجوّ وشجي ، وإما أن تكون من اللازم أي من باب شَجِيَ يَشْجَى شَجَ ثم مدت الحركة كما قيل : " قَمِن وقَمين" بفعل انتقال النبر من المقطع الأول وهو "الشين" إلى المقطع الثاني "جي" ، ووقوع النبر على هذا المقطع زاد كميته. وقد يكون السبب هو الميل الى إقفال المقاطع القصيرة "شَجِي ← شجِيّ " ؛ أي تحويل المقطع الثاني من متوسط إلى طويل ، من أجل التناسب مع "الخليّ"، وظاهرة إقفال المقاطع المفتوحة معروفة . وإصرار المبرد على أن يكون " شجي " من " شَجِيَ يَشْجَى شَجَى " لا غير فيه حجر ومغالاة ، وقد نُقل " الشجيّ " بالتشديد عن العرب فكان ينبغي قبوله.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجوهري [3] ، وتبعه ابن منظور [4] نسبا إلى المبرد أن ياء الشجي تشدد في الشعر ، كما نسب إليه البطليوسي أن التشديد لغة [5]. وهذا يخالف ما نص عليه المبرد في الكامل آنفاً ، ولم أجده في كتبه التي اطلعت عليها ؛ لذلك يعرض عنه .

---

(١) المستقصى ٣٣٨/٢.

(٢) تمثال الأمثال ٨٠٠/٣.

(٣) الصحاح ٢٣٨٩/٦.

(٤) اللسان ٤٢٣/١٤.

(٥) الاقتضاب ١٨٣/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورود " لمّا " بمعنى " إلاّ " بعد " إنْ ":

عرض النحاس في إعراب القرآن لقوله تعالى : "وإنّ كلاً لَمّا ليوفينهم ربك أعمالهم " [1] وذكر القراءات فيها ، وعرض لقراءة : " إنّ كَلاً لمّا " بتشديد "إن" و "لمّا". وذكر أن هذه القراءه عند أكثر النحويين لحن [2] ، وجاء في إعراب القرآن : «حُكي عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز ، ولا يقال : إنّ [3] زيداً إلاّ لأضربنّه [4] ، ولا لمّا لأضربنّه ». وقال أبو حيان : « قال المبرد : هذا لحن لا تقول العرب : إنّ زيداً لمّا خارج ». [5]

أما هذه القراءة فهي سبعية قرأ بها من السبعة حمزة وابن عامر [6]، ومن غيرهم حفص وأبو جعفر وشيبة والأعمش . [7]

وقد اضطرب النحاة في تخريجها اضطرباً شديداً . أمّا الكسائي فقد وقف عندها وقال : « الله جل وعز أعلم بهذه القراءة ، ما أعرف لها وجهاً » [8]، وقال الفراء : [9] «وأمّا من شدّد «لمّا» فإنه والله أعلم أراد "لِمنْ ماليوفّيَنّهم"، فلما اجتمعت ثلاث ميمات حَذَفَ واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتها .. وأمّا من جعل لمّا بمنزلة إلا

---

(١) سورة هود (١١١).

(٢) إعراب القرآن ٣٠٥/٢ .

(٣) في إعراب القرآن [إنْ] بتسكين النون وهو خطأ طباعي .

(٤) إعراب القرآن /النحاس ٣٠٥/٢.

(٥) البحر المحيط ٢٦٦/٥ .

(٦) كتاب السبعة / لابن مجاهد ٣٣٩.

(٧) إعراب القرآن / النحاس ٣٠٥/٢ والبحر المحيط ٢٦٦/٥ .

(٨) إعراب القرآن /النحاس ٣٠٥/٢ .

(٩) معاني القرآن ٢٩/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنه وجه لا نعرفه ». والذي نسبه الزجاج إلى الفراء أن أصل " مما " مَن ما "لا" "مِن ما" وردّه قال: [1] « ليس بشيء لأن مَن لا يجوز حذفها لأنها اسم على حرفين » وكلام الفراء ينقض ذلك لأن الذي ذكره الفراء "مِن" لا "مَن" وقد ذُكر للمازني في هذه المسألة قولان : إن "كلاً لَمّا " بتخفيف "لما" ثم ثُقّلت [2] ، ونسب إليه أبو حيان : أنّ "إنّ" هي المخففة ثقلت وهي نافية بمعنى "ما" كما خففت "إنّ" ومعناها المثقلة [3]. وقال عُبيد القاسم بن سلام [4] « الأصل "وإن كلاً "بالتنوين من لمته لمّا أي جمعته ثم بني منه "فَعْلَى" بغير تنوين » ورده أبو حيان وقال : [5] «هذا بعيد إذ لا يعرف بناء فعلى من اللمم ، ولما يلزم لمن أمال أن يميلها ولم يملها أحد بالإجماع ، ومن كتابتها بالياء ولم تكتب بها » ، وهو رد من القوه بمكان . وقد تابعه عليه ابن هشام في المغني [6] والذي حمل أبا عُبيد على هذا المذهب ما رآه من قراءة الزهري "وإن كلاً " لمّاً "بتنوين " لمّا" [7].

وقال أبو حيان : [8] « وكنت قد ظهر لي فيها وجه جارٍ على قواعد العربية وهو أنّ "لمّا" هذه لمّا الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه كما حذفوه في قولهم " قاربت المدينة "ولمّا" يريدون ولمّا أدخلها " وقد كان ابن الحاجب سبق أبا حيان إلى هذا ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨١ .

(٢) إعراب القرآن /النحاس ٢/٣٠٦ .

(٣) البحر المحيط ٥/٢٦٦ .

(٤) إعراب النحاس ٢/٣٠٦ .

(٥) البحر المحيط ٥/٢٦٧ .

(٦) المغني ٣٧١ .

(٧) مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ٦١ .

(٨) البحر المحيط ٥/٢٦٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال : [1] « وهو سائغ فصيح ... وإن كانت النفوس تستبعده من أن مثله لم يقع في القرآن الكريم »،وتابعهما ابن هشام على ذلك . [2]

وهذه الآراء تنبئ بشكل جليّ عن مدى هذا الاضطراب،وهي منقوضة إما بعدم السماع وإما بإفساد المعنى ، فرأي الفراء أن أصل "لمّا" لِمن ما ليس له سند من سماع، فضلاً عن اللّبس الذي يحدثه.وقد ردّ على المازني في قوليه [3] فقوله : "إنّ أصل "لمّا" هو"لَمَا" ثقلت غير معروف في اللغة وقوله : « إنّ أصل "إنّ " هو "إنْ " النافية أبعد فلم يعهد تثقيل إنْ النافية،فضلاً عن إعمالها،وقد مضى الرّد على قول أبي عبيد .

أما القول بأن "لمّا"هي الجازمة وفعلها محذوف ففيه نظر. فبرغم أن النحاة أجازوا حذف مجزوم لمّا [4] ، إلا أن هذا الحذف لا يكون دون قيد،وهو في الآية يفضي إلى لبس وغموض مما يتنزه عنه النص القرآني ، ولعل هذا الغموض يبدو جلياً في تقديرهم للفعل المحذوف ، فقد قدره ابن الحاجب بـ " يهملوا " [5] وأبو حيان : "ينتقص من جزاء عمله " [6]، وابن هشام بـ " يوفوا أعمالهم " [7]. وليس ثمّ معنى يمكن أن يحمل الحذف عليه، وكل هذا التأويل وهذا الاضطراب مبني على إنكار أن تكون لمّا بمعنى "إلا" في هذا السياق . وهي قليلة الدوْر بهذا المعنى في كلام العرب. وقد حصر النحاة ذلك

---

(١) الأمالي النحوية ٢٦٧/١ .

(٢) المغني ٣٧١ .

(٣) ينظر رد العكبري في التبيان ٧١٧/٢ ورد أبي حيان في البحر المحيط ٢٦٧/٥ .

(٤) ينظر رصف المباني ٢٨١ ، والجنى الداني ٢٦٨ ، والمغني ٣٦٩ .

(٥) الأمالي النحوية ٢٦٧/١

(٦) البحر المحيط ٢٦٧/٥

(٧) المغني ٣٧١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في سياقين : [1] بعد القسم ، نحو " نشدتك الله لمّا فعلت "،وبعد النفي نحو قراءة الأعمش وعاصم [2] « وإنْ كلٌ لمّا جميع لدينا محضرون » [3] . ولما كانت"لما"في القراءة المذكورة لاتندرج تحت هذين السياقين حاول النحاة صرفها عن هذا المعنى فأفضوا إلى كل هذا الاضطراب ، وغالى الجوهري فإنكر ورود "لمّا" بمعنى "إلاّ" مطلقاً [4]، وهو مردود بما ثبت من كلام العرب .

وقد تميز الزجاج من النحاة بإجازته أن تكون "لمّا" في القراءة المذكور بمعنى "إلاّ" [5] ، و هذا أيسر من كل هذا الاضطراب ، ولا التفات إلى شروط النحاة فهي منقوضه بهذه القراءة ، وقد أحسن الكسائي إذ لم يعلق عليها،ولم يسمها باللحن ، أما تلحين المبرد وغيره لها فهو مردود،ومغالاة لاوجه لها،فهي قراءة سبعية لا يجوز تخطئتها بحال. وهي فوق ذلك سنة والسنة تقضي على اللغة ولا تقضي اللغة على السنة .

على أن ثمّ وجهاً آخر جائزاً يمكن حمل القراءه أيضاً عليه،وهو أن التشديد يمثل نزعه عربية إلى إقفال المقاطع المفتوحه [6]، فالأصل على هذا،وإن كلاً لَمَا ليوفيهم ف "ما" مخففة زائدة للفصل بين اللامين المزحلقة ولام جواب القسم ، ثم شددت الميم لتحويل المقطع المفتوح إلى مقفل .

---

(١) ينظر الأزهية ١٩٨ ، ورصف المباني ٢٨٢ ، الجنى الداني ٥٩٣ ، المغني ٣٧٠ .

(٢) معاني القراء ٣٧٦/٢ .

(٣) سورة يس ٣٢ .

(٤) الصحاح ٢٠٣٣/٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٨١/٣ .

(٦) التطور اللغوي ٦٥-٦٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلاصة البحث

يظهر هذا البحث جلياً الصراع المرير الذي خاضه المبرّد ؛ لإنكار هذا العدد الكبير نسبياً من الشواهد وما تمثله من ظواهر لغوية مختلفة. فقد حوى هذا البحث أربعة وستين نصاً على إنكار المبرّد لهذه الشواهد التي بلغت ستة وستين شاهداً، منها ثلاثة عشر في المقتضب وستة في الكامل، وباقي الشواهد في غير كتب المبرد. وهي جميعها تقسم إلى قسمين ، القسم الأول : القراءات وتبلغ أربعاً وعشرين قراءة ؛ منها أربع قراءات شاذة ، وعشرون قراءة سبعية [1] ، والقسم الثاني الأشعار وعدّها اثنان وأربعون بيتاً إضافة إلى مثلٍ واحد.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا، ماذا لو تابعنا المبرد على إنكاره لكل هذه الشواهد، فرددنا ما ورد ودفعنا ما دفع ؟ والإجابة تكمن في النصوص التي دفعت إنكار المبرد وأثبت حيوية هذه الظواهر واستعمالها. فما من شاهدٍ ردّه المبرد إلاّ وقد سُجّل غيره، سواء أكان ذلك قراءة من قرآن، أو رواية من حديث، أو بيتاً من شعر، أو قولاً مأثوراً من أقوال العرب. فالشواهد التي أنكرها المبرد ليست بدعاً من الشواهد وإن كان لهذه الشواهد أن تظهر شيئاً فإنما تظهر محاولات المبرد العمل على استبداد القاعدة النحوية ؛ والحضّ على سلامتها، وعدم انكسارها. وهي محاولات فاشلة ، لا يمكن فصلها بحال عن القول بتوقيفية اللغة ؛ إذ تبدو الظواهر الشاذّة منكرات جرحتها يد الإنسان عن عمد، ووظيفة اللغوي تنقية اللغة من هذه الشواذ بشتىّ السبل والوسائل. والمسألة بعد لا تتعلق بالمبرد وحده وإن نال منها حصة الأسد ، فإن دلّ هذه السلوك على شيء فهو يدل على فهم مجانب للصواب، ليس

---

(١) ولعل هذا أكبر دليل على أن ما قاله الدكتور شوقي ضيف ليس دقيقاً ؛ إذ أنكر اتساع ظاهرة رد القراءات لدى البصريين ، وقال « توقف نفرد منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تجاوز أصابع اليد الواحدة» المدارس النحوية ١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للغة فحسب بل لوظيفة اللغوي، وحدّه الذي لا ينبغي له أن يتجاوزه وهو الوصف ، والوصف فقط،ليس الحكم ولا المفاضلة فاللغة في كثير من مظاهر نشاطها لا تخضع لحتمية القاعدة ، والحكم أولا وأخيراً للاستعمال، ويجب أن نسلّم أن اللغة يعروها التغير والتطور باستمرار .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهارس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآيات القرآنية

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
البقرة	
١٠	١٥٨
١٤	٢١
٥٤	١٥١ ، ١٦١
٦٧	١٥١ ، ١٦١
٩١	٥٩
٩٣	١٦١
١٠٢	٢٠
١١١	١٦١
١٦٩	١٦١
١٧٧	١٢
١٨٦	٢٠٠
٢١٧	١٠١ ، ١٧١
٢٥٨	١٨٣ ، ١٨٥
٢٦٨	١٦١
٢٧١	١٥٩
آل عمران	
٧٥	١٥٩ ، ٢٠٧
٨٠	١٦١
النساء	
١	٩٣ ، ٢٠١
٥٨	١٦١
٩٠	٦٢
٩٥	٥٣
١٢٧	٩٤
١٤٢	١٥٢

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
١٦٢	٠٣
المائدة	
٣٢	١٩٤
٥٠	٥٣
١٠١	١٣٠
١٠٦	٢٠٩
١١٩	٥٥
الأنعام	
٧١	٢٠
٨٥	١٩٤
١٠٩	١٦١
١٦٣	١٨٥
الأعراف	
١٠	١٦٣
٣٨	١٩٤
١١١	١٥٩
١٤٣	١٨٥
١٨٨	١٨٥
الأنفال	
١٨	١٥٨
هود	
٤٢	٢٠٦
٧٨	٣٦
١١١	٢١٦
يوسف	
٥	٢٠٦

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
٣١	٤٣
٤٥	١٨٥
٦٩	١٨٥
الرعد	
٩	٢٠٠
١١	٢٠٠
٣٤	٢٠٠
٣٧	٢٠٠
٣٠٧	٢٠٠
إبراهيم	
٢٢	٩٣ ، ٢٠١
٣١	٤٥
الحجر	
٢٠	٩٤ ، ١٦٣
٧٨	١٣٢
الإسراء	
٩٠	١٥٨
٩٧	١٩٦ ، ٢٠٠
الكهف	
١٧	٢٠٠
٢٥	٦٦
٣٤	١٨٥
٣٨	١٨٥
٣٩	١٨٥
طه	
١٢	٢٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
١٨	٢٠٣
٦٤	١٢
الأنبياء	
١٠٣	٥٥
الحج	
١٥	١٥٨
٢٥	٢٠٠
النور	
٥٢	١٥٥
الشعراء	
٢٢	١٧٠
٥٦	٨١
١١٤	١٨٥
١٧٦	١٣٢
٢١٠	٢٠
النمل	
٢٢	١٤٠
٣٩	١٨٥
الروم	
٥٣	٢٠٠
سبأ	
١٣	٢٠٠
٣١	٢٩
فاطر	
٤٣	١٥٥ ، ١٦١
يس	
٣٢	٢١٩
الصافات	
٥٤	٧٢

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
١٠٢	٢٠٦
١٦٣	٢٠٠
ص	
١	٢١
٣	٣٩ ، ٣
١٣	١٣٢
٨٤	١٤٣
غافر	
١٥	٢٢٠
٣٢	٢٠٠
٤٢	١٨٥
الشورى	
٣٢	٢٠٠
الزخرف	
١٩	١٧٢
٨١	١٨٥
الجاثية	
٢	١٠٦
٥	١٠٦
الأحقاف	
٩	١٨٥
١٧	١٧٨
ق	
١٤	١٣٢
٤١	٢٠٠
الطور	
٣٢	١٦١
النجم	
٥٠	٢٠٧

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
القمر	
٦	٢٠٠
٨	٢٠٠
الرحمن	
٢٤	٢٠٠
الحديد	
١٠	٥٣
المجادلة	
٢	٤٣
الحشر	
٢	١٥٨
التحريم	
٤	٨٦
الملك	
٢٠	١٦١
المعارج	
١٥	٥٨
١٦	٥٨
الإنسان	
٤	١٤٠
٢١	١٩٤
المرسلات	
١١	٥
٣٥	٥٧
النبأ	
٢٣	٨١
النازعات	
١٦	٢٠٠
التكوير	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السورة ورقم الاية	رقم الصفحة
١٦	٢٠٠
الانفطار	
١٩	٥٧
الفجر	
٩	٢٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأحاديث الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
١- احذروا زلّة العالم	٢٠-٢١
٢- أعورُ عينهِ اليُمنى.	٨٨
٣- إنما مثلكم واليهودِ والنصارى.	١٠١
٤- خيرُ الخيل الأدهم الأرثم المحجل ثلاث.	١٠٠
٥- صُفْر وشاحِها.	٨٨
٦- صلاة الرجل في جماعة تضعُف على صلاته في بيته وسوقه خمسٍ وعشرين درجة.	١٠٠
٧- غير الدجال أخوفني عليكم.	٧٤
٨- فهل أنتم صادقوني.	٧٤

الأمثال

المثل	رقم الصفحة
١- خير الغنى القنوع وشر الفقر الخضوع.	١٤
٢- شهر ثَرَى وشهر ترى وشهر مرعى.	٥٣-٥٤
٣- عسى الغوير أبؤسا.	٤٧
٤- ماء ولا كصَدْاء	١٤
٥- ما يلقى الشجيّ من الخليّ.	٢١٤
٦- ويل للشجيِّ من الخليّ.	٢١١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الهمزة :			
إزاءَها	الطويل	قيس بن الخطيم	١٣١
الباء :			
أطيبُها	مجزوء الوافر	ابن قيس الرقيات	١٢٥
تجيبُ	//	ـــــــــــ	١١٩
تغيبُ	//	حميد بن ثور	١٧٨
تطيبُ	البسيط	ـــــــــــ	١٨
العربُ	البسيط	جـــريـــر	١٥٤
غرابُها	الطويل	الأخوص الرياحي	٩٩
مشعبُ	//	الكـميـــت	٨٩ ، ٩٠
نصيبُ	//	ـــــــــــ	١٤٤
يلعبُ	الطويل	الكميت	١٧٢
طيبا	الخفيف	ابت قيس الرُقيّات	١٨٦
معذّبا	الطويل	ـــــــــــ	٤٤
التراب	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١٦٩
عجب	البسيط	ـــــــــــ	١٩٢
عقارب	الطويل	النابغة	٢٠٥
التاء :			
البليّات	البسيط	مطرود بن كعب	٢١٢
الجيم :			
خروجُ	الطويل	ـــــــــــ	١٢٨
أحْجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٣٣
الحاء :			
بائحُ	الطويل	عنترة	٢١٠
السريحا	الوافر	مضرّس بن ربعي	١٩٧
شراحِ	//	يزيد بن مخرم	٧٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
اللقاح	//	//	٧٤
الدال :			
رَدّوا	الطويل	الحطيئة	١٨٩
فأعودُها	//	صخر بن العود	٤٨
قديدُ	الوافر	زيد الخيل	٨٢
قيودُها	الطويل	ـــــــــــ	١٤٦
أولادَها	الكامل	ـــــــــــ	٤٣
الشهودا	الرجز	رؤبة	٧٦
جَهْد	الوافر	أحيحة بن الجُلاح	١٤٢
مقتادها	المتقارب	الأعشى	٨٧
هند	الطويل	دوسرا القريعي	١٢٤
وداد	الكامل	الأعشى	١٩٧
الراء :			
المصائرْ	مجزوء الكامل	الحطيئة	١٦٧
بَشَرُ	البسيط	الفرزدق.	٣٩
تُذْكرُ	الطويل	زهير	١١٨
جارُها	الرجز	منظور الأسدي	١٤٧
ديـــارُ	البسيط	ـــــــــــ	٢٥
العسكرُ	المتقارب	ـــــــــــ	٣٣
القطرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	٦٣
مأمورها	المتقارب	الأعور الشَّني	١٠٣
المزاجرُ	الرجز	ـــــــــــ	١٤٥
مقاديرُها	المتقارب	الأعور الشَّني	١٠٢
مناكيرُ	البسيط	بشار	١٣١
وَزَرُ	//	حسان بن ثابت	٨٩
البدرا	الطويل	ابن قيس الرقيات	٨٣
تعقرا	الطويل	النابغة الجعدي	١٠٣
بزوبرا	//	الفرزدق	١٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
شَرّا	الرجز	أبو النجم	١٠٩
شرّا	//	ـــــــــــ	١١١
عارا	المتقارب	الأعشى	١٨١ ، ١٨٢
نارا	//	أبو دؤاد الإيادي	١٠٦
الأقدار	الكامل	ـــــــــــ	٧٧ ، ٧٨
حَشْوَر	الرجز	ـــــــــــ	٩٢
الخَصْر	الطويل	امرؤ القيس	١٢٠
الدهارير	البسيط	الفرزدق	٢٧
المئزر	السريع	الأقيشر الأسدي	١٤٩
الزين :			
جَمَزي	الرجز	رؤبة	١١٥
السين :			
الكوانسُ	الطويل	ـــــــــــ	٧٢
الضاد :-			
قبعضا	الوافر	ـــــــــــ	١٥
بعض	الطويل	طرفة	١٥
العرض	الهزج	ذو الإصبع العدواني	١٢٥
يقضي	//	//	١٢٧
الظاء :			
حفاظ	الوافر	حسان	١١٩
عُكاظ	//	أمية بن أبي الصلت	١١٩
العين :			
شافعُ	الطويل	حسان بن ثابت	٩١
وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٥٦
السباعا	الوافر	القطامي	١٣٦ ، ١٣٩
وقوعا	//	المرّار الأسدي	٤
أصنع	الرجز	أبو النجم	٥٠
الراقع	السريع	أنس السلمي	١٩٣
سماعي	الوافر	بعض بني نهشل	١١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
مجمع	المتقارب	عباس بن مرداس	١٢٤
الفاء :			
الخَزَفُ	البسيط	ـــــــــــ	١٤٥
رادفُ	الطويل	أوس بن حجر	١٣٧ ، ١٣٨
السيوفَا	الرجز	رؤبة	٧٦
القاف :			
أرفقُ	الطويل	أبو وجزة السعدي	٥
رفيقُ	الطويل	ـــــــــــ	٧٥
رواهقُه	//	ـــــــــــ	٧٠
مُشرقُ	//	أبو وجزة السعدي	٥
افتراقِ	الرجز	ـــــــــــ	١٩٣
الكاف :			
بكي	الطويل	متمم بن نويرة	١٤٢
ذاكا	السريع	المتنبي	٢٨
عساكا	الرجز	رؤبة	٤٦
هواكا	//	ـــــــــــ	١٨٦
اللام :			
مسلولُ	الخفيف	المتنبي	٢٨
أثالا	الوافر	عمرو بن أحمر	١١٧
أمَلا	الطويل	ـــــــــــ	٧٥
تبالا	الوافر	ـــــــــــ	١٤١ ، ١٤٢
جُمل	الطويل	جميل بن معمر	١٩٢
حمّال	البسيط	أبو محلم السعدي	٧١
حنظل	الطويل	الأسود بن يعفر	١٢٠
مكلّل	//	امرؤ القيس	١٦٩
الذلول	الوافر	أبو قيس الأسلت	١٣١
المال	البسيط	محمد بن يسير	١٣
واغل	السريع	امرؤ القيس	١٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الميم :			
تشتمُ	الرجز	رؤبة	١٩
تظلمُ	الرجز	ـــــــــــ	١٩
حرامُ	الوافر	جـــريـــر	٤
مُطعمُ	الكامل	أبو وجزة السعدي	٤ ، ٥
كُلُومُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	٧٧
مغمومُ	مجزوء الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٢١٢
أماما	الوافر	جـــريـــر	١١٧
الشجمعا	الرجز	عبد بني عبس	١٣٨
السناما	الوافر	حميد بن بحدل	١٨٣
طَلَلاهما	الطويل	الشمّاخ	٨٤
مصطلاهما	//	الشمّاخ	٨٤
مُعْظما	//	ـــــــــــ	٦٩
نفساهما	//	رؤبة	٣٤
يا اللهمَّا	//	أبو خراش الهذلي	١١٣
يا اللهم ما	//	ـــــــــــ	١١٤
الحَمي	//	العجّاج	١٣٢
العُوَّم	//	أبو نخيلة	١٥٠
همَمهْ	المنسرح	عبد الصمد بن المعذّل	١٢٥
اليتيم	الوافر	جرير	١٠٣
يَنَم	البسيط	ساعدة بن جؤيّة	٧٧ ، ٧٨
النون :			
حَسَنْ	الطويل	عمرو بن العاص	٣٣
عدنانُ	الكامل	ـــــــــــ	١١٣
العينانُ	الرجز	رؤبة	١٨٠
قمينُ	الطويل	قيس بن الخطيم	١٩٢
إحسانا	الرجز	رجل من ضبّة	١٧٥
ظبيانا	//	رجل من ضبّة	١٧٥
فلانا	الرجز	رجل من ضبّة	١٧٥
القيانا	//	رجل من ضبّة	١٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
الليانا	//	رؤبة	١٧٦
ثمان	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٧٣
ثمان	الطويل	أعرابي	١٠٩
عساني	الرجز	عمران بن حطان	٤٦
عنَي	الوافر	ـــــــــــ	١١٠
مثلان	البسيط	حسان بن ثابت	٣
الواو :			
منهوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٢٩
الياء :			
بُليّ	الوافر	أبو تمام	٢١٢
جائيا	الطويل	زهير	٩٨
شجيّة	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٢١٢
خفيٍ	الرجز	الأغلب العجلي	٢٠٤
فيٍ	//	الأغلب العجلي	٢٠٤
مرضيٍ	//	الأغلب العجلي	٢٠٢ ، ٢٠٤
معافريٍ	//	الأغلب العجلي	٢٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع

١- الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشر، (المؤلف والمختلف) تحقيق عبدر الستار فراج ، ١٩٦١.

٢- إبراهيم حسن إبراهيم (سيبويه والضرورة الشعرية) ط١، ١٩٨٣.

٣- الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة (معاني القرآن) تحقيق فائز فارس ط٢ ، ١٩٨١.

٤- الأزهري ، خالد بن عبد الله (شرح التصريح على التوضيح) دار الفكر.

٥- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد (تهذيب اللغة) تحقيق عبد السلام هارون الدار المصرية للتأليف ، ١٩٦٤.

٦- أسامة بن منقذ (لباب الآداب) دار الكتب العلمية ببيروت.

٧- الاستراباذي ، رضي الدين (شرح الشافية) تحقيق محمد نور الحسن ورفاقه ، دارالكتب العلمية ، ١٩٨٢، شرح الكافية دار الكتب العمية بيروت ٨٢/٣.

٨- الإسفراييني محمد بن أحمد (فاتحة الإعراب) تحقيق عبد الرحمن منشورات جامعة اليرموك ، ١٩٨١.

٩- (لباب الإعراب) تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب دار الرفاعي ط١، ١٩٨٤.

١٠- الإسفراييني ، صلاح الدين (شرح الفريدة) تحقيق نوري ياسين ، مكتبة الفيصلية.

١١- الأشموني (شرح الألفية) تحقيق عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

١٢- أبو الأسود الدؤلي (ديوان) تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، ١٩٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣- ذو الأصبع العدواني (ديوان) تحقيق عبد الوهاب العدواني ، ١٩٦٦.

١٤- الأصبهاني ، أبو بكر ، أحمد بن الحسين (المبسوط في القراءات العشر) تحقيق سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٥- الأصفهاني ، حمزة بن الحسن (التنبيه على حدوث التصحيف) تحقيق محمد حسن آل ياسين مكتبة النهضة ، بغداد ط١، ١٩٧.

١٦- الأصفهاني ، علي بن حمزة (التنبيهات) تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف.

١٧- الأصفهاني ، أبو الفرج (الأغاني) تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار الثقافة.

١٨- الأصمعي ، عبد الملك أبو سعيد ، عبد الملك بن قريب ، تحقيق أحمد محمد شاكر ورفيقه .

١٩- الأعشى ، ميمون بن قيس (ديوان) تحقيق محمد حسين مؤسسة الرسالة ط٢.

٢٠- امرؤ القيس (ديوان) تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف.

٢١- إميل يعقوب ، (المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية) ، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

٢٢- أمية بن أبي الصلت ، (حياته وشعره) تحقيق بهجة الحديثي ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، بغداد.

٢٣- الأنباري ، أبو البركات (البيان في غريب إعراب القرآن) ، تحقيق طه بدر ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠.

٢٤- (نزهة الألباء) ، تحقيق ابراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ط٢، ١٩٧٠.

٢٥- (أسرار العربية) تحقيق فخر قدّارة ، دار الجيل بيروت ط١ ، ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٦- (الإنصاف في مسائل الخلاف) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢.

٢٧- ابن الأنباري أبو بكر ، محمد بن القاسم (الزاهر) تحقيق حاتم الضامن ، دار الرشيد ، ١٩٧٩.

٢٨- (شرح القصائد السبع) تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط٢

٢٩- (الأضداد) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٦٠.

٣٠- (شرح المفضليات) ، تحقيق كارلوس لايل ، ١٩٢٠.

٣١- (المذكر والمؤنث) ، تحقيق طارق الجنابي ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٣٢- الأنصاري أبو زيد (النوادر) تحقيق محمد عبد القادر ، منشورات جامعة الفاتح ط١ .

٣٣- أوس بن حجر (ديوان) تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ط١ ، ١٩٧٩ .

٣٤- البخاري أبو عبيد الله محمد بن اسماعيل (صحيح البخاري) ، دار الجيل بيروت.

٣٥- ابن برّي ، عبد الله (شرح شواهد الايضاح) تحقيق عيد مصطفى ورفيقه الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

٣٦- البطليوسي ، ابن السيد (الحُلل في شرح أبيات الجمل) ، تحقيق مصطفى إمام ، الدار المصرية للنشر ط١ ، ١٩٧٩.

٣٧- (الاقتضاب) تحقيق مصطفى السقا ورفيقه، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨١.

٣٨- البغدادي ، الخطيب (تاريخ بغداد) دار الكتاب العربي بيروت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٩- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (خزانة الأدب) تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٦.

٤٠- (شرح شواهد المغني) تحقيق عبد العزيز رباح ورفيقه ، دار المأمون للتراث ط١/١٩٨٠.

٤١- البكري ، أبو عُبيد (سَمْط اللآلي) تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية.

٤٢- (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال) تحقيق إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧١.

٤٣- التبريزي ، الخطيب (تهذيب إصلاح المنطق) تحقيق فوزي عبد العزيز مسعود ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦.

٤٤- (شرح اختيارات المفضّل) تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٧.

(شروح سقط الزند) تحقيق مصطفى السقا وأخرون ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٧.

٤٥- (شرح القصائد العشر) تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠.

٤٦- أبو تمام ، حبيب بن أوس ، (ديوان) ، تحقيق محيى الدين الخياط ، المركز العربي للبحث والنشر.

٤٧- ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى (الفصيح) تحقيق عبد المنعم خفاجي ، ط١ ، ١٩٤٩.

٤٨- (مجالس ثعلب) تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٩- الجاحظ ، عمرو بن بحر (البيان والتبيين) تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

٥٠- (الحيوان) تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة.

٥١- الجامي ، نور الدين (الفوائد الضيائية في شرح كافيه ابن الحاجب) ، تحقيق أسامة الرفاعي ، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣.

٥٢- الجرجاني ، عبد القاهر (دلائل الإعجاز) تحقيق محمود شاكر ، دار المدني ، جدّة ط٣ / ١٩٩٢.

٥٣- جرير (ديوان) شرح يوسف عيد ، الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢.

٥٤- ابن الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد (غاية النهاية في طبقات القرّاء)، عُني بنشره ج برجشتراسر ، مكتبة الخانجي ، ١٩٣٢.

٥٥- (النشر في القراءات العشر) دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٦- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (المقدمة الجزولية في النحو) ، تحقيق شعبان عبد الوهاب .

٥٧- الجمحي ، ابن سلاّم (طبقات فحول الشعراء) تحقيق محمود محمد شاكر .

٥٨- الجندي ، أحمد علم الدين (اللهجات العربية في التراث) ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣.

٥٩- ابن جني ، أبو الفتح (الخصائص) تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٠- (سر صناعة الإعراب) تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣.

٦١- (المحتسب) تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه ، دار سزكين ، ١٩٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٢- الجوهري ، اسماعيل بن حماد (الصحاح) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر .

٦٣- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان (الأمالي النحوية) تحقيق فخر الدين قباوة، دار الجيل ، بيروت.

٦٤- (الإيضاح في شرح المفصّل) تحقيق موسى العليلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف .

٦٥- الحريري ، القاسم بن علي (دُرّة الغوّاص) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر.

٦٦- حسان بن ثابت (ديوان) تحقيق وليد عرفات ، أمناء سلسلة جب التذكارية.

٦٧- الحطيئة (ديوان) شرح ابن السكيت ، تحقيق مصطفى النمّاس ط١ ، ١٩٨٩.

٦٨- حنّا جميل حداد (معجم شواهد النحو الشعرية) دار العلوم ط١ ، ١٩٨٤.

٦٩- أبو حيّان ، محمد بن يوسف (ارتشاف الضَرَب) تحقيق مصطفى النماس تط١ ، ١٩٨٩.

٧٠- (البحر المحيط) تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ ، ١٩٩٣.

٧١- (التدريب على تمثيل التقريب) تحقيق نهاد فليح حسن ، ١٩٨٧.

٧٢- (النكت الحِسان) تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

٧٣- الحيدرة ، علي بن سليمان (كشف المشكل في النحو) تحقيق هادي عطية مطر ، ١٩٨٤.

٧٤- خالد عبد الكريم جمعة (شواهد الشعر في كتاب سيبويه) ، دار العروبة ، الكويت ط١ / ١٩٨٠.

٧٥- ابن خالوية ، الحسين بن أحمد (إعراب ثلاثين سورة) دار الهلال ، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٦- (إعراب القراءات السبع) تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط١ ، ١٩٩٢.

٧٧- (الحجة في القراءات السبع) تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة ط٥، ١٩٩٠.

٧٨- (ليس في كلام العرب) تحقيق أحمد عطار ، دار العلم للملايين ط٢ . ١٩٧٩.

٧٩- (مختصر في شواذ القرآن) عني بنشره ج . برحشتراسر ، دار الهجرة.

٨٠- ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد (المرتجل)، تحقيق مصطفى التمّاس ، القاهره ، ١٩٨٣.

٨١- ابن الخطيب ، شمس الدين (كاشف الخصاصة) تحقيق مصطفى النمّاس ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٨٢- ابن خلّكان، أبو العباس أحمد بن محمد (وفيات الأعيان) تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة.

٨٣- خليل عمايرة (أسلوبا النفي والاستفهام).

٨٤- (في نحو اللغة وتراكيبها) ، عالم المعرفة ط١ ، ١٩٨٤.

٨٥- الخنساء (ديوان) شرح ثعلب ، تحقيق ، أنور أبو سويلم ، دار عمّار ، ط١ ، ١٩٨٨.

٨٦- الخوارزمي ، القاسم بن حسين (شرح المفصّل) ، الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن العثيمين دار الغرب الإسلامي ط١ ، ١٩٩٠.

٨٧- ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن (الاشتقاق) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.

٨٨- (جمهرة اللغة) تحقيق رمزي بعلبكي ، ط١ ، ١٩٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٩- الذهبي ، محمد بن أحمد (سير أعلام النبلاء) تحقيق مجموعة من العلماء مؤسسة الرياض ط١ ، ١٩٨٥ .

٩٠ - الراجحي ، عبده (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) ، دار المعارف، ١٩٦٨.

٩١- الرازي ، الفخر محمد بن عمر (التفسير الكبير) دار إحياء التراث العربي ، ط٣.

٩٢- رؤبة بن العجاج (ديوان) تصحيح وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ط١، ١٩٧٩.

٩٣- ابن أبي الربيع ، عبيد بن أحمد (البسيط في شرح الجمل) تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦.

٩٤- الزبيدي ، أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر (ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) تحقيق طارق الجنابي ، عالم الكتب ،١٩٨٧.

٩٥- الزَّبيدي ، محمد مرتضى الحسيني (تاج العروس) تحقيق عبد الكريم العزباوي، وزارة الإعلام ، الكويت.

٩٦- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (طبقات النحويين واللغويين) دار المعارف.

٩٧- (الواضح) تحقيق عبد الكريم خليفة.

٩٨- الزَّجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ (إعراب القرآن) تحقيق إبراهيم الأبياري الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ١٩٦٤.

٩٩- (معاني القرآن وإعرابه) تحقيق عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، ط١، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٠- (ما ينصرف ومالا ينصرف) تحقيق هدى قراعة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٧١.

١٠١- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (الجمل في النحو) تحقيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ط٤ ، ١٩٨٤.

١٠٢- (اللامات) تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٥.

١٠٣- (مجالس العلماء) تحقيق عبد السلام هارون ، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.

١٠٤- أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (حجة القراءات) تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٧٩.

١٠٥- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (الكشّاف) ، دار الفكر.

١٠٦- (المستقصى) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٧ .

١٠٧- زهير بن أبي سلمى (ديوان) شرح الأعلم ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، ط٣ ، ١٩٨٠.

١٠٨- السخاوي ، أبو الحسن علي بن محمد (سِفْر السعادة) تحقيق محمد الدالي، دار صادر ، ط٢ ، ١٩٩٥.

١٠٩- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (الأصول في النحو) تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط٣ ١٩٨٨.

١١٠- السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (مفتاح العلوم) تحقيق أكرم عثمان دار الرسالة ط١ ، ١٩٨١ .

١١١- ابن سعد ، محمد (الطبقات الكبرى) دار صادر بيروت ، ١٩٨٥/١ .

١١٢- ابن سلاّم،أبو عُبيد القاسم (الأمثال) تحقيق عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ط١/١٩٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١٣- السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف (الدر المصون) تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ط١ ، ١٩٨٦ .

١١٤- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر (الكتاب) تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ط١ ، ١٩٩١.

١١٥- ابن سيده ، علي بن اسماعيل ، (المحكم) ، تحقيق مصطفى السقا ورفيقه ط١ ، ١٩٥٨.

١١٦- (المخصص) لجنة إحياء التراث ، دار الآفاق الجديدة .

١١٧- السيرافي ، أبو سعيد (أخبار النحويين البصريين) تحقيق طه الزيني ورفيقه، ط١ ، ١٩٥٥ .

١١٨- (ضرورة الشعر) تحقيق رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥.

١١٩- ابن السيرافي ، أبو محمد بن أبي سعيد (شرح أبيات سيبويه) تحقيق محمد علي سلطاني ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٦.

١٢٠- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (الإتقان في علوم القرآن) تحقيق محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، ١٩٨٧.

١٢١- (الأشباه والنظائر) تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١٢٢- (الاقتراح) تحقيق أحمد الحمصي ورفيقه ، جروس برس ط١ ، ١٩٨٨

١٢٣- (بغية الوعاة) تحقيق محمد أبو الفضل ، ط١ .

١٢٤- (شرح شواهد المغني) مكتبة الحياة بيروت .

١٢٥- (الفرائد الجديدة) تحقيق عبد الكريم المدرّس ، وزارة الأوقاف الجمهورية العراقية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢٦- (المزهر) تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه ، دار الفكر .

١٢٧- (المطالع السعيدة) تحقيق نبهان ياسين ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٧

١٢٨- (همع الهوامع) تحقيق عبد العال سالم مكرّم ، دار البحوث العلمية، الكويت ، ١٩٧٧

١٢٩- السهيلي أبو القاسم (الروض الأنف) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، دار المعرفة، بيروت ، ١٩٧٨.

١٣٠- ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله بن علي (الأمالي الشجرية) دار المعرفة بيروت لبنان .

١٣١- ابن شقير أبو بكر أحمد بن الحسين (المُحلى في وجوه النصب) تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة ط١ ، ١٩٨٧.

١٣٢- الشلوبيني ، أبو علي (التوطئة) تحقيق يوسف المطوّع ، دار التراث العربي ، القاهرة .

١٣٣- الشمّاخ بن ضرار (ديوان) تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف .

١٣٤- الشنتمري ، الأعلم (تحصيل عين الذهب) تحقيق زهير عبد المحسن ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٩٩٢.

١٣٥- الشيبى ، أبو اسماعيل عبّاد (المحيط في اللغة) تحقيق أسعد ذبيان ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧٩ .

١٣٦- الصاحب ، اسماعيل بن عبّاد (المحيط في اللغة) تحقيق محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ط١، ١٩٩٤ .

١٣٧- الصَفدي ، صلاح الدين بن أيبك (الوافي بالوفيات) باعتناء هلموت ريتر ، دارفرانز شتاينر بفسبادن ، ١٩٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣٨- الصيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي (التبصرة والتذكرة) أبو محمد عبد الله ابن علي تحقيق فتحي عليّ الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢.

١٣٩- الطبري ، أبو جعفر محمد جرير (تفسير القرآن العظيم) دار المعارف.

١٤٠- طرفة بن العبد (ديوان) شرح الأعلم ، تحقيق دريّة الخطيب ورفقيها ، ١٩٧٥.

١٤١- العباسي ، عبد الرحيم بن أحمد (معاهد التنصيص) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، ١٩٤٧.

١٤٢- عبد التواب ، رمضان (بحوث ومقالات في اللغة) مكتبة الخانجي/القاهرة ط١، ١٩٨٢.

١٤٣- (فصول في فقه العربية) دار حمامي ، ط١ ، ١٩٧٣ .

١٤٤- ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد (العقد الفريد) أحمد أمين ورفاقه ، لجنة التأليف والنشر ١٩٦٥.

١٤٥- عبد الصبور شاهين (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي) مكتبة الخانجي، ١٩٨٧.

١٤٦- العسكري أبو هلال (جمهرة الأمثال) محمد أبو الفضل ورفيقه المؤسسة العربية الحديثة ، ط١ ، ١٩٦٤ .

١٤٧- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (شرح الجمل الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية.

١٤٨- (الضرائر) تحقيق السيد إبراهيم ، دار الأندلس ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢.

١٤٩- (المقرّب) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه ، بغداد .

١٥٠- (الممتع في التصريف) تحقيق فخر الدين فباوة ، دار الآفاق الجديدة، ط٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٥١- عضيمة ، محمد عبد الخالق (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .

١٥٢- (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) دار الحديث .

١٥٣- ابن عقيل ، بهاء الدين (شرح الألفية) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ط ١٦.

١٥٤- (المساعد على تسهيل الفوائد) تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق، ١٩٨٠.

١٥٥- العكبري ، ابن برهان (شرح اللمع) تحقيق فائز فارس ، السلسلة التراثية الكويتية ، ١٩٨٤ .

١٥٦- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (التبيان في إعراب القرآن) تحقيق محمد البجاوي ، دار الجيل ، ١٩٨٧.

١٥٧- العيني ، محمود (المقاصد النحوية) على حاشية خزان الادب ، دار صادر ، بيروت.

١٥٨- غراتشيا غابوتشان ، (نظرية أدوات التعريف والتنكير) ، ترجمة جعفر الباب ، مؤسسة الوحدة دمشق .

١٥٩- الغندجاني الأسود (فرحة الأديب) ، تحقيق محمد علي سلطاني ، دار النبراس ، ١٩٨١.

١٦٠- ابن فارس أحمد (معجم مقاييس اللغة) تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط١ ، ١٩٩١.

١٦١- الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد (إيضاح الشعر) المسمّى شرح الأبيات المشكلة تحقيق حسن هنداوى دار القلم ط١ ، ١٩٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٦٢- (البغدايات أو المسائل المشكلة) تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، بغداد .

١٦٣- (الحجة في القراءات السبع) تحقيق بدر الدين قهوجي ورفيقه ، دار المأمون ، ط١، ١٩٨٤.

١٦٤- (المسائل البصريات) تحقيق محمد الشاطر ، ط١ ، ١٩٨٥ .

١٦٥- (المسائل الحلبيات) ، تحقيق حسن هنداوي ، دار المنارة ، ١٩٨٧ .

١٦٦- (المسائل العسكريات) تحقيق إسماعيل عمايرة ، منشورات الجامعة الأردنية.

١٦٧- (المسائل المنثورة) تحقيق مصطفى الحدري.

١٦٨- الفراء ، أبو زكرياء يحيى بن زياد (معاني القرآن) تحقيق أحمد نجاتي ورفيقه، دار السرور، لبنان

١٦٩- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (الجمل في النحو) تحقيق فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٩٨٥.

١٧٠- (معجم العين) تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الهلال .

١٧١- الفرزدق (ديوان) تحقيق علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧

١٧٢- ج . فندريس (اللغة) تعريب عبد الحميد الدواخلي ورفيقه ، مكتبة الانجلو المصرية .

١٧٣- الفيروز آبادي ، محمد يعقوب (بصائر ذوي التمييز).

١٧٤- (القاموس المحيط) ط٣ ، ١٩٣٢

١٧٥- القالي ، أبو علي اسماعيل بن القاسم (الأمالي) دار الكتاب العربي بيروت .

١٧٦- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (أدب الكاتب) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط٤ ، ١٩٦٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧٧- (تلقين المتعلم من النحو) تحقيق عبد الله الناصير ، المكتب الإعلامي، ط ، ١٩٩٣.

١٧٨- (الشعر والشعراء) تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، ١٩٦٦.

١٧٩- (عيون (الأخبار) ، الدار المصرية للتأليف والنشر.

١٨٠- (كتاب المعاني الكبير) دار المعارف العثمانية ط١ ، ١٩٤٩.

١٨١- القرافي شهاب الدين (الاستغناء في أحكام الاستثناء) تحقيق طه محسن ، بغداد ، ١٩٨٢.

١٨٢- القرطبي أبو عبدالله محمد بن أحمد (الجامع لأحكام القرآن الكريم) دار الكتب العلمية ، ١٩٩٣

١٨٣- القرطبي أبو عمر يوسف عبد الله (بهجة المجالس) تحقيق محمد الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت

١٨٤- القطامي (ديوان) تحقيق إبراهيم السامرائي ، بيروت.

١٨٥- القفطي أبو الحسن علي بن يوسف (إنباه الرواة على أنباه النحاة) تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط١ ، ١٩٨٦ .

١٨٦- القيرواني ، القزّاز (ما يجوز للشاعر في الضرورة) تحقيق رمضان عبد التواب ، ورفيقه ، دار العروبة ، الكويت .

١٨٧- كعب بن مالك (ديوان) سامي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد

١٨٨- الكميت بن زيد (الهاشميات) تحقيق داود سلوم ورفيقه ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٤.

١٨٩- كوهن ، جان (بنية اللغة) تحقيق محمد الولي ورفيقه ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٨٦ .

١٩٠- لبيد بن ربيعة (ديوان) تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩١- المالقي ، أحمد عبد النور (رصف المباني) تحقيق أحمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥

١٩٢- ابن مالك ، أبو عبيد الله محمد (شرح التسهيل). تحقيق محمد المختون ، دار هجر.

١٩٣- (شواهد التوضيح والتصحيح) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٩٤- (عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ) وزارة الأوقاف ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٧

١٩٥- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (الفاضل) تحقيق عبد العزيز الميمني ، الدار الكتب المصرية ، ط١ ، ١٩٦٥.

١٩٦- (الكامل في اللغة والأدب) تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٩٩٣ .

١٩٧- (المقتضب) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

١٩٨- المتنبي (ديوان) شرح العكبري ، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه ، دار المعرفة ، بيروت .

١٩٩- المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضّال (شرح عيون الإعراب) تحقيق حنا حداد ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٥ .

٢٠٠- ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى (كتاب السبعة في القراءات) ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف .

٢٠١- المخزومي ، مهدي (مدرسة الكوفة) ، ط٢ ، ١٩٥٩ .

٢٠٢- المرادي ، الحسن بن قاسم (توضيح المقاصد والمسالك) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠٣- (الجني) الداني تحقيق فخر الدين قباوة وزميله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢.

٢٠٤- المرتضى ، علي بنت الحسين (أمالي المرتضي) تحقيق محمد أبو الفضل ، دار إحياء الكتب العربية ط١ ، ١٩٥٤.

٢٠٥- المرزباني ، أبو عُبيد الله محمد بن عمران (معجم الشعراء) تحقيق عبد الستار فراج ، ١٩٦٠.

٢٠٦- (الموشح) تحقيق علي البجاوي ، دار الفكر العربي.

٢٠٧- المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد) ، شرح ديوان الحماسة تحقيق أحمد أمين ورفيقه ، لجنة التأليف والترجمة.

٢٠٨- مسلم بن الحجاج (الجامع الصحيح) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٢٠٩- ابن المعتز ، عبدالله (طبقات الشعراء) تحقيق عبد الستار فراج ، ط٢ ، دار المعارف .

٢١٠- المعري ، أبو العلاء (رسالة الغفران) تحقيق عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، ١٩٦٣.

٢١١- (عبث الوليد) تحقيق ناديا دولة ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٦ .

٢١٢- المفضل بن سلمة (الفاخر) تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ط١ .

٢١٣- مكي بن أبي طالب (الكشف عن وجوه القراءات السبع) تحقيق محيي الدين رمضان ، ١٩٧٤ .

٢١٤- ابن منظور ، محمد بن مكرم (مختصر تاريخ دمشق) روحيّة النحاس ورفيقها، دار الفكر ط١ ، ١٩٩٠.

٢١٥- (لسان العرب) دار صادر بيروت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢١٦- المؤدِّب ، القاسم بن محمد (دقائق التصريف) تحقيق أحمد القيسي وزملاؤه ، المجمع العراقي ، ١٩٨٧.

٢١٧- الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد (مجمع الأمثال) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ١٩٥٥.

٢١٨- المهلبّي ، مهلّب بن حسن (نظم الفرائد) عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ط١، ١٩٨٦ .

٢١٩- النابغة الذبياني (ديوان) تحقيق محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع ، ١٩٧٦ .

٢٢٠- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (إعراب القرآن) تحقيق غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٨ .

٢٢١- (شرح أبيات سيبويه) تحقيق وهبة متولي ، مكتبة الشباب القاهرة ، ط١.

٢٢٢- (شرح القصائد التسع المشهوروات) تحقيق أحمد خطاب ، بغداد ،١٩٧٣.

٢٢٣- (صناعة الكتاب) تحقيق أحمد ضيف ، دار العلوم ، لبنان ، ١٩٩٠.

٢٢٤- هارون ، عبد السلام (معجم شواهد العربية) مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٩٧٢.

٢٢٥- الهروي ، علي بن محمد (الأزهيّة في علم الحروف) تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٩٨١.

٢٢٦- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف (أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك) تحقيق يوسف هبّود دار الفكر ، ١٩٩٤.

٢٢٧- (تخليص الشواهد) تحقيق عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ط١ ، ٨٦.

٢٢٨- (شرح شذور الذهب) تحقيق محمد الدين عبد الحميد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٢٩- (شرح اللمحة البدرية) تحقيق هادي نهر، ١٩٧٧.

٢٣٠- (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) تحقيق مازن المبارك ورفيقه ، ط٦ . ١٩٥٨.

٢٣١- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك (السيرة النبوية) تحقيق مجدي السيد ، دار الصحابة ، طنطا ، ط١، ١٩٩٥ .

٢٣٢- ابن الوردي ، أبو حفص عمر بن مظفر ، (التحفة الوردية) تحقيق صلاح الراوي، دار الثقافة العربية ، ط١.

٢٣٣- ياقوت الحموي (معجم الأدباء) تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، ط١ ، ١٩٩٣.

٢٣٤- (معجم البلدان) ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥.

٢٣٥- ابن يعيش ، موفق الدين (شرح المفصّل) عالم الكتب .

٢٣٦- (شرح الملوكي في التصريف) تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ط١ . ١٩٧٣.

الدوريات :

١- الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية. د. سمير استيتية.

- مجلة البعث عدد ١٩٨٩/٦.

- مجلة المورد أيضاً مجلد ١٨ ، العدد ١٩٨٩/١.

٢- خواط وآراء صرفية. د. فوزي الشايب.

- مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد ١٩٩٤/٤٧.

٣- دراسة ببليوغرافية. د. رزوق فرج رزوق

- مجلة المورد ، المجلد ٣ ، العدد الأول ١٩٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
* تقديم.	١
* مقدمة ودراسة لمنهج المبرد	٨
* الفصل الأول : الأبواب النحوية	١٩
- الحاق بعض جموع التكسير بجمع المذكر السالم	٢٠
- المجيء بالضمير المتصل مكان المنفصل بعد " إلاّ "	٢٥
- الضمير المتصل بعد " لولا "	٢٩
- ضمير الفصل	٣٥
- تقدم خبر " ما " الحجازية على اسمها	٣٩
- اجراء " عسى " مجرى " لعل "	٤٦
- باب من الاشتغال	٥٠
- بناء ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع	٥٥
- الحال اللازمة	٥٨
- وقوع الفعل الماضي حالا	٦٢
- تمييز المائة والألف ونحوها	٦٦
- الجمع بين النون والإضافة في الوصف	٦٩
- عمل صيغتي " فَعِل " و فَعيلْ " عمل الفعل	٧٧
- إضافة الصفة المشبّهة	٨٤
- البدل من المستثنى المتقدم	٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور ٩٢
- العطف على معمولي عاملين ١٠٢
- نداء المعرّف بـ " أل " ١١٠
- الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر ١١٥
- منع المصروف من الصرف ١٢٢
- منع الأيكة من الصرف ١٣٢
- الحمل على المعنى في الرفع والنصب ١٣٦
- حذف اللام الجازمة وبقاء عملها ١٤١
- تسكين حروف الإعراب ١٤٩
* **الفصل الثاني : الأبواب الصرفية والصوتية واللغوية** ١٦٢
- همزة معائش ١٦٣
- حذف همزة الاستفهام ١٦٩
- حركة نون التثنية ١٧٥
- ضمير المتكلم المفرد " أنا " ١٨١
- استعمال ضمير الغيبة المتعلق بالمفرد على حرف واحد ١٨٦
- إجراء كاف الخطاب الدالة على الجمع مجرى الهاء ١٨٩
- قطع همزة الوصل ١٩٢
- الاجتزاء بالكسرة عن الياء في المنقوص ١٩٦
- كسر ياء الإضافة ٢٠١
- إدغام التنوين في اللام ٢٠٧
- تشديد ياء " الشَجِيْ " ٢١١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ورود " لمّا " بمعنى " إلاّ " بعد " إنْ " ٢١٦

* خلاصة البحث ٢٢٠

* الفهارس ٢٢٢

* المصادر والمراجع ٢٣٣

* الفهارس العامة ٢٥٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

This thesis has studied the approach of the Arab grammarian Al-Mubared toward Arabic grammar in being selective about the linguistic examples and Counter examples so that he could defend his own perspective . This approach was not inreted by Al-Mubared himself. It was a common approach at the time . Most grammarians at that period used to underestimate the linguistic examples that seemed to contradict their rules which were also based on the induction of the majority of the linguistic examples. However, Al-Mubared exaggerated in applying this approach, for he was known to reject dozens of language examples. He sometimes considered these examples to have a weak predication and others to be ill-narrated . At the second situation he would choose a different narration of the rejected examples that could apply to his proposed rule. He even rejected some of the acknwledghed readings of the Holy korwan the fact that it could be considereed a blassphemy according to some religion scholars.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The researcher has studied the rejected examples trying to prove their acceptablity through supporting them by other examples from the literature of the language. The researcher has also stated the views of grammarians who preceded and who succeeded Al-Mubared so that a distinction between him and the the preceeding grammarians could be made clear, as well as his in fluence on those who succeeded him could be pointed out.

This study included two major chapters prceded by an introduction in which the researcher stated his method in carrying out the study.

The first chapter included the linguistic examples. The second one inclued the phonological examples, the conjugational examples and some morphological examples. Some techical appendixes were attached to the study.

The researcher has adopted the desriptive approach to the language avoiding the prescripitive one which involves passing dogmatic judgements and personal evaluation that disregard the variation and evotution of the languge.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University